

النقد الحديثي عند الذهبي في كتابة تاريخ الإسلام

تأليف

عمر مكي صغير

إشراف

بشار عواد معروف



تونس



النقد الحديثي عند الذهبي
في كتابه تاريخ الإسلام



النقد الحديثي عند الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام

تأليف

عمر مكي صغير

إشراف

بشار عواد معروف



الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

دار الغرب الإسلامي

العنوان: ص.ب.: 200 تونس 1015

الإهداء

إلى الذين أنعم الله تعالى عليهم من النبيين، والصِّديقين والشُّهداء، والصالحين.

عنواناً لمحبتهم، وسبيلاً لإحياء مآثرهم، ومناقبهم.



تقديم

الأستاذ الدكتور الشيخ حارث سليمان الضاري
الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهداه، وبعد:

فإن رسالة الأخ الشيخ عمر مكي العيساوي الموسومة النقد الحديثي عند الذهبي في كتابه "تاريخ الإسلام" وبعد اطلاعي عليها وعلى نهجه فيها وحضوري مناقشتها، وسماعي لثناء الأساتذة الأفاضل المناقشين عليها، وحظوتها بإشراف الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف عليها، وهو ممن لهم باع في هذا المجال، لذلك ولاستكمالها الشروط ومتطلبات البحث العلمي الناجح والتي منها: أهمية موضوع الرسالة وهو كونه في النقد الحديثي، أو علم الجرح والتعديل الذي يعتبر من أهم أنواع الحديث وأدقها، ولا يتأهل له كما يقول بعض أئمة النقاد إلا الجهابذة من المحدثين، ومنها جودة عرضها وترتيبها وحسن توثيق مادتها، والموازنة بين الأقوال النقدية الواردة فيها، ومنها أيضا أهمية النتائج التي توصل إليها الباحث فيها، إلى غير ذلك من المزايا، فإنها تعد في نظري من الرسائل العلمية الجادة والمتميزة.

ولم نفاجأ بهذا العمل العلمي الناجح والمتميز من الأخ عمر مكي، لما عرف عنه من حب العلم ومواظبته عليه، وتواضع فيه أهّله لإعداد مثل هذه الرسالة العلمية الحديثية الناجحة والمفيدة.

والله ندعو له بالتوفيق والسداد،والمزيد من الإنتاج العلمي النافع، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم



تقديم

الدكتور بشار عواد معروف

الحمد لله رب العالمين، نحمدهُ ونستعينه ونسغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يَهْده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن أسوتنا وإمامنا وقدوتنا وشفيعنا محمدًا عبدُهُ ورسولُه، بعثَهُ الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كُلِّه ولو كره المشركون، فبلّغ الرسالة، وأتم به اللهُ النعمة فرضي لنا الإسلام دينًا.

﴿ يَٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿ يَٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَٱلأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ [النساء:١].

﴿ يَٰأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[الأحزاب٧٠-٧١].

أما بعد،

فيسعدني أن أقدم للدارسين ومحبي سنة المصطفى ﷺ كتاب "النقد الحديثي عند الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام"لتلميذي الشيخ البارع عمر مكي صغير العيساوي، أحد أعيان طلبة العلم العراقيين الذي آمُل له مستقبلاً زاهرًا في حقل الدراسات الحديثية، فقد جمع فأوعى، ودَرَس فأشفى، وحَلَّل النصوص فارتقى إلى مصاف النقّاد الـمُبدعين، وحُقّ لمن يتقن عمله هذا الاتقان أن ينوّه بفضله وعلمه، فإن التنويه بالفضل أدعى له في تجديد الأمل بإعادة الإفادة.

وقد ركب الشيخ عمر جُدَّةً من الأمر وارتقى مرتقى صعبًا حين توجه إلى الدراسة النقدية التي تحتاج إلى زاد كبير من العلم بهذا الحقل الشريف من حقول العلم، فأثبت قدرته على خوض غماره، ونحا فيه منحىً محمودًا، متسلحًا بمعارف تحصّلت عنده في بواكير حياته العلمية، وصُقِلت في السنوات التي قضاها عند التحضير لرتبة الماجستير في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، فكانت هذه الرسالة النافعة الماتعة.

ومع أنَّ الشيخ عمر العيساوي ممن مسته محنة وغشيته بلية بتغلب العدوان الكافر وأعوانه على البلاد والعباد، ولا سيما وهو من أهل الفلوجة الصابرة التي سطرت ملاحم البطولة من أجل الدفاع عن الأوطان والذود عن بيضة الإسلام، لكن رحمة الله شملته فنجاه الله من القوم الظالمين، ووفقه إلى استكمال دراسته، بفضل الله أولاً، ثم بما وفَّره له صندوق سيدي صاحب السمو الملكي الأمير غازي ابن محمد المعظم من منحة دراسية وسُبل العيش في هذا البلد الهاشمي الآمن، تمكيناً له من خدمة دينه وسُنّة نبيه الهاشمي ﷺ.

أسأل الله جل في علاه أن يمن على الشيخ عمر بالصحة والتمكين واضطراد التقدم في مراقي العلم النافع المؤدي إن شاء الله تعالى إلى العمل الصالح، وأن يسبغ عليه من نعمه ومننه وآلائه، وفي مقدمتها نعمة الوفاء لمن عَلَّمه وأرشده أسوة بسلفنا الصالح، في زمان كثر فيه العقوق وعز الوفاء.

ولما كان الشيخ عمر ممن قد تدرج في مراتب العلم العلمية والعملية، وأصبح أهلاً لأن يرتبط بقطار نقلة سنة المصطفى ﷺ، فيسعدني أن أجيزه بجميع ما يجوز لي روايته من كتب العلم، وهذا نص الإجازة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعدُ:

فإن أخانا في الله الشيخ البارع عمر مكي صغير العيساوي قد سمع مني وقرأ عليَّ الكثير من كتب العلم، مدةً تزيد على سنتين، وقد توسمت فيه الخير، وعرفت فيه البراعة والدقة والضبط واستأنست منه الرشد والعلم والفضل فأجزته بجميع ما يجوز لي وعني روايته من كتب العلم وفي مقدمتها الكتب الستة، والمسند الأحمدي وغيرها مما هو مذكور في إجازاتي.

وقد أجازني شيخنا مُحدث الهند غير مدافع الإمام العلامة المحدث المحقق المدقق حبيب الرحمن بن محمد صابر الأعظمي في الثلاثين من صفر الخير سنة أربع وأربع مئة وألف للهجرة النبوية المباركة، بجميع ما يجوز له وعنه روايته، وبما تحويه "رسالة الأوائل" للشيخ سعيد سنبل عن شيخه أبي الأنوار محمد عبد الغفار المئوي عن الشيخ عبد الحق المهاجر المكي. وبما قرأ وسمع على شيخ مشايخ الهند الشيخ أنور شاه

الكشميري، والشيخ كريم بخش، والشيخ شبير أحمد صاحب "فتح الملهم" والشيخ أصغر حسين الديوبندي، وبها أجازه شيخه عبد الرحمن البوفالي.

وأجازني شيخنا العلامة المحدث الشريف أبو محمد بديع الدين شاه الراشدي المكي في التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ست وأربع مئة وألف بما تضمنه "ثبت الإجازة" بالرواية عنه.

وسمعتُ قطعةً من صحيح البخاري وجامع الترمذي على شيخنا العلامة المحدث محمد مالك الكاندهلوي، شيخ الحديث بدار الحديث الأشرفية بلاهور من بلاد باكستان، كان، بقراءة شيخنا وصديقنا العلامة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة وبعضه بقراءتي، ثم أجازنا هو والشيخ العلامة المحدث المحقق عبد الفتاح أبو غدة بجميع ما تجوز لهما روايته، رحمهما الله تعالى وجزاهما خير ما يجازي عباده الصالحين.

وأجازني صديقي العلامة المحدث الشيخ حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السَّلَفي الحَلاَّجي الأنكصوري في الثالث والعشرين من محرم الحرام سنةأربع و أربع مئة وألف بجميع ما يصح له روايته بإجازته عن شيخه العلامة الشيخ عبيد الله أبي الحسن الرحماني بإجازته من الفقيه الكبير والمحدث الشيهر أبي العُلى محمد عبد الرحمن المباركفوري مؤلف "تحفة الأحوذي" وبها أجازه شيخنا الإمام العلامة حبيب الرحمن الأعظمي، وشيخنا العلامة أبو محمد بديع الدين شاه الراشدي المكي وأخوه الشيخ السيد الشريف محب الله شاه.

وأجازني العلامة الفهامة الشيخ محمد عبد الحليم بن عبد الرحيم الحبشتي نزيل السند صاحب كتاب " البضاعة المزجاة لمن طالع المرقاة في شرح المشكاة" في الثامن والعشرين من ذي قعدة سنة اثنتين وعشرين وأربع مئة بعد الألف بجميع ما تجوز له روايته عن شيوخه ومنهم العلامة الشيخ محمد حسين أحمد المعروف بالمدني رئيس المدرسين بدار العلوم الديوبندية والشيخ العالم قدير بخش، وأخوه وشقيقه العلامة محمد عبد الرشيد النعماني صاحب التآليف المفيدة بما تضمنه كتاب " الكلام السديد في تحرير الأسانيد".

وأجازني العلامة الشيخ المولوي محمد أمين بن محمد عبد الرحيم الجيفوري في السابع والعشرين من ذي قعدة سنة ١٤٢٢ بجميع مروياته عن شيوخه ومنهم الشيخ

المكرم محدث العصر السيد محمد يوسف البنوري، والعلامة الشيخ محمد حسين أحمد، كما في "الإجازة المسندة لسائر الكتب والفنون المتداولة".

وأجازني العلامة الشيخ محمد أنور البذخشاني صاحب التآليف النافعة في غرة ذي الحجة من سنة ١٤٢٢ بمنزله بمدينة كراتشي ببلاد باكستان ما روى وما درس على شيوخه الكبار رحمهم الله تعالى تفسيراً وحديثاً وفقهاً وكلاماً وما إلى ذلك ، وما أجازه به مشايخه وفي مقدمتهم شيخه محدث عصره العلامة السيد محمد يوسف البنوري.

وأوصيه ونفسي بتقوى الله في السر والعلن، وترك الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وأن يعض بالنواجذ على ما كان عليه السلف الصالحون أئمة السنة والجماعة المتقنون، وأن يجعل تقوى الله سبحانه وتعالى نصب عينيه، واتباع السنة وإماتة البدعة وإحسان الظن بالسلف، وأحذره من الوقيعة فيهم، و لا سيما أصحاب رسول الله ﷺ أفضل الخلق بعد الأنبياء والمرسلين، وأن يحترم الأئمة المتبوعين ويعرف لهم حقهم، وفقنا الله وإياه لما يحبه ويرضاه.

كتبه بدار هجرته عَمّان البلقاء في شهر غرة ذي الحجة سنة تسع وعشرين وأربع مئة بعد الألف.

أفقر العباد

بشار بن عواد بن معروف

العُبيدي البغدادي الأعظمي

حامداً ومصلياً



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة، وأتم التسليم على محمدٍ وآله وصحبه أجمعين. أمَّا بعدُ:

فإن علم نقد الحديث يُعدُّ من محاسن علوم الإسلام، ومن خصائص الأئمة الكبار، ولم تزل رغبة السلف الصالح فيه شديدة، وعاكفة عليه، وهو فن يحتاج إلى خبرة ودُربة وإلى علوم وافية لا يصبر على لأوائها إلا من عاناه معاناةً طويلة وصبر نفسَهُ عند مباحثه ودقائقه، وقال لها: لا براح، وهو مما يتحقق فيه التفاضل بين العلماء، وقد تزيّن بهذا العلم الشريف كثيرٌ من الأئمة المتقدمين بينما قلَّ عند المتأخرين، ومن العلماء المتأخرين الذين نالوا منه نصيباً وافراً الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفَّى سنة (٧٤٨ هـ) - رحمه الله تعالى - فقد اشتمل عليه، واعتنى به، والتقط دررَهُ واكتسب غرره، واحتفل به غاية الاحتفال، ونال به الذكر الحميد، والأثر الجليل، وترَفَّع بمقاله مقامُه، ونال بروعة نقده القبول فكان الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - اسماً دالاً على مسماه، وكان من أظهر صفاته سعة علومه، وقوة نقده، وبلوغ حجته، ومعالجته كثيراً من المرويات، وصبره، وجَلَده في بحثها وتمحيصها؛ وذلك من شدة شغفه، وطلبه للعلم؛ ولذا نرى في كتابه زخارف أوصافه، وكثرة إنصافه، وقد شحن كتابه بحسن ألفاظه، ومعانيه في نقده العلمي الرزين، وأن بيان علم الحافظ الذهبي، وإظهاره يتجلى واضحاً في نقده، وهو أصدق وصف يظهر فضله، وكتابه هذا الذي خلفه لهذه الأمة تتجلى فيه آثار نقده المتناثر الحسن:

والناس أكيسُ من أن يمدحوا رجلاً ... من غير أن يجدوا آثار إحسانِ[1]

وكأنما الحافظ الذهبي خلق ناقداً بصيراً في الحديث وعلومه، فقوة النقد فيه ظاهرة، يقول أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف: "أمَّا الذهبي فقد كان من المعنيين بالنقد كل العناية

---

[1] البيت غير منسوب في ترتيب المدارك: ١/ ٧٤.

بحيث أصبح يحتل مكاناً بارزاً في كتبه، وألَّف الكتب الخاصة به ولذلك وجدناه عظيم الاهتمام به في كتابه (تاريخ الإسلام) مارسه في كل أقسامه، وعدَّه جزءاً أساسياً من منهجه في الدراسة التاريخية. انطلق الذهبي في هذه العناية وذلك الاهتمام من تكوينه الفكري المتصل بدراسة الحديث النبوي الشريف، وروايته ودرايته الذي يؤكد ضرورة تبيين أحوال الرواة ودرجة الوثوق بهم بتمييز الصادقين منهم عن الكاذبين"[1]،ودراسة نقد الحافظ الذهبي وتطبيقه الذي تميز بالدقة والعناية الحديثية تنفع نفعاً كبيراً؛ لأن هذا النقد النفيس الذي سطَّره قلم الحافظ الذهبي كان جم الفوائد، ومبنياً على قواعد وأسس علمية أظهرت أبا عبد الله الذهبي ناقداً طويل الباع واسع الاطلاع؛ ومن أجل ذلك نرى سمو الغاية والهدف في دراسة هذا النقد العلمي الرصين إذ الحافظ الذهبي فيه ممن يغوص على الحقائق ويكشف عن الغوامض؛ فلذا كان من ثمرة هذه الدراسة أن تظهر هذا الأثر النقدي الحديثي، وتكشف عن منزلة هذا العلم الراسخ، والسبك الصائب ليراع هذا الحافظ الجليل وهو وإن كان من المحدثين المتأخرين، ولكنه لم تستولِ عليه منهجيتهم المغايرة لمنهج المتقدمين، إذ أبانت كتبه التي خلفها لنا نقداته الحديثية الرائعة الدالة على عدم تقيده بالمصطلحات الضيقة المعاني، وعدم تقيده بالمحترزات اللفظية، وتحريره المسائل الحديثية، وقد حاولتُ في دراستي هذه جهد استطاعتي أن أدرس نقد الحافظ الذهبي الحديثي من غير إطالة، ولا تقصير مع إعطاء صورة واضحة وكاشفة لنقده الحديثي المنضبط، فالنقد الحديثي الذي يكون من هذا الطراز لا شك أنه يشحذ الذهن، ويصلح الخطأ، ويقوي الحجة، ويدل على الرأي السديد، والفطنة الثاقبة، والبصيرة النافذة، ويظهر فطنة العالم وسيلان ذهنه، وتوقد ذكائه، وضبطه الأخبار، وأخذه أصول العلم عن الثقات، ويبين حسن الإنصاف، والاعتراف بالفضل لغيره، وبه يتضح الفارق بين سداد الأقوال، وخطئها، وعدم التسوية بين المتفاضلين، والمختلفين، ومن الطريف أن الحافظ الذهبي استعمل مدلول النقد الحديثي لفظاً، ومعنىً في موضعين من كتابه[2].

وكان من أسباب اختياري لهذا الموضوع بعد توفيق الله -جل وعلا- ما يأتي:

١- عدم وجود دراسة علمية تخصُّ نقد الحديث عند الذهبي في كتابه (تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام).

---

(١) الذهبي ومنهجه: ٤٤٥.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام: ٤/ ١٩٨، و ٥/ ٨٣٤..

٢- أهمية كتاب (تاريخ الإسلام)، ومنزلته العالية بين تراث الأمة.

٣- إبراز مكانة النقد الحديثي في هذا الكتاب المطول.

وكان اعتمادي في إنجاز هذا البحث بعد الله تعالى على جملة من أهم المصادر المتعلقة بهذا الشأن، ويأتي في طليعتها الكتاب المدروس وهو (تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام) وقد اعتمدت في ذلك طبعة دار الغرب الإسلامي التي هي أجود الطبعات، وأحسنها وقد زانها يراع أُستاذي المشرف الدكتور بشار عواد معروف - حفظه الله تعالى ونفع به - ، ومما يسَّر لي دراسة هذا الكتاب الكبير الحافل بالتراجم، والحوادث تحقيق أستاذي الدكتور بشار عواد ومعرفته بالحافظ الذهبي وكتابه واختصاصه به، و تفضله بأن يكون لي مشرفاً وهو أُستاذي الذي استضأت بمشكاته وبه عرفنا حقيقة دراسة الحديث على وفق المناهج النقدية الجادة.

وقد جعلت هذه الدراسة في تمهيد وأربعة فصول:

تضمن التمهيد خلاصة ترجمة الحافظ الذهبي تكلمتُ فيه بإيجاز على سيرة الحافظ الذهبي، اسمه ونسبه، ومولده وأسرته وطلبه للعلم، وشيوخه وأقرانه وتلاميذه، وآثاره العلمية، ومنزلته ومكانته، ووفاته.

وأما الفصول الأربعة فتكلمت في الفصل الأول منها على معالم طريقة الحافظ الذهبي في نقد الحديث واشتمل على ثمانية مباحث تضمنت ذكره رواية الحديث بالمعنى عند التخريج، ورواية الحديث بصيغة التمريض، وذكره طرق الحديث، وعنايته بعلو الإسناد، ونقده الحديثي لمصنفات العلماء، وردوده، وترجيحاته وتوضيحاته.

وأما الفصل الثاني فتكلمت فيه على مقاييس نقد رواة الحديث عند الحافظ الذهبي، وصيرته في مبحثين بينت في الأول منهما: مقاييسه المنقولة، والآخر مقاييسه المسبورة.

وأما الفصل الثالث فخصصته للحكم على الأحاديث عند الحافظ الذهبي، وقسمته على مراتب الحديث الثلاث من حيث القبول، والرد واشتمل في ذلك على ثلاثة مباحث: فكان الأول منها لحكمه على الحديث بالصحة والثاني لحكمه على الحديث بالحسن، والثالث لحكمه على الحديث بالضعف.

وأما الفصل الأخير فخصصته للمآخذ العلمية على الحافظ الذهبي في نقد الحديث، وجعلته في اثني عشر مبحثاً: تكلمت فيها على عدم ذكره تخريج الحديث ونسبته الحديث خطأً إلى غير مخرجه، وما توهمه الحافظ الذهبي في كتب الحديث، وما قاله خطأً في جرح الرواة، وتعديلهم، وما نسبه خطأً لعلماء الجرح والتعديل، وما وَهَّم فيه غيره، وكان الواهم هو، وما حكم فيه بالصحة، والحال عكسه، وغياب مسألة الانتقاء من أحاديث الرواة عند البخاري ومسلم عن الحافظ الذهبي، وما كان كلامه النقدي متناقضاً، ومتخالفاً مع كتبه الأخرى، ثم إيهامه في ذكر راوي الحديث، وإيهامه عند تخريجه بين اتصال الحديث، وانقطاعه، وما قاله خطأً في تخريج زيادات ألفاظ الحديث.

ولا بد لي وقد أنهيت هذه الرسالة أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى صاحب السمو الملكي الأمير غازي بن محمد حفظه الله تعالى الذي يَسَّر لي سبل الدراسة في هذا البلد الطيب ووفرها لنا على أحسن موفر، وإلى أستاذي وشيخي ومُشرفي الدكتور بشار عواد معروف الذي علَّمني في مرحلة الماجستير، ثم تفضّل فأشرف على هذه الرسالة، ولم يأل جهدًا في توجيهي وإرشادي، فأسأل الله أن يجعلني من تلامذته الأوفياء الصادقين

وقدختمتُ الرسالة بملخص لأهم النتائج التي أثمرت من خلال هذا البحث، وأعقبتها بثبت تفصيلي للمصادر، والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث.

وختماً لما مضى، فإني أضرع إلى الله – جل وعلا – بما أرشد إليه العبد لسؤاله بقوله:﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف١٥)

وصلى الله تعالى وسلَّم على المبعوث رحمة للعالمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين آمين.

عمر مكي

تمهيد

يتضمن خلاصة ترجمة الحافظ الذهبي

٦٧٣ - ٧٤٨ هـ

اسمه ونسبه:

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي الدمشقي الشافعي، ويعرف أيضاً بابن الذهبي نسبةً إلى صنعة أبيه وكان هو يقيد اسمه (بابن الذهبي)، و(الذهبي) ويبدو أنه اتخذ صنعة أبيه مهنةً له في أول أمره؛ لذلك عرف بهما، وغالباً ما كان يعرف عند غيره بالذهبي كما هو الحال عند الصلاح الصفدي[1] وتاج الدين السبكي[2]، والحسيني[3]، وعماد الدين بن كثير[4]، وغيرهم[5]، وهو من أسرة تركمانية الأصل تنتهي بالولاء إلى بني تميم[6].

مولده وأُسرته:

ولد الحافظ الذهبي في شهر ربيع الآخر سنة (٦٧٣ هـ) في قرية كَفَر بطنا وهي قرية من قرى غوطة دمشق، وعاش طفولته بين أكناف عائلة علمية متدينة[7] وقد ترجم الحافظ الذهبي لأبيه فقال: ((أحمد بن عثمان بن قايماز ابن الشيخ عبد الله التركماني الفارقي الأصل ثم الدمشقي شهاب الدين الذهبي والدي أحسن الله جزاءه، ولد سنة إحدى وأربعين وست مائة تقريباً، وبرع في دق الذهب وحصَّل منه ما أعتق منه خمس رقاب، وسمع الصحيح في سنة ست وستين وست مائة من المقداد القيسي وحج في

---

(١) الوافي بالوفيات: ٢/ ١٦٣ ونكت العميان: ٢٤١، والذهبي ومنهجه: ٧٩.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ١٠٠، والذهبي ومنهجه: ٧٩..

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٤، والذهبي ومنهجه: ٧٩..

(٤) البداية والنهاية: ١٤/ ٢٢٥، والذهبي ومنهجه: ٧٩.

(٥) الذهبي ومنهجه: ٧٩.

(٦) المصدر نفسه: ٧٧.

(٧) المعجم المختص: ٩٧، والذهبي ومنهجه: ٧٧ و ٧٩.

أواخر عمره كان يقوم الليل، وتوفي في آخر جمادى الأولى سنة سبع وتسعين وست مائة ليلة الجمعة، وصلى عليه الخلق - يؤمهم قاضي القضاة ابن جماعة))[1].

عاش الذهبي طفولته بين أسرته التي أدبته، واعتنت به، وكانت مرضعته، وعمته ست الأهل بنت عثمان بن قايماز[2].

وتزوج الحافظ الذهبي بأم عبد الله فاطمة بنت محمد بن نصر الله من أهل دمشق، والتي توفيت بعده بثمان سنوات في سنة (٧٥٦ هـ)، وقد أنجبت له أربعة أولادٍ اشتهر ثلاثة منهم باشتغالهم بالعلم، وهم:

أمة العزيز أم سلمة، وهي أكبر أولاده، وقد تزوجت في حياة أبيها، وابنه الذي يكنى به أبو الدرداء عبد الله وهو أوسط إخوته وقد توفي سنة (٨٠٣ هـ)، وابنه الثالث شهاب الدين أبو هريرة عبد الرحمن أصغر إخوته وتوفي سنة (٧٩٩ هـ)[3].

عنايته بطلب العلم:

اعتنى الحافظ أبو عبد الله الذهبي بطلب العلم لما بلغ الثامنة عشرة من عمره، واهتم بعلمين عظيمين هما: علم القراءات، وعلم الحديث واللذان هما ميراث النبوة، فدرس هذين العلمين على كثير من علماء عصره، وقد تميز الحافظ الذهبي في علم القراءات وكان بارعاً فيها مما أهله أن يتنازل له شيخه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز الدمياطي الشافعي وهو من المقرئين المجودين عن حلقته بالجامع الأموي حينما أصابه المرض، وكان الحافظ الذهبي قد أكمل عليه علم القراءات قبل ذلك[4]. فكان هذا أول منصب علمي يتولاه الحافظ الذهبي، وفي سن الثامنة عشرة أيضاً بدأ يدرس، ويعتني بالحديث عناية فائقة، وأخذ هذا العلم من نفسه كل مأخذ فسمع ما لا يحصى كثرة من الكتب والأجزاء الحديثية[5].

---

(١) معجم الشيوخ: ٥٧، ٦١٧ - ٦١٨، والذهبي ومنهجه: ٧٨ -٧٩.

(٢) الذهبي ومنهجه: ٧٩.

(٣) ينظر الوافي بالوفيات: ٢/ ١٨٨ - ١٨٩، وذيول تذكرة الحفاظ: ١٩١، والدرر الكامنة: ٣/ ٢٢٨.

(٤) معجم الشيوخ: ٢/ ٢١٨ - ٢١٩.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ١٠٢، والذهبي ومنهجه: ٨٣ - ٨٦.

وقد عني بالنحو فسمع الحاجبية في علم النحو على شيخه موفق الدين أبي عبد الله محمد ابن أبي العلاء النصيبي البعلبكي ت (٦٥٩ هـ)، ودرس على شيخ العربية، وإمام أهل الأدب في مصر آنذاك الشيخ بهاء الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن النحاس ت (٦٩٨ هـ)، وسمع كثيراً من مجاميع الشعر واللغة، والأدب[1].

شيوخه:

درس الحافظ أبو عبد الله الذهبي على كثير من العلماء، وقد ترجم كثيراً منهم في كتبه ومنها (تاريخ الإسلام)، و (تذكرة الحفاظ)، و (معرفة القراء الكبار)، وأفرد لهم كتاباً مستقلاً، وهو (معجم الشيوخ) إذ بلغ عدد شيوخه فيه أكثر من ألف شيخ[2]، ومنهم: إبراهيم بن داود بن ظافر الفاضلي ت (٦٩٢ هـ)، وعبد الرحمن بن عبد الحليم ابن سحنون ت (٦٩٥ هـ)، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الظاهري الحلبي ت (٦٩٦ هـ)، وأبو حفص بن القواس ت (٦٩٨ هـ)، وابن فرح الأشبيلي ت (٦٩٩ هـ)، وأحمد ابن هبة الله أبو الفضل بن عساكر ت (٦٩٩ هـ)، ويوسف بن أحمد الحجار ت (٧٠٠ هـ)، وأبو الحسين علي بن محمد اليونيني الحنبلي ت (٧٠١ هـ)، وأحمد بن إسحاق بن محمد أبو المعالي الهمذاني الأبرقوهي ت (٧٠١ هـ)، والحافظ الدمياطي ت (٧٠٥ هـ)، وسُنقر بن عبد الله الحلبي ت (٧٠٦ هـ)، وبرهان الدين الفزري ت (٧٢٩ هـ)، وأبو العباس الحجار ت (٧٣٠ هـ)، وعبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي ثم المصري ت (٧٣٥ هـ)، ومحمد بن أحمد بن تمام الصالحي الخياط ت (٧٤١ هـ)، وعثمان بن يوسف النويري المالكي ت (٧٥٦ هـ)، وغيرهم - رحمهم الله تعالى جميعاً -.

أقرانه:

إذا كان الإنسان يعرف بقرينه، ويتميز به، فإن الحافظ أبا عبد الله الذهبي تميز بأقرانه الذين صحبهم، واتصل بهم، وهم من أجلة علماء عصره، وكبرائهم، ومن أبرز الذين تأثر بهم، وانعكس تأثيرهم عليه ثلاثة يعدون من علماء زمانهم وهم: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ت (٧٢٨ هـ)، والقاسم بن محمد بن يوسف علم الدين البِرْزالي الأشبيلي ت (٧٣٩ هـ)، ويوسف بن عبد الرحمن بن يوسف

[1] ينظر الذهبي ومنهجه: ٩٦ -٩٧، وتاريخ الإسلام: ٣/ ٦٥.

[2] والكتاب مطبوع في مجلدين بالطائف سنة ١٩٨٨م، وقد حققه الدكتور محمد الحبيب الهيلة.

أبو الحجاج المِزّي ت (٧٤٢ هـ)، وكان في الوقت نفسه على صلة طيبة بكبار العلماء الآخرين مثل المحدث الكبير ابن سيد الناس اليعمري ت (٧٣٤ هـ)، والفقيه الأصولي الشافعي المشهور تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ت (٧٥٦ هـ).

تلاميذه:

إن محدثاً كبيراً كالحافظ أبي عبد الله الذهبي قطعاً يكثر عنده طالبو علمه، وناهلو معينه إذ الموردُ العذب كثير الزحام، وتلاميذه الذين درسوا عليه قد نبغوا وكانوا من ثمرة عطائه العلمي، فالفضل عندهم ينسحب على شيخهم، ومعلمهم، وقد عبر عن كثرة تلاميذه وطلابه تلميذه محمد بن علي بن الحسن الحسيني ت (٧٦٥ هـ) بقوله: ((وحمل عنه الكتاب والسُّنة خلائق))[1].

وقد تخرج به علماء وحُفّاظ كثيرون منهم: أحمد بن محمد العلائي الحراني ت (٧٤٥ هـ)، وخليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ت (٧٦٤ هـ)، ومحمد بن علي بن الحسن الحسيني ت (٧٦٥ هـ)، وأحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي ت (٧٦٥ هـ)، وعبد الوهاب ابن تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبكي ت (٧٧١ هـ)، ومحمد بن رافع بن هِجْرس السلامي ت (٧٧٤ هـ)، وإسماعيل بن عمر بن كثير البصروي الدمشقي ت (٧٧٤ هـ)، وإبراهيم بن عبد الرحيم بن القاضي بدر الدين محمد بن جماعة ت (٧٩٠ هـ)[2].

ومن يطالع الكتب التي أرخت للقرن الثامن الهجري يجد الكثير من العلماء الذين تتلمذوا للحافظ شمس الدين أبي عبد الله الذهبي - رحمهم الله تعالى جميعاً -.

منزلته العلمية وثناء العلماء عليه:

نال الحافظ الذهبي المنزلة العلمية الرفيعة في عصره، ولاسيما في علم الحديث الشريف، وعلم الجرح والتعديل وتراجم الرواة وقد أثنى عليه كثير من العلماء، ومنهم تلميذه صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت(٧٦٤ هـ) فقد قال فيه: ((حافظ لا يُجارى، ولافظ لا يباري أتقن الحديث، ورجاله، ونظر علله، وأحواله وعرف تراجم الناس، وأزال الإبهام في تواريخهم والإلباس مع ذهن يتوقد ذكاؤه، ويصح إلى الذهب نسبته وانتماؤه جمع الكثير، ونفع الجم الغفير، وأكثر من التصنيف، ووفر بالاختصار

---

[1] ذيول تذكرة الحفاظ: ٣٦.

[2] ينظر ذيول تذكرة الحفاظ: ٥٢، ٥٧، ١٤٨، ١٥٠، ٤٦١، ٣٦٤، ٣٦٦، وشذرات الذهب: ٦/ ١٤٢، ٢٠٠، ٢٢١، ٢٣١، ٢٣٤، ٣١١.

مؤونة التطويل في التأليف ... اجتمعت به وأخذت عنه، وقرأت عليه كثيراً من تصانيفه، ولم أجد عنده جمود المحدثين، ولا كودنة النقلة))[1]، ووصفه أيضاً مبيناً ملكته في نقد الحديث التي لا تدع مروية من المرويات إلا ويبينها، ويسبرها، ويميز صحيحها من سقيمها فقال: ((وأعجبني منه ما يُعانيه في تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثاً حتى يبين ما فيه من ضعف متن، أو ظلام إسناد، أو طعن في رواته، وهذا لم أرَ غيره يراعي هذه الفائدة فيما يورده))[2]، ونعته تلميذه أيضاً تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكي ت (٧٧١ هـ) بقوله: ((وأما أستاذنا أبو عبد الله فنضير[3] لا نظير له، وكبير هو الملجأ إذا نزلت المعضلة إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنىً، ولفظاً وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد، فنظرها، ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها))[4].

ولقد صدق كل من نعته بهذه الأوصاف وشواهد ذلك قامت عليها آثاره وتصانيفه، وأثنى عليه أيضاً الحافظ محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي ت (٨٤٢ هـ) بقوله: ((كان آية في نقد الرجال عمدة في الجرح والتعديل عالماً بالتفريع والتأصيل))[5]، وقال الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت (٨٥٢ هـ): ((ومهر في فن الحديث، وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً، وجمع تاريخ الإسلام فأربى فيه على من تقدم بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً))[6]، وقول ابن حجر إن الحافظ الذهبي حررَّ أخبار المحدثين قضية سيأتي ما يشهد لها في مباحث هذه الدراسة النقدية الحديثية المبينة لمنزلة هذا العلم الشامخ، والطود الراسخ، وقال شمس الدين السخاوي ت (٩٠٢ هـ) في رفعة نقده، وتحرير بحثه: ((وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال))[7]. وقال جلال الدين السيوطي ت(٩١١ هـ): ((إن المحدثين

---

[1] الوافي بالوفيات: ٢/ ١٦٣.

[2] المصدر نفسه.

[3] أي نعمة، ينظر القاموس المحيط: ١٢٩١، مادة (نضر).

[4] طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ١٠١، ومعجم شيوخ السبكي: ٣٥٤.

[5] الرد الوافر: ٦٧.

[6] الدرر الكامنة: ٢/ ١١٠.

[7] الإعلان: ٧٢٢.

عيال الآن في الرجال، وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر))[1].

وتتحقق العيلة المقصودة في كلام السيوطي على المزي، والذهبي وابن حجر أكثر من العراقي إذ هو لم يؤلف في علم الرجال، وقال محمد بن علي الشوكاني ت (١٢٥٠ هـ) في ترجمته: ((هو الحافظ الكبير المؤرخ صاحب التصانيف السائرة في الأقطار .... وجميع مصنفاته مقبولة مرغوب فيها رحل الناس لأجلها، وأخذوها عنه وتداولوها، وقرؤوها، وكتبوها في حياته، وطارت في جميع بقاع الأرض، وله فيها تعبيرات رائقة وألفاظ شيقة غالباً لم يسلك مسلكه فيها أهل عصره، ولا من قبلهم ولا من بعدهم))[2].

وحينما قدم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي الأصل الأطرابلسي إلى دمشق سنة (٧٣٤ هـ)، ودرس على الحافظ الذهبي قال فيه:

ما زلت بالسَّمعِ أهواكم وما ذُكرت أخباركم قطُّ إلاَّ مِلْتُ من طربِ
وليس من عجبٍ إن مِلْتُ نحوكم فالناس بالطبع قد مالوا إلى الذهبِ[3]

آثاره العلمية:

يعد الحافظ أبو عبد الله الذهبي بأنه أكثر أهل عصره تصنيفاً[4]، وقد أحصى أستاذنا الدكتور بشار عواد مؤلفات الحافظ الذهبي فبلغت تسعة وثلاثمائة مصنف كما في طبعته الثانية من كتاب (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام)[5] فقد ألف في علوم مختلفة، واختصر كتباً كثيرة شملت علم القراءات، ومنها كتاب التلويحات، ومصطلح الحديث، ومنها الموقظة، والعذب السلسل في الحديث المسلسل، والعقائد، ومنها العلو للعلي العظيم[6]، وأصول الفقه، ومنها مسألة الاجتهاد، وخبر الواحد، والتاريخ، ومنها

---

[1] طبقات الحفاظ: ٣٤٧.

[2] البدر الطالع: ٢/ ١١٠ - ١١١، رقم الترجمة (٤٠١).

[3] الرد الوافر: ٦٧.

[4] الدرر الكامنة: ٣/ ٤٢٦.

[5] الذهبي ومنهجه: ١٢٧ - ٢٦٧، (الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٨م).

[6] وقد طبع باسم (العلو للعلي الغفار)، والصواب ما تقدم.

وأشهرها وأكبرها تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام، وأخبار قضاة دمشق، وعلم الجرح، والتعديل، ومنها ميزان الاعتدال في نقد الرجال، والسير والتراجم ومنها سير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفَّاظ، وألف في التراجم المفردة، ومنها البيان في مناقب عثمان، وأخبار أم المؤمنين عائشة، وترجمة أبي حنيفة وترجمة مالك بن أنس، وترجمة أحمد ابن حنبل - رحمهم الله تعالى جميعاً -، وشملت علوماً أخرى أيضاً، ومنها الطب النبوي.

وأما مختصراته فهي تزيد على خمسين كتاباً ومعظمها من الكتب الكبيرة التي اكتسبت أهمية عظيمة عند الدارسين، وأكثرها أصالة مما يدلل ذلك على معرفة الحافظ الذهبي بالجيد والأصيل، ونقده المعرفي في انتقاء هذه الكتب لكي يختصرها يقول أُستاذنا الدكتور بشار عواد معروف في براعة الحافظ الذهبي في مختصراته: ((ومما يثير الانتباه أنَّ مختصرات الذهبي لم تكن اختصارات عادية يغلب عليها الجمود، والنقل بل إن المطلع عليها الدارس لها بروية وتدبر يجد فيها زيادات كثيرة، وتعليقات نفيسة، واستدراكات بارعة وتصحيحات، وتصويبات لمؤلف الأصل إذا شعر بوهمه، أو غلطه، ومقارنات تدل على تبحره في فن الكتاب المختصر؛ فهو اختصار مع سد نقص وتحقيق، ونقد وتعليق، وتدقيق وهو أمر لا يتأتى إلا للباحثين البارعين الذين أوتوا بسطة في العلم ومعرفة في فنونه))[1].

ومن مختصراته (الكاشف) التي اختصره من كتاب (تهذيب الكمال) في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي ت(٧٤٢ هـ) واختصاره هذا أثنى عليه التاج السُّبكي بقوله: ((بأنه كتاب نفيس))[2]، وغالباً ما يقوم الحافظ الذهبي بتخريج

الأحاديث الواردة في الكتب التي يختصرها، فغالب التخريج في كتاب (تلخيص العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) الذي لخصه من كتاب (العلل) لابن الجوزي ت (٥٩٧ هـ) هو من كلام الذهبي، ولما اختصر الذهبي كتاب (السنن الكبرى) للحافظ أحمد بن الحسين البيهقي ت (٤٥٨ هـ)، تكلم على أسانيد الكتاب بنفائس تدل على تبحره بهذا الفن، ووضع رموزاً على الحديث لمن خرجه من أصحاب الصحيحين، والسنن الأربع،

---

[1] الذهبي ومنهجه: ١١١.

[2] طبقات الشافعية: ٩/ ١٠٤، والذهبي ومنهجه: ١١٢.

وخـرج الأحاديـث التـي لم تـرد في الكتب الستة[1]، ولقد أحسن تلميذه الصفدي عندما وصف مختصراته البارعة بقوله: ((ووفَّر بالاختصار مؤونة التطويل في التأليف))[2].

وفاته:

تـوفي الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - بعد حياة حافلة قضاها في العلم، والمعـرفة، ونفع الناس، وخدمة السُّنة المشرفة، وذلك في ليلة الاثنين في الثالث من شـهر ذي القعـدة قـبل منتصـف اللـيل من سنة (٧٤٨ هـ) بدمشق، ودفن بمقبرة الباب الصغير، وكان قبل وفاته بسبع سنوات قد ضعف بصره، ثم أعقبه العمى[3].

وقد رثاه غير واحدٍ من تلامذته منهم صلاح الدين الصفدي بقوله:

أشمسَ الدين غبت وكل شمسٍ ... تغيبُ وزال عنَّا ظلُّ فضلك

وكم وَّرخْتَ أنت وفاة شـخصٍ ... وما ورَّخت قطُّ وفاة مثلـك[4]

وقول الصفدي في رثاء الحافظ الذهبي في الشطر الثاني من البيت الثاني فيه غلو، ومبالغة؛ لأن الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى - قد أرَّخ كثيراً خيراً منه، ولا ينطبق هذا الثناء تمام الانطباق على أحد إلا على سيِّد ولد آدم محمد ﷺ المبعوث رحمة للعالمـين، والذي لم تصب الأمة بمصيبةٍ مثل فقده[5].وكما قال حسان بن ثابت - رضي الله تعالى عنه - في مرثيته لرسول الله ﷺ :

وما فقد الماضون مثل محمدٍ ... ولا مثلَهُ حتى القيامةِ يُفْقَدُ (٤)

---

[1] الذهبي ومنهجه: ١١٢ -١١٣.

[2] الوافي بالوفيات: ٢/ ١٦٣.

[3] الذهبي ومنهجه: ١٣٧.

[4] الوافي بالوفيات: ٢/ ١٦٥.

[5] وتنظـر مصـادر تـرجمة الحـافظ الذهـبي في طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ١٠١، والدرر الكامنة: ٣/ ٣٣٧، وذيـل تذكـرة الحفـاظ: ٣٤، ٤٣٧، وشـذرات الـذهب: ٦/ ١٥٣، والـنجوم الزاهرة: ١٠/ ١٨٢، وأجود دراسـة علمـية تأصـيلية مشـتملة على استيعاب ترجمة الحافظ الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام هي رسالة أسـتاذي الدكـتور بشار عواد معروف، فقد تناول الموضوع، والبحث استيفاءاً، وتفصيلاً، وزادها فضلاً أنها أسـبق دراسـة مسـتوعبة للحـافظ الذهـبي، والفضـل للمـتقدم، ثم ازدان الكتاب بطبعته الثانية لما فيها من تصحيح، وزيادة تدقيق.

[4] سيرة ابن هشام : ٢/ ٦٦٦ ، والبداية والنهاية : ٥/ ٤٠٠.



الفصل الأول
معالم طريقة الحافظ الذهبي في نقد الحديث

ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: تنبيهه على رواية الحديث بالمعنى عند التخريج

المبحث الثاني: روايته الحديث الضعيف بصيغة التمريض

المبحث الثالث: ذكره طرق الحديث

المبحث الرابع: عنايته بعلو الإسناد

المبحث الخامس: نقده الحديثي لمصنفات العلماء

المبحث السادس: ردوده

المبحث السابع: ترجيحاته

المبحث الثامن: توضيحاته



المبحث الأول

تنبيهه على رواية الحديث بالمعنى عند التخريج

تعد مسألة رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى من مسائل علم الحديث التي جرى فيها الخلاف قديماً، وكان هذا الاختلاف مرده إلى قولين:

الأول: وجوب رواية الحديث باللفظ: ويطلق على أصحاب هذا القول (أصحاب الحروف)؛ لأنهم لا يجوزون رواية الحديث على المعنى ويجب عندهم تأدية الحديث على اللفظ المروي بعينه من غير تقديم، ولا تأخير ولا زيادة ولا حذف ولا تغيير، ومن الصحابة الذين كانوا يروون الحديث باللفظ عبد الله بن عمر وأبو أُمامة - رضي الله عنهم - وإليه ذهب أيضاً القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، ومحمد بن سيرين وإبراهيم بن ميسرة وطاووس وابن جريج ويحيى بن سعيد الأنصاري[1]، واحتجوا على ذلك بحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - المرفوع: ((نضَّر الله أمرأً سمع منا شيئاً فبلَّغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع))[2]، فمن رواه بالمعنى يكون قد أزال اللفظ عن موضعه، ولم يروه كما سمعه، واحتجوا أيضاً بحديث البراء بن عازب الوارد في دعاء النوم، وموضع الاستدلال منه قوله في الدعاء: ((ونبيك الذي أرسلت)) فقال البراء مستذكراً الدعاء ((وبرسولك الذي أرسلت)) فقال له النبي ﷺ ((لا ونبيك الذي أرسلت))[3] فالرسول ﷺ لم يسوغ له مخالفة اللفظ مع أن (الرسول) (نبي) وزيادة.

والقول الثاني: جواز رواية الحديث بالمعنى بشروط، وهذا القول هو الراجح لقوة أدلته وكثرة القائلين به من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن الصحابة القائلين به عبد الله ابن مسعود وأبو الدرداء وأنس بن مالك وعائشة، وواثلة بن الأسقع، قال زُرارة بن أوفى: ((لقيتُ عدة من أصحاب النبي ﷺ فاختلفوا عليَّ في اللفظ واجتمعوا في

---

[1] تاريخ دمشق: ١٨/ ١٠٨، والكفاية في علم الرواية: ١٧١ - ١٨١، وتدريب الراوي: ١/ ٥٣٥ -٥٣٦.

[2] جامع الترمذي -كتاب العلم - باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، رقم الحديث (٢٦٧٥). وقال "حسن صحيح".

[3] صحيح البخاري – كتاب الدعوات – باب إذا بات طاهراً – رقم الحديث (٦٣١١).

المعنى))[1]، ومن القائلين به من غير الصحابة الحسن البصري وعمرو بن دينار وعامر الشعبي، وإبراهيم النخعي وابن أبي نجيح، وعمرو بن مرة وجعفر بن محمد وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان، والزهري، والإمام مالك بن أنس[2]، ولذلك كانوا يبينون ذلك عند التحديث فيقولون: (كما قال)، أو (نحو هذا)، أو (شبهه)، أو (قريباً من هذا) وغير ذلك من الألفاظ الدالة بأن الرواية رويت بالمعنى. واحتجوا على جواز ذلك بأن القرآن الكريم جاء بالعربية وذكر الأمم السابقة وقد كانوا من غير العرب ولا يمكن في الترجمة والنقل من لغة إلى أخرى رواية اللفظ بعينه، واحتجوا أيضاً بإرسال سفراء رسول الله ﷺإلى غير العرب، واحتج الإمام الشافعي بالحديث المرفوع: (أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه)[3]، ثم قال الشافعي: ((إذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف علمنا منه بأن الكتاب قد نزل لتحل لهم قراءته وإن اختلف لفظه فيه ما لم يكن باختلافهم إحالة معنى كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يخل بمعناه))[4]، واحتجوا أيضاً بما روى هشام بن عروة عن أبيه قال: قالت لي عائشة - رضي الله عنها -: ((يا بني إنه يبلغني أنك تكتب عني الحديث ثم تعود فتكتبه فقلت لها: أسمعه منك على شيء ثم أعود فأسمعه على غيره فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً ؟ قلت: لا، قالت: لا بأس بذلك))[5] ومن حججهم أيضاً ما قال أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: ((كنا نجلس إلى النبي ﷺ عسى أن نكون عشرة نفر نسمع الحديث فما منا اثنان يؤديانه غير أن المعنى واحد))[6] ومن حجج المجيزين أيضاً إجماع العلماء على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانها للعارف به فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى وأحرى[7]، ومع كل ما تقدم لم يكن المُجوِّزون يقولون بإطلاق جواز رواية الحديث بالمعنى من غير شروط أو ضوابط، ومن

---

(1) المحدث الفاصل: ٥٣٠.

(2) الكفاية في علم الرواية: ١٩٨ - ٢١١.

(3) صحيح البخاري - كتاب الخصومات - باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، رقم الحديث (٢٤١٩)، وصحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم الحديث (٨١٨).

(4) الرسالة: ٢٧٤ - ٢٧٥.

(5) الكفاية في علم الرواية: ٢٠٥.

(6) المصدر نفسه.

(7) الإبهاج في شرح المنهاج: ٢/ ٢٦٨ - ٢٧٠، وتدريب الراوي: ١/ ٥٣٦.

هذه الشروط أن يكون عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وألا يكون الحديث مما يتعبد بلفظه نحو صيغ الأذان والإقامة والتشهد، والأدعية المخصوصة، وألا يكون الحديث من جوامع الكلم[1]؛ ومن أجل ذلك وردت رواية الحديث في عهد الصحابة - رضي الله عنهم - ومن بعدهم غالباً بالمعنى، وتدل عليه دواوين الإسلام التي تورد الأحاديث باختلاف لفظي ظاهر.

ومما استعمله الحافظ الذهبي في تاريخه عند بيان المرويات، وتخريجها ذكره رواية الحديث بالمعنى.

ومن أمثلة ذلك قوله: ((قال هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أمها قالت: كان عندي مُخنَّث ... متفق عليه. بمعناه))[2]، وقوله أيضاً في حديث: ((مرحوم بن عبد العزيز العطار: حدثنا أبو عمران الجوني عن يزيد بن بابنوس أنه أتى عائشة فقالت: كان رسول الله ﷺ إذا مرَّ بحجرتي ألقى إليَّ الكلمة تقرُّ بها عيني .... ورواه محمد بن أبي بكر المقدمي عنه، ورواه أحمد في مسنده بطوله عن بهز بن أسد عن حماد بن سلمة قال: أخبرنا أبو عمران الجوني فذكره بمعناه))[3]. ومن ذلك أيضاً قوله: ((وقال الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال: قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً ما ترك شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره علمه من علمه، وجهله من جهله، وفي لفظ: حفظه من حفظه وإنه ليكون منه الشيء فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه ثم إذا رآه عرفه. رواه الشيخان بمعناه))[4]. ومن ذلك أيضاً قوله: ((وقال أحمد في مسنده: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: لما ثقل رسول الله ﷺ قال لعبد الرحمن بن أبي بكر: ائتني بكتف أو لوح حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه فلما ذهب عبد الرحمن ليقوم قال: أبى الله والمؤمنون أن يختلف عليك يا أبا بكر، ويروى عن أنس نحوه))[5].

---

(1) الرسالة: ٣٧٠ - ٣٧١، ومعرفة السنن والآثار: ١/ ٩، وتدريب الراوي: ١/ ٥٣٧، ونشر البنود: ٢/ ٣٨ - ٤٠.

(2) تاريخ الإسلام: ١/ ٤٠٠.

(3) المصدر نفسه: ١/ ٨١٩ - ٨٢٠.

(4) المصدر نفسه: ١/ ٧٠٨.

(5) المصدر نفسه: ١/ ٨٣٤.

ومنها قوله: ((قال شعبة عن أبي إسحاق عن البراء قال: ..... متفق عليه، وقال حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس نحوه، أو قريباً منه. أخرجه مسلم))[1]. ومنها قوله: ((وقال سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد أن علياً - رضي الله عنه - بعث إلى رسول الله ﷺ يعني وهو باليمن - بذهب في تربتها .... رواه مسلم وللبخاري بمعناه))[2]. ومنها قوله في حديث غزوة بني النضير: ((هذا لفظ موسى بن عقبة وحديث عروة بمعناه))[3]. ونحوه قوله في حديث جابر بن عبد الله .... ((ويروى نحوه عن عروة عن عائشة))[4]. وتنظر المواضع الأخرى في تاريخ الإسلام[5].

وهذه الطريقة في تخريج الحافظ الذهبي تدلل على دقة في تخريجه لمتون الرواية على أن من سبقه مثلاً كالحافظ البيهقي في كتاب السنن الكبرى ومعرفة السنن والآثار، والحافظ البغوي في شرح السنة يخرجون الرواية، وينسبونها إلى البخاري ومسلم مع تفاوت في اللفظ ومن غير تنبيه على ذلك؛ ولذا نبَّه العلماء على أنه لا يجوز أن تنقل منهما حديثاً نسب منهما إلى البخاري أو مسلم إلا أن تقابله بهما[6].

---

(1) تاريخ الإسلام: ١/ ٢٦٢.

(2) المصدر نفسه: ١/ ٧١٩.

(3) المصدر نفسه: ١/ ٩٥.

(4) المصدر نفسه: ١/ ١٤٠.

(5) المصدر نفسه: ١/ ٥٨ - ٥٩، ١٩٣، ٢٥٥، ٧٢٩، ٨١١.

(6) ينظر معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ٩١، وتدريب الراوي: ١/ ١١٨ - ١١٩.

المبحث الثاني

روايته الحديث الضعيف بصيغة التمريض

استعمل حُذَّاق المحدثين عند روايتهم الأحاديث ما يدلل على الحكم لما يروونه تلميحاً لا تصريحاً، فجعلوا صيغ الجزم للمرويات الصحيحة والحسنة وخصوا صيغ التمريض بالمرويات الضعيفة، نحو (قيل)، و(يُقال)، و(حُكي)، و(يُحكى)، و(رُوي)، و(يُعزى)، و(يُذكر)، ونحوها مما بني فيه الفعل للمجهول.

قال الإمام النووي: ((قال العلماء المحققون من أهل الحديث، وغيرهم إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه: قال رسول الله ﷺ ، أو فعل، أو أمر، أو نهي، أو حكم، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم، وكذا لا يقال فيه، روى أبو هريرة، أو قال، أو ذكر، أو أخبر، أو حدَّث، أو نقل، أو أفتى، وما أشبهه، وكذا لا يُقال ذلك في التابعين، ومن بعدهم فيما كان ضعيفاً فلا يقال في شيء، من ذلك بصيغة الجزم، وإنما يُقال في هذا كله: رُوي عنه، أو نُقِل أو حُكِي عنه، أو جاء عنه، أو بَلَغنا عنه، أو يقال، أو يذكر، أو يُحكى، أو يروى، أو يرفع، أو يعزى، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض، وليست من صيغ الجزم قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح، أو الحسن، وصيغ التمريض لما سواها، وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه، فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه، وهذا الأدب أخل به المصنف - أي الشيرازي - وجماهير الفقهاء من أصحابنا - أي الشافعية - وغيرهم بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ما عدا حُذَّاقَ المحدثين، وذلك تساهل قبيح فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح: (رُوي عنه)، وفي الضعيف: (قال)، و(رَوَى فلان)، وهذا حيد عن الصواب))[1].

ومما ينبغي التنبيه عليه فيما يتعلق بصيغة التمريض هو أن رواية الحديث بصيغة التمريض يجب أن يكون استعمالها مخصوصاً بين العلماء، ولا يفعل ذلك عند طلاب العلم المبتدئين، أو في المجالس العامة، أو على المنابر؛ لأن العوام، ومن قاربهم إذا سمعوا التلفظ برسول الله ﷺ أيقنوا بأن الحديث المروي صحيح؛ لعدم معرفتهم بقواعد نقد

---

(1) المجموع شرح المهذب: ١/ ١٠٣ - ١٠٤.

الحديث، وروايته، فينبغي التفريق في إيراد تلك الصيغة بين العقل العلمي، والعقل العامي.

وقد ذكر الحافظ الذهبي قسماً من المرويات بصيغة التمريض الدالة على نقد الحديث وضعفه تلميحاً لا تصريحاً، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

١- قوله: ((ويروى عن عمرو بن شاس الأسلمي: سمعت رسول الله ﷺ: من آذى علياً فقد آذاني))[١].

وقد عقب ذلك الدكتور بشار عواد بقوله: ((أخرجه أحمد: ٣/ ٤٨٣ وإسناده منقطع فإنه من رواية عبد الله بن دينار عن خاله عمرو، ولم يسمع منه))[٢].

وقال أيضاً الشيخ شعيب الأرنؤوط: ((إسناده ضعيف))[٣]

٢- وقوله: ((ويروى عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ نِعْم المرءُ بلالٌ سيد المؤذنين يوم القيامة))[٤].

وقد تعقب ذلك الدكتور بشار عواد بقوله: ((حديث ضعيف فهو من رواية حسام بن مصك، وهو ضعيف عن قتادة عن القاسم بن ربيعة عن زيد بن أرقم أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ١/ ١٤٧ والحاكم في المستدرك: ٣/ ٢٨٥))[٥].

وقال الحافظ الذهبي في كتاب السير: ((وله طرق أخرى ضعيفة))[٦].

٣- وقوله في ترجمة نُعيم بن عبد الله النحام - رضي الله عنه - :((ويروى أنه إنما سمي النَّحَّام؛ لأن النبي ﷺ قال: دخلت الجنة فسمعت نحمةً من نُعيم. والنحمة السعلة، وقيل: النحنحة الممدود آخرها))[٧]، وقد بين صيغة التمريض

---

[١] تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٥٧.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] مسند الإمام أحمد: ٢٥/ ٣٢١، رقم الحديث (١٥٩٦٠).

[٤] تاريخ الإسلام: ٢/ ١١٣.

[٥] المصدر نفسه.

[٦] سير أعلام النبلاء: ١/ ٣٥٥.

[٧] تاريخ الإسلام: ٢/ ٥٩.

هذه الدكتور بشار عواد بقوله عقب هذا الحديث: ((أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى: ٤/ ١٣٨ من طريق الواقدي، وهو متروك))[1].

٤- ومنها أيضاً قوله: ((وروي عن عائشة قالت: من أحب أن يسمع خرير الكوثر فليضع أصبعيه في أذنيه))[2]، وهذا الأثر رواه ابن جرير الطبري في تفسيره[3]، وضعفه الحافظ ابن كثير بقوله: ((منقطع بين ابن أبي نجيح، وعائشة، وفي بعض الروايات عن رجل عنها))[4]، وسألت طبيباً مختصاً عن هذا الصوت فقال: إنه صوت البيئة الخارجي، وهذا أيضاً مما يوهن الحديث.

٥- ومنها أيضاً قوله: ((ويُروى عن أنس، أو عن غيره، قال: قال رسول الله ﷺ ألا أبو أَيِّم ألا أخو أَيِّم يزوج عثمان، فإني قد زوجته ابنتين، ولو كان عندي ثالثة لزوجته وما زوجته إلا بوحي من السماء))[5].

وقد عقب الدكتور بشار عواد على هذا الحديث المروي بصيغة التمريض قائلاً: ((حديث ضعيف، أخرجه ابن عساكر (٣٩)، وقال: (ذكر أنس فيه غير محفوظ)، وقد ساقه من طرق أخرى موصولاً، ومرسلاً، وكلها طرق ضعيفة))[6]

---

(١) تاريخ الإسلام٢/ ٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٨٠٧.

(٣) جامع البيان: ٣٠/ ٣٩٠– ٣٩١.

(٤) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٥٦٢ – ٥٦٣.

(٥) تاريخ الإسلام: ٢/ ٢٥٩.

(٦) المصدر نفسه.

المبحث الثالث

ذكره طرق الحديث

يعتني الحفاظ وجهابذة المحدثين بمسألة جمع طرق الحديث؛ لأن استقراء طرق الحديث وتتبعها له منافع جمة، إذ هي السبيل إلى معرفة الحكم على الحديث غالباً، ومن ثمراتها معرفة الرواة ومراتبهم جرحاً، وتعديلاً، ومعرفة درجة الحديث وتقويته، والترجيح بين الروايات، ومعرفة الزيادات، والتفرد، والمتابعات، ودفع الغرابة، ومعرفة المبهمات في المتن أو السند، ومعرفة علل الحديث من الاضطراب والإدراج، وإدخال حديث في حديث، والتدليس، ورفع الموقوف، ووقف المرفوع، والانقطاع، والاتصال، ومعرفة الروايات المختصرة، ورواية الحديث بالمعنى، ومعرفة سبب ورود الحديث، وتفسيره وبيان معناه، ومعرفة مدار الحديث، وعلو الإسناد، وغير ذلك، وقد قال الإمام علي بن عبد الله المديني: ((الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين لك خطؤه))[1]، وقال الإمام أحمد: ((الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً))[2]، وقال أيضاً: ((من لم يجمع طرق الحديث لا يحل له الحكم على الحديث، ولا الفتيا به))[3]. ويكاد ينفرد الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - بهذه الصفة فهو يجمع طرق الحديث في مكان واحدٍ غالباً في صحيحه؛ ومن أجل ذلك يكثر من استعمال التحويل في الأسانيد، ويعد ذلك من حسنات صنيعه، وتخريجه؛ وذلك لمنافعه الكثيرة.

ويعتني الحافظ الذهبي في نقده الحديثي بذكر طرق الحديث؛ ومن أجل ذلك نجد عنده رمز التحويل (ح)[4]، ولكنه يصرح بكثرة في ذكره الطرق الأخرى من غير رمز التحويل، وأغراض الذهبي من بيان طرق الحديث تدور على الأسباب الآتية وهي: تقوية الحديث، وبيان الزيادة في الطرق الأخرى، وقصد الاختصار.

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٢١٢.

(2) المصدر نفسه.

(3) البحر المحيط: ٦/ ٢٠٠.

(4) تاريخ الإسلام: ١/ ٤٤، ٦٢.

فأما مثال ذكره طرق الحديث لغرض تقويته، فمنها قوله: ((وقال حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر قال: استغفر لي رسول الله ﷺ خمساً وعشرين مرة. صححه الترمذي، قلت: بعير جابر له طرق كثيرة))[1]، وإنما قال الحافظ الذهبي ذلك؛ لأن الحديث المذكور لا يعرف من طريق صحيح، وطرقه بمجموعها قد تحسنه، وقد قال الترمذي بعد أن ساقه: ((هذا حديث حسن غريب))[2]، ومنها أيضاً ما قاله في ترجمة عبد الله ابن مسعود - رضي الله عنه -: ((وقال منصور عن القاسم بن عبد الرحمن قال: قال رسول الله ﷺ: رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد، وروي نحوه من طرق أُخر))[3]، وقد علق الدكتور بشار عواد على هذا الحديث قائلا: ((إسناده ضعيف؛ لإرساله القاسم ابن محمد لم يدرك النبي ﷺ ويرويه بعضهم متصلاً، ولا يصح، فرواه زائدة عن منصور عن زيد بن وهب عن عبد الله بنحوه، وخالف في ذلك سفيان، وإسرائيل في روايته عن منصور عن القاسم به، واغتر الحاكم بالمتصل، فرواه: ٣/ ٣١٧-٣١٨، وقال: (هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، والغريب أنه خرج الرواية المرسلة عقب ذلك، ونوه إلى أنها علة للحديث، فكأنه لم يلق لها بالاً))[4]، والحديث رواه أيضاً ابن أبي شيبة[5]، والإمام أحمد[6]، وذهب الشيخ شعيب الأرنؤوط إلى عدم إعلال الحديث قائلاً: ((لا تعل الرواية المسندة بالمرسلة؛ لأن المسندة زيادة من ثقة، فيجب الأخذ بها))[7]، وهو رأي مرجوح، فالمرسل كما يظهر من كتب العلل علة للمرفوع إذا ثبت برواية الثقات الراجحة[8].

ومنها أيضاً قوله في تخريج حديث غدير خُمّ، وهو قوله ﷺ: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فقد قال الحافظ الذهبي بعد ذكره متن الحديث هذا وبيان من أخرجه من

---

(١) تاريخ الإسلام: ٢/ ٧٩٩.

(٢) جامع الترمذي - كتاب المناقب - باب مناقب جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - رقم الحديث (٣٨٥٢).

(٣) تاريخ الإسلام: ٢/ ٢٠٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصنف: ٧/ ٥٢١.

(٦) فضائل الصحابة: ٢/ ٨٣٨، رقم الحديث (١٥٣٦).

(٧) سير أعلام النبلاء: ١/ ٤٧٩.

(٨) ينظر تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري: ٢/ ٥٣٤، ومقدمة الجامع الكبير للترمذي: ١/ ٣٩- ٤٠.

المحدثين: ((وله طرق أخرى ساقها الحافظ ابن عساكر في ترجمة علي يُصِّدق بعضها بعضاً))[1].

وأما مثال ذكر طرق الحديث لغرض بيان الزيادة فمنها ما قاله في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: ((..... متفق عليه، وللبخاري مثله من حديث عكرمة عن ابن عباس لكن فيه: (دقُّوا وجه رسول الله) بدل ذكر (رباعيته).))[2]، ومنها أيضاً: ((وقال حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال: ما مسست بيدي ديباجاً، ولا حريراً، ولا شيء ألين من كفِّ رسول الله ﷺ، ولا شممتُ رائحة قط أطيب من ريح رسول الله ﷺ أخرجه البخاري، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ثابت، وقال حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس فذكر مثله، وزاد: كان رسول الله ﷺأزهر اللون كأن عرقه اللؤلؤ إذا مشى تكفَّأ. أخرجه مسلم))[3].

وأما مثال ذكره طرق الحديث لغرض بيان الاختصار في بعض الروايات، فمنها ما قاله الحافظ الذهبي بعد ذكره الحديث المروي عن أنس: ((.... وساق الحديث المذكور قبل هذا، أخرجه مسلم، ورواه أيضاً من حديث سليمان بن المغيرة أخصر منه عن ثابت عن أنس: حدثنا عمر ....))[4].

ومنها أيضاً: قوله: ((وقال الجُرَيْري عن أبي نضرة عن أُسَيْد بن جابر فذكر حديث أويس القرني بطوله وفيه: (فوفد أهل الكوفة إلى عمر ....)، أخرجه مسلم مختصراً عن رجاله عن الجريري، وأخرجه أيضاً مختصراً من وجهٍ آخر))[5].

---

(1) تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٥٧ - ٣٥٨، وينظر تاريخ دمشق: ٤٢/ ١٨٧ فما بعدها.

(2) تاريخ الإسلام: ١/ ١٢١.

(3) المصدر نفسه: ١/ ٧٤١ - ٧٤٢.

(4) المصدر نفسه: ١/ ٤٩.

(5) المصدر نفسه: ١/ ٧١٥.

المبحث الرابع
عنايته بعلو الإسناد

لا ريب أن الحافظ الذهبي استن بسنة المحدثين في عنايتهم بطلب علو الإسناد - وهو قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي أو وفاته[1]، وقد صرح كثير من المحدثين بتلك السُّنَّة عند المتقدمين، ومنهم بدر الدين بن جماعة بقوله: ((ولم يزل علو الإسناد مطلوباً لأهل الحديث مرغوباً فيه في القديم من الأعصار والحديث، فقد رحل جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - من المدينة إلى مصر لحديث واحدٍ بلغه عن مسلمة بن خالد - رضي الله عنه - وقال الإمام أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالي سنة من سلف، وقال يحيى بن معين: الإسناد العالي قربة إلى الله ورسوله))[2]، ومن أجل ذلك كانوا يتحرون السماع من المعمرين رغبة في علو السند، وكان طلب العلو دافعاً وحافزاً إلى الرحلة والسفر، وتحمل المشاق لغرض نيله؛ ولأن العلو كما يقول ابن الصلاح: ((يبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل)) وقال الحافظ ابن حجر:وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه - أي العلو - حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه ، وإنما كان ذلك العلو مرغوبا فيه لكونه أقرب على الصحة وقلة الخطأ لأنه ما من راو من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه فكلما كثرت عليه الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكلما قلت قلت[3].

وقد ذكر المحدثون للعلو قسمين هما: علو الإسناد لقلة الوسائط، وعلو الصفة. وذكروا للأول ثلاثة أنواع:

١ - القرب من رسول الله ﷺ بإسنادٍ نظيف غير ضعيف؛ وذلك من أجل أنواع العلو[4]، وقد اعتنى المحدثون بهذا النوع وألفوا فيه كتباً، ومن أشهرها ثلاثيات

---

[1] فتح المغيث: ٣/ ٥.

[2] الأحاديث التساعية الإسناد: ١ - ٢.

[3] معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ٣٦٤ ، ونزهة النظر:٩٣.

[4] المصدر نفسه.

مسند الإمام أحمد للإمام السَّفاريني، وثلاثيات الإمام البخاري، وهذا النوع يسميه المحدثون العلو المطلق.

٢- ((القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ فإذا وجد ذلك في إسناد وصف بالعلو نظراً إلى قربه من ذلك الإمام، وإن لم يكن عالياً بالنسبة إلى رسول الله ﷺ))[١].

٣- ((العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما، أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة، وذلك ما اشتهر آخراً من الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحة، وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع))[٢].

وهذا هو العلو النسبي والموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه، والبدل، هو الوصول إلى شيخ شيخه، والمساواة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين مثل أن يقع بين الراوي وبين صحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبين الصحابي فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الإسناد وعدد رجاله))[٣].

والمصافحة: هي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف وذلك بأن تقع المساواة لشيخ الراوي مع ذلك المصنف فكأن الراوي صافح المصنف وأخذ عنه[٤].

وأما علو الصفة فهو على نوعين:

الأول: العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي، وذلك بأن تتقدم وفاة الراوي في سند على وفاة الآخر في سند آخر[٥].

والآخر: العلو المستفاد من تقدم السماع من الشيخ فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن سمع منه بعد ذلك[٦].

---

[١] معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ٣٦٤.

[٢] المصدر نفسه: ٣٦٥.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] المصدر نفسه: ٣٦٦، وتدريب الراوي: ٢/ ٦١٣.

[٥] معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ٣٦٧.

[٦] معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ٣٦٨، وتدريب الراوي: ٢/ ٦١٥.

ومما نبه عليه الحافظ الذهبي في أنواع العلو الذي لا قيمة له، والذي لا يحقق الغرض الذي من أجله اعتنى به المتأخرون الإسناد العالي الذي فيه بعض الكذابين فقد قال في الميزان في ترجمة أبي الدنيا الأشج المغربي الكذاب: ((وما يُعنى برواية هذا الضرب، ويفرح بعلوها إلا الجهلة))[1]، فقد أصبح علو الإسناد مدعاة للتفاخر من غير غاية أخرى يقول أستاذنا الدكتور بشار عواد: ((ومع أن المتأخرين كانوا يتفاخرون بأسانيدهم العالية، وتباعد ما بين الراويين لكننا ينبغي أن ندرك بأن هذا الأمر إنما يحصل عند المتأخرين جراء إحضار الأطفال مجالس السماع، وهم في الثالثة، أو الرابعة، أو الخامسةمن أعمارهم، ونحو ذلك فتدون أسماؤهم في طبقة السماع، أو يحضرون مجالس السماع، وهم في سن صغيرة ....))[2]، وهذا الأمر هو الذي جعل أخا الحافظ الذهبي من الرضاعة وهو علاء الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الشافعي ت (٧٢٤ هـ) يُسرع ويستجيز للذهبي جملة من مشايخ عصره في سنة مولده، وذكر ابن حجر العسقلاني أن الذين أجازوه (جمع جم ... فانتفع الذهبي بعد ذلك بهذه الإجازة انتفاعاً شديداً))[3]، ولا يمكن توجيه هذا الانتفاع إلا بكونه فخراً بالعلو، وليس علواً حقيقياً.

ومن المواضع التي ذكرها الحافظ الذهبي لعلو الإسناد ما قاله في ترجمة الليث بن سعد: ((قلتُ: ومناقب الليث كثيرة وعلمه واسع، وقد وقع لي من عواليه لكن اليوم ليس على وجه الأرض في عام ستةٍ، وعشرين وسبع مائة مَن بينه وبين الليث ستة أنفس، وهذا علو لا نظير له أصلاً، ولقد كتبت نسخة أبي الجهم من بضع، وثلاثين سنة فرحاً بعلوها في ذلك الوقت وسمعتها من ستين شيخاً وهي الآن مروية بالسماع ولو رحل اليوم الطالب من مسيرة ألف فرسخ لإدراكها وغرم مئة دينار لكان له الحظ الأوفر))[4]. وهذا العلو من أنواع علو قلة الوسائط، وهو القرب من الإمام الليث بن سعد - رحمه الله تعالى -.

ومن عناية الحافظ الذهبي بالعلو تخريجه للمرويات وتنبيهه على ذلك فقد قال: ((وكانت له ﷺ لقاحٌ أغارت عليها غطفان، وفزارة فاستنقذها سلمة بن الأكوع، وجاء بها يسوقها. أخرجه البخاري، وهو من الثلاثيات))[5]. وهذا هو العلو المطلق.

---

(1) ميزان الاعتدال، ٧/ ٣٦٤، رقم الترجمة (١٠١٨١).

(2) تاريخ مدينة السلام: ١/ ١٤٦ - ١٤٧.

(3) الدرر الكامنة: ٣/ ٧٣، ٤٢٦، والذهبي ومنهجه: ٨٠ - ٨١.

(4) تاريخ الإسلام: ٤/ ٧١٩.

(5) تاريخ الإسلام: ١/ ٧٩٤، وصحيح البخاري، رقم الحديث (٣٠٤١).

ومن ذلك قوله في ترجمة الحسن بن يزيد: ((قُلت: له حديث واحد في سنن ابن ماجه، وقع لي موافقة عالية))[1] وهذا من العلو النسبي.

ومن ذلك أيضاً ما قاله في ترجمة حريز بن عثمان بن جبر: قال ((ابن جَوْصا: حدثنا معاوية بن عمرو الكلاعي قال: حدثنا حريز قلتُ لعبد الله بن بُسْر: هل كان في رأس رسول الله ﷺ شعراتٌ بيض ؟ قال: نعم فإذا ادَّهن تغير، قلتُ: هذا أعلى شيء عند ابن جَوْصا فهو ثلاثي له كما هو ثلاثي للبخاري))[2]. وهذا التنبيه من الحافظ الذهبي لغرض بيان العلو المطلق لهذا الحديث.

ومن العلو لقلة الوسائط العلو إلى أحد الكتب المصنفة ما قاله في ترجمة سوار بن مصعب الهمداني الكوفي الضرير أحد الضعفاء: ((قلتُ: وقع لنا من عواليه في نسخة أبي الجهم أحاديث منها: عن كليب بن وائل عن ابن عمر مرفوعاً: من كذب بالقدر، أو خاصمهم فقد كفر بما جئتُ به))[3]. وهذا مما لا ينبغي الفرح بعلوه لضعف سوار بن مصعب.

وقال أيضاً في آخر ترجمة الإمام مالك بن أنس: ((ومناقب مالك وسيرته يطول شرحها، وقد أفردت له ترجمة في جزءٍ ضخم، وكذا أفردت ما وقع لي عالياً من حديثه في جزء، وقد سمعنا موطأ أبي مصعب عنه بالإجازة العالية، وموطأ القعنبي، وموطأ يحيى ابن بُكير، وموطأ سويد بن سعيد الثلاثة بالاتصال))[4].

وهذا العلو من القرب إلى أحد الكتب المعتمدة وهو موطأ الإمام مالك - رحمه الله تعالى -، ومما يلتحق بهذا ما قاله في ترجمة عبد الله بن المبارك الحنظلي: ((وقع لنا حديثه عالياً من وجوه، وأقرب ذلك وأعلاه اليوم من جزء ابن عرفة))[5]، ونحوه ما قاله في ترجمة عمار بن محمد الثوري: ((قلت: هو ابن أخت سفيان وقع لنا من عواليه في جزء ابن عرفة))[6].

ومن العلو النسبي ما وقع من الموافقة ما قاله في ترجمة الحكم بن المبارك الباهلي: ((وقد روى عبد بن حُميد في مسنده عن الدارمي عنه حديثاً وقع لنا موافقة بعلوٍ من

---

[1] تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٤٦، وسنن ابن ماجة، رقم الحديث (٢٣٢٦).

[2] تاريخ الإسلام: ٤/ ٣٢٩.

[3] تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٣٦، وينظر الحديث في الكامل في الضعفاء: ٣/ ١٢٩٣.

[4] تاريخ الإسلام: ٤/ ٧٣٠.

[5] المصدر نفسه: ٤/ ٨٨٣.

[6] المصدر نفسه: ٤/ ٩٣٣.

كتاب الدارمي))[1]. ونحوه ما قال في ترجمة موسى بن خالد أبي الوليد الحلبي ((له في مسلم حديث وقع لنا موافقة في كتاب الدارمي))[2].

ونحو ما تقدم ذكره قال في ترجمة يحيى بن يحيى بن بكر: ((قلتُ: وقع لنا جزء كبيرٌ من حديث يحيى بن يحيى بإجازة عالية فيه عدة أحاديث موافقات))[3].

وقال في ترجمة سليمان بن داود أبي الربيع الأزدي العتكي الزهراني: ((ووقع لي من موافقاته العالية))[4].

ومن العلو الذي هو القرب إلى أحد الكتب ما قاله في ترجمة طالوت بن عباد أبي عثمان البصري الصيرفي: ((وله نسخة مشهورة وقعت لنا بعلو))[5]، ونحوه ما قاله في ترجمة عبد الصمد بن موسى بن محمد الهاشمي العبَّاسي: ((قلت: وقع لنا حديثه عالياً في جزء البانياسي))[6].

ومما ذكره الحافظ الذهبي سماعه العالي إلى أحد الكتب الحديثية المعتمدة فقال في ترجمة أبي مصعب الزهري: ((وقد سمعتُ موطأ أبي مصعب على ابن عساكر بإجازته من المؤيد وبين المؤيد وبين أبي مصعب أربعة أنفس، وهذا في غاية العلو، ولله الحمد))[7]، ونحوه ما قاله في ترجمة أحمد بن شيبان بن الوليد بن حيان: ((قلتُ: وقع لنا حديثه بعلوٍ في الثقفيات، والخلعيات))[8]، وقد يُشرك الحافظ الذهبي أولاده بذكر العلو، فقد قال في ترجمة يحيى بن أبي طالب أبي بكر البغدادي: ((وقد وقع لي جملة من عواليه ولأولادي))[9].

---

(1) تاريخ الإسلام: ٥/ ٣٠٣ - ٣٠٤، وتنظر سنن الدرامي، رقم الحديث (٨١).

(2) تاريخ الإسلام: ٥/ ٤٦٨.

(3) المصدر نفسه: ٥/ ٧٣٢.

(4) المصدر نفسه: ٥/ ٨٣١.

(5) المصدر نفسه: ٥/ ٨٤٢.

(6) المصدر نفسه: ٥/ ١١٧٢

(7) المصدر نفسه: ٥/ ١٠٤٧.

(8) المصدر نفسه: ٦/ ٢٦٦.

(9) المصدر نفسه: ٦/ ٦٣٩.

المبحث الخامس
نقده الحديثي لمصنفات العلماء

ومن امتدادات النقد الحديثي عند الحافظ الذهبي نقد الكتاب، ويقيناً بأن هذا النقد ينسحب على نقد مؤلفه وبيان منزلته ومكانته وقد صرَّح بذلك الحافظ الذهبي بقوله مثلاً: (دل على براعته وحفظه))[1]، وقوله: ((أبان فيه عن حفظ باهر، ومعرفة تامة))[2]، وقوله ((يدل على تبحر مصنفه وإمامته))[3]، فقد كان الحافظ الذهبي ينظر إلى هذه المصنفات والكتب بعين الناقد البصير تُسعفه في ذلك ملكته النقدية، وخبرته الواسعة، واطلاعه الكبير، وحذقه لأصول النقد، ومعرفته بالتراجم، والمصُنفين.

ويمكن تقسيم نقد الحافظ الذهبي لمصنفات العلماء إلى الأقسام الثلاثة الآتية:

الأول: نقده المبين لمحاسن المصنفات.

الثاني: نقده المبين لمساوئ المصنفات.

والثالث: نقده الجامع بين المحاسن والمساوئ.

وسأذكر لكل قسم من هذه الأقسام الأمثلة الدالة عليه.

---

(١) تاريخ الإسلام: ١٣/ ٩٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ١٢/ ١٢٠٥.

(٣) المصدر نفسه: ١٠/ ٥٨٢.

القسم الأول: نقده المبين لمحاسن المصنفات

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام البخاري: ((وأما جامعه فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى وهو أعلى شيء في وقتنا استناداً للناس ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلو سماعه فكيف اليوم ؟ فلو رحل الشخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخ لما ضاعت رحلته وأنا أدري أن طائفة من الكبار يستقلون عقلي في هذا القول ولكن:

ما يعرفُ الشوق إلا مَن يكابدُهُ ولا الصبابة إلاَّ مَن يعانيها

ومن جهل شيئاً عاداه ولا قوة إلا بالله))[1].

ولقد صدق والله الحافظ الذهبي في هذا الثناء المِعْطار على أجل كتاب بعد كتاب الله تعالى.

ومنه قوله في ترجمة الحافظ ابن عدي الجرجاني: ((وكان مصنفاً حافظاً له كتاب الكامل في معرفة الضعفاء في غاية الحسن، وذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان من رجال الصحيح وذكر في كل ترجمة حديثاً فأكثر من غرائب ذلك الرجل ومناكيره، ويتكلم على الرجال بكلام منصف))[2].

ومع هذا فقد أكثر الحافظ الذهبي من نقد الحافظ ابن عدي ورد عليه ما توهم فيه من جرح الرواة[3]، ومنه أيضاً قوله في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبي القاسم البَغَوي: ((قلتُ: وله كتاب معجم الصحابة في مجلدين يدلُّ على سعة حفظه، وتبحره، وكذلك تأليفه للجعديات أحسن ترتيبها، وأجاد تأليفها))[4]، ومنه قوله في ترجمة عبد الرحمن بن أبي حاتم الحنظلي: ((قلتُ: وله كتاب في الجرح والتعديل في عدة مجلدات يدلُّ على سعة حفظ الرجل، وإمامته، وله كتاب في الرد على الجهمية في مجلد كبير يدلُّ على تبحره في السُّنة، وله تفسير كبير سائره آثار مسندة في أربع مجلدات كبار قل

---

(1) تاريخ الإسلام: ٦/ ١٤٢، والبيت الشعري الذي استشهد به الحافظ الذهبي هو للشاعر أبي عبد الله محمد ابن بختيار بن عبد الله المعروف بالأبله البغدادي المتوفى سنة (٥٧٩ هـ) تنظر ترجمته في الوافي بالوفيات: ٢/ ٢٤٢، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٦٦.

(2) تاريخ الإسلام: ٨/ ٢٤١.

(3) ينظر مبحث ردود الحافظ الذهبي من هذا البحث.

(4) تاريخ الإسلام: ٧/ ٣٢٦.

أن يوجد مثله))[1]، ومنه قوله في ترجمة القاسم بن أصبغ بن محمد أبي محمد الأندلسي القرطبي: ((ومن مصنفاته كتاب المنتقى، وهو كصحيح مسلم في الصحة))[2]. وقوله في ترجمة عبد الصمد بن محمد بن حيويه أبي محمد البخاري الحافظ: ((وكان واسع الرحلة له صحيح مخرج على البخاري جودَّه))[3]، وقوله في ترجمة عبد بن أحمد بن محمد أبي ذر الأنصاري الهروي المالكي: ((قلتُ: وله مستخرج استدركه على صحيح البخاري، ومسلم في مجلد وسط يدل على حفظه ومعرفته))[4]، ومنه قوله في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد المفيد الحافظ: ((فرأيت له طرق طلب العلم فريضة تدل على معرفته، وحفظه))[5]، ومنه قوله في ترجمة محمد بن حسين بن أحمد أبي عبد الله الأنصاري الأندلسي: ((له كتاب مليح في الجمع بين الصحيحين أخذه الناس عنه))[6]، ومنه قوله في ترجمة أحمد بن عمر ابن إبراهيم أبي العباس القرطبي المالكي: ((واختصر الصحيحين ثم شرح مختصر مسلم بكتاب سمّاه المفهم وأتى فيه بأشياء مفيدة))[7]، وتنظر نظائر هذا القسم عند الحافظ الذهبي في تاريخه[8].

القسم الثاني: نقده المبين لمساوئ المصنفات

قال الحافظ الذهبي في ترجمة ابن ماجه القزويني: ((قلتُ: كان ابن ماجه حافظاً صدوقاً في نفسه وإنما نقص رتبة كتابه بروايته أحاديث منكرة فيه))[9]، وهذا النقد مهم في بيان منزلة هذا الكتاب بين الكتب الستة، وللحذر من زوائده التي كانت السبب في تقدمته على بعض المصنفات الحديثية التي هي أجود منه ولكنها متفقة في أصولها مع الكتب الخمسة، ويذكر أن ابن ماجه قال: عرضتُ هذه السنن على أبي زرعة الرازي

---

(1) تاريخ الإسلام: ٧/ ٥٣٤.

(2) المصدر نفسه: ٧/ ٧٣٩.

(3) المصدر نفسه: ٨/ ٢٩١.

(4) المصدر نفسه: ٩/ ٥٤٢.

(5) المصدر نفسه: ١٠/ ٨٠١.

(6) المصدر نفسه: ١١/ ٥٧٧.

(7) المصدر نفسه: ١٤/ ٧٩٥.

(8) المصدر نفسه: ٦/ ٦٨٥، ٨/ ٣٥٥، ٩/ ١٦٦، ١٠/ ٥٨٢، ١٢/ ٧٦٤، ١٥/ ٨٩٥.

(9) المصدر نفسه: ٦/ ٦٢٦.

فنظر فيه وقال: أظن إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطلت الجوامع أو أكثرها ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف أو نحو ذا[1]، وقد تعقب الحافظ الذهبي كلام أبي زرعة الرازي هذا بقوله: ((قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم وإنما غضَّ من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير وقليل من الموضوعات وقول أبي زرعة - إنْ صحَّ - فإنما عنى بثلاثين حديثاً الأحاديث المطرحة الساقطة وأمَّا الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف))[2]، وبسبب كثرة الحديث الضعيف فيه جعلوا الكتاب السادس بدلاً منه الموطأ للإمام مالك وأول من جعل سنن ابن ماجه سادس الكتب في أصول الرواية أبو الفضل محمد بن طاهر إذ أدرجه معها في أطرافه وكذا في شروط الأئمة الستة ثم الحافظ عبد الغني في كتاب الإكمال في أسماء الرجال الذي هذبه الحافظ المزي، وقدمه على موطأ الإمام مالك لكثرة زوائده وقال السخاوي: وأما كتاب ابن ماجه فإنه تفرد بأحاديث عن الرجال المتهمين بالكذب وسرقة الأحاديث مما حكم عليها بالبطلان أو السقوط أو النكارة حتى كان العلائي يقول: ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادسا للخمسة بدلا منه فإنه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك أولى منه[3].

ومن هذا القسم قول الحافظ الذهبي في ترجمة نصر بن محمد بن إبراهيم الفقيه أبي الليث السمرقندي الحنفي: ((وفي كتابه: تنبيه الغافلين موضوعات كثيرة رواه عنه محمد بن عبد الرحمن الترمذي))[4]، وهذا الكتاب جمع فيه أبو الليث السمرقندي كثيراً من المواعظ وشحنه بالروايات الضعيفة، والموضوعة فالحافظ الذهبي بنقده هذا يكون ناصحاً للأمة ومحذراً لها إذ الكتاب الذي تكثر فيه الأحاديث الموضوعة لا يكون تنبيهاً للغافلين ولا إيقاظاً للنائمين بل هو مشغلة للعاقلين بالتحذير منه، ووبال على عوام الناس، ومن ليس له معرفة بالحديث وتخريجه، ومنه أيضاً قول الحافظ الذهبي في ترجمة محمد بن علي أبي بكر الدينوري الزاهد: ((روى شيخ الإسلام أبو الحسن الهكاري عن

---

(1) سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٧٩.

(2) المصدر نفسه: ١٣/ ٢٧٩ - ٢٨٠.

(3) فتح المغيث: ١/ ١٠٠، الحطة: ٤٠٠.

(4) تاريخ الإسلام: ٨/ ٤٢١.

أبي بكر الدينوري أربعين حديثاً لسلمان الفارسي. قلتُ: موضوعة هي))[1]، وكأن الحافظ الذهبي يريد بذلك التحذير والحط من هذه المرويات الأربعين الموضوعة إذ لا خير في تصنيف يضم كذباً، وموضوعاً من الحديث لغير التحذير منها إذ فيه وعيد بجهنم أعاذنا الله تعالى منها.

القسم الثالث: نقده الجامع بين المحاسن والمساوئ

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام الترمذي: ((وكتابه الجامع يدلُّ على تبحره في هذا الشأن وفي الفقه واختلاف العلماء ولكنه يترخص في التصحيح والتحسين ونفسُهُ في التخريج ضعيف)) ثم قال أيضاً: (قال أبو الفتح: وذكر عن ابن عيسى قال: صنفتُ هذا الكتاب وعرضتُهُ على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم. قلتُ: ما في جامعه من الثلاثيات سوى حديث واحدٍ إسناده ضعيف وكتابه من الأصول التي عليها الحل والعقد وفي كتابه ما صحَّ إسناده وما صلح وما ضعف ولم يترك وما وهي وسقط وهو قليل يوجد في المناقب وغيرها، وقد قال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء، قلتُ: يعني في الحلال والحرام أما في سوى ذلك ففيه نظر وتفصيل وقد أطلق عليه الحاكم ابن البيع (الجامع الصحيح) وهذا تجوز من الحاكم وكذا أطلق عليه أبو بكر الخطيب اسم الصحيح))[2]، وفي موضع آخر قال الحافظ الذهبي: ((وبإخراج الترمذي لحديث المصلوب والكلبي وأمثالها انحطت رتبة جامعه عن رتبة سنن أبي داود والنسائي))[3].

وقد رد الدكتور بشار عواد على قول الحافظ الذهبي (ولكنه يترخص في التصحيح والتحسين ونفسه في التخريج ضعيف) قائلاً: ((هذا كلام فيه نظر فالترمذي إمام جهبذ وأحكامه في الجامع الكبير من أدق الأحكام قد جربنا ذلك بالممارسة وكثرة التدقيق وهو لا يصحح الحديث استناداً إلى ما تعارف عليه المتأخرون من الحكم على الرجال حسب وكل حديث اقتصر على تحسينه فهو معلول عنده وقد تتبعت ذلك وعرفته بالدراسة والبحث والتقصي والجامع الكبير بعد ذلك هو كتاب في نقد الأحاديث التي استدل بها الفقهاء لم يقصد فيه المصنف جمع الحديث الصحيح، والحسن

---

[1] تاريخ الإسلام: ٩/ ٤٨٠.

[2] المصدر نفسه: ٦/ ٦١٩ - ٦٢٠.

[3] المصدر نفسه: ٣/ ٩٦٣.

ونحوهما كما فعل أصحاب السنن الأخرى، وعلى الباحثين أن يعتبروا أحكام الترمذي أقصى حدود الاعتبار فهو جماع مدرسة ابن المديني والبخاري))[1]، وقد رد أيضاً الدكتور بشار عواد على الحافظ الذهبي في مسألة إخراج الترمذي لحديث محمد بن سعيد المصلوب والكلبي وغيرهما بقوله: ((هكذا قال وكأن الترمذي هو الذي انتقى هذه الأحاديث وإنما أراد الترمذي نقد الأحاديث وليس الاستدلال بها))[2].

ومما يدلل على أن الإمام الترمذي قد أورد مرويات الضعفاء لبيان نقدها لا لغرض الاستدلال بها ما يأتي:

الأول: أنه نص على ضعفها كما في الأحاديث التي يصفها بالغرابة المفردة.

والثاني: ما قال الدكتور بشار عواد من ((أن الحافظ الترمذي كان يسوق الحديث المعلول في بعض الأبواب مع معرفته وإشارته إلى الحديث الصحيح في أحاديث الباب وإنما يفعل ذلك لأن فقيهاً من الفقهاء قد عمل بهذا الحديث الضعيف، وأن أحداً منهم لم يلتفت إلى ما هو أصح منه وهذا هو الذي يفسر لنا السبب الذي كان يدفع الحافظ الترمذي إلى إيراد الحديث في الباب ثم يتكلم عليه ويبين علته ويحكم عليه بالضعف وعدم صلاحيته للاحتجاج))[3].

والثالث: تصريح الحافظ الترمذي نفسه بقوله: ((وإنما حملنا على ما بيَّنا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث؛ لأنا سُئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً ثم فعلناه لما رجونا من منفعة الناس))[4].

ثم قال الدكتور بشار عواد: ((وقد انتقد بعض العلماء تصحيح الترمذي أو تحسينه لأحاديث معلولة فقد ذكر الإمام الذهبي أنه يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد ونَفَسُهُ في التضعيف رخوٌ))[5].

---

(1) تاريخ الإسلام: ٦/ ٦١٩.

(2) المصدر نفسه: ٣/ ٩٦٣.

(3) الجامع الكبير: ١/ ٩.

(4) المصدر نفسه: ١/ ٩، ٦/ ٢٣٠.

(5) سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢٧٦، والجامع الكبير: ١/ ٢٥.

وانتقد الحافظ الذهبي الإمام الترمذي في مواضع من كتابه ميزان الاعتدال[1] وذكر أن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ولعل الذي دفع الحافظ الذهبي إلى هذا القول الشديد هو ما وقر في ذهنه من كثرة عدم انطباق أحكام الترمذي على ما هو معروف عند أهل عصر الذهبي من القواعد الحديثية في كتب المصطلح على أن هذا الذي وقر في ذهن العلماء فيه شيء من المبالغة فالترمذي إمام كبير من العلماء الجهابذة الأوائل الذين جمعوا طرق الحديث ووازنوا بينها وعرفوا مخارج الحديث فأصدروا الأحكام فلا يجوز أن تقاس أحكامه النقدية على ما عرف عند المتأخرين من قواعد المصطلح فالإمام الترمذي لا يطلق أحكامه النقدية استناداً إلى الأسانيد التي يسوقها حسبُ بل قد يعتبر أموراً أخرى لعل منها: المتابعات والشواهد وأحاديث الباب، ولا أدل على ذلك من اختلاف حكمه على أسانيد معينة فنجده تارةً يصححها وأخرى يحسنها وثالثة يضعفها وآية ذلك أن مناهج المتقدمين الجهابذة هي غير مناهج المتأخرين فأولئك علماء قد سبروا الطرق، وجمعوا أحاديث الرواة وحكموا عليها بعد موازنات دقيقة، وعرضوها على ما حفظوه من مئات ألوف الأسانيد وآلاف المتون حتى توصلوا إلى النتائج التي توصلوا إليها ثم حكموا عليها بعد ذلك، ولم يبينوا لنا دائماً أصول تلك الدراسات، والأبحاث التي أوصلتهم إلى تلك النتائج إلا في حالات نادرة فإذا كان الأمر كذلك فالأولى أن تعتبر أقوال المتقدمين في تعليل الأحاديث أقصى حدود الاعتبار، والتحرز من مخالفتهم ولاسيما عند اجتماع كبار المحدثين على أمرٍ ما، وإنما يصار إلى ذلك عند اختلافهم وتباينهم فتنظر الأدلة والأسباب، ويوازن بينها، ويرجح الباحث عندئذٍ بين رأي وآخر بمرجحات وأدلة تؤيد ذلك[2]، ومن نظائر هذا القسم ما قاله الحافظ شمس الدين الذهبي في ترجمة علي بن محمد بن عبد الملك الحافظ أبي الحسن بن القطان المغربي الفاسي: ((قلتُ: طالعت جميع كتابه (الوهم والإيهام) الذي عمله على تبيين ما وقع من ذلك لعبد الحق في (الأحكام) يدلُّ على تبحره في فنون الحديث وسيلان ذهنه لكنه تعَنَّت وتكلم في حال رجالٍ فما أنصف بحيث أنه زعم أن هشام بن عروة وسهيل بن أبي صالح ممن تغير واختلط وهنا فاتته سكتة، ولكن محاسنه جَمَّة))[3]، ومنه أيضاً قوله في ترجمة عبد

---

(1) ميزان الاعتدال: ٣/ ٤٠٧، و ٥١٤، و ٤/ ٤١٦، والجامع الكبير: ١/ ٢٥ - ٢٦.

(2) ينظر الجامع الكبير: ١/ ٢٥ - ٣٣.

(3) تاريخ الإسلام: ١٣/ ٨٦٦.

القادر بن عبد الله الحافظ أبي محمد الرهاوي: ((جمع، وصنَّف، وعمل (الأربعين المتباينة الإسناد والبلدان)، وهذا شيء لم يسبقه إليه أحد، ولا يرجوه بعده أحد، وهو كتاب كبير في مجلد ضخم من نظر فيه علم سعة الرجل في الحديث، وحفظه، لكنه تكرر عليه ذكر أبي إسحاق السبيعي، وذكر سعيد بن محمد البحيري نبَّه على ذلك شيخنا المِزِّي))[1]، ومن هذا القسم أيضاً ما قاله الحافظ الذهبي في ترجمة إسماعيل بن حامد بن أبي القاسم الفقيه شهاب الدين: ((وعُنِي بالرواية، وأكثر من المسموعات، وخرج لنفسه (معجماً) هائلاً في أربعة مجلدات ضخام ما قصَّر فيه، وفيه غلط كثير مع ذلك، وأوهام، وعجائب))[2].

---

(1) تاريخ الإسلام: ١٣/ ٣٤٢.

(2) المصدر نفسه: ١٤/ ٧٤٠.

المبحث السادس

نقده من خلال ردوده

تعد الردود النقدية الحديثية عند الحافظ الذهبي أمراً دالاً على ملكته الحصيفة، والظاهرة، والبارزة في دراسة علوم السُّنة المشرفة رواية ودراية، ومع أنه عاش في عصر اتسم بالجمود، والنقل والتلخيص والعناية بمنهج المتأخرين في دراسة السنة خصوصاً إلا أنه رحمه الله تعالى قد تخلص كثيراً من العوامل، والظواهر الدالة على الضعف العلمي وشيوع التقليد، وبسبب سعة علومه وكثرة دراسته، وشعوره بالمسؤولية الكبيرة والأمانة العظيمة في الحفاظ على السنة ظهرت استقلاليته العلمية الحديثية فجعلته يؤصِّل ويفرع، ويجرح ويُعدِّل، ويصحح، ويعلل ويستدرك، ويتعقب، ويرجح، ويرد على جهابذة العلماء، ونقاد الحديث ومهرته، وردوده لا شك تعطي صورة مشرقة على متانة علمه وقدرته على هضم المسائل الحديثية، وتمييز جيِّدها من رديئها يقول أستاذنا الدكتور بشار عواد: ((لم يتقبل الذهبي آراء النقاد السابقين باعتبارها مسلمات لا يمكن ردها أو الطعن فيها دائماً بالرغم من احترامه الشديد للثقات منهم، ومدحه الكثير لهم، ويبدو أنه اعتبر باب الاجتهاد في النقد ما زال مفتوحاً لذلك عُني به كل هذه العناية يدل على ذلك ردُّه لآراء كثير من كبار النقاد، وعدم قبولها))[1]، وممن ردَّ عليه الحافظ الذهبي من خلال نقده الحديثي الإمام مالك بن أنس ت (١٧٩ هـ)، وعبد الله بن المبارك ت (١٨١ هـ)، ويحيى بن سعيد القطان ت (١٩٨ هـ)، والحميدي عبد الله بن الزبير ت (٢١٩ هـ)، ويحيى بن معين ت (٢٣٣ هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦ هـ)، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت (٢٧٥ هـ)، والعقيلي ت (٣٢٢هـ)، وابن حبان البستي ت (٣٥٤ هـ)، وابن عدي ت (٣٦٥ هـ)، وأبو الفتح الأزدي ت (٣٦٧ هـ)، والحاكم النيسابوري ت (٤٠٥ هـ)، وابن حزم الظاهري ت (٤٥٦ هـ)، والخطيب البغدادي ت (٤٦٣ هـ)، وابن الجوزي ت (٥٩٧ هـ)، وهناك ممن ردَّ عليهم الحافظ الذهبي وأبهمهم فلم يصرح بأسمائهم.

---

[1] الذهبي ومنهجه: ٤٤٨.

وردود الحافظ الذهبي على هؤلاء العلماء لا تغض من أقدارهم، ولا تحطُّ من منازلهم، وهو ممن يذكرهم بالخير والثناء الحسن ثم إن القول لا يصح لفضل قائله وإنما يصح بدلالة الدليل والبرهان عليه، ولعله كان يستضيء بمقولة إمام دار الهجرة مالك ابن أنس - رحمه الله تعالى - والذي هو ممن رد عليه: ((كل أحدٍ يؤخذ من قوله ويردُّ عليه إلا صاحب هذا القبر ﷺ))[1]، وهذا كلام حكيم وعظيم دال على أن الخلق ليسوا بمعصومين من الخطأ في تبليغ الدين، وفهمه وإنما المعصوم في ذلك محمد ﷺ الذي ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[2].

أولاً: ردُّهُ على الإمام مالك ت (١٧٩ هـ):

ردَّ الحافظ الذهبي على الإمام مالك عندما نقل عنه عبد الرحمن بن مهدي قوله ببدعة توقيت المسح على الخفين حضراً وسفراً، على أن الحديث المخالف لكلامه قد ثبت ثبوتاً ظاهراً، وقد حاول الحافظ الذهبي التماس العذر له فقال: ((قال عبد الرحمن بن مهدي: سمعتُ مالكاً يقول: التوقيت في المسح على الخفين بدعة. قلتُ: قد صحَّ التوقيت، ولكن لم يبلغ مالكاً ذلك))[3]؛ وعلة ذلك أنه لا يعقل أن يقول ذلك الإمام مالك، وهو يحفظ عن النبي ﷺ شيئاً ثم يفتي بخلافه، ويحتمل أيضاً أن الإمام مالكاً قد قال ذلك لاعتماده على ما يأتي:

١- للحديث المرفوع، وهو حديث أُبي بن عُمارة - رضي الله عنه - أنه قال: ((يا رسول الله أمسح على الخفين ؟ قال: نعم، قال: يوماً ؟ قال: نعم. قال: ويومين ؟ قال: نعم. قال: وثلاثة أيام ؟ قال: نعم وما شئت))[4]، والحديث هذا رواه أبو داود[5]، وابن ماجه[6]، وابن أبي شيبة[7]، والدارقطني[8]، والحاكم[9]، والبيهقي[10]،

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٨/ ٩٣، والمقاصد الحسنة: ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٢) سورة النجم: ٣ - ٤.

(٣) تاريخ الإسلام: ٤/ ٧٢٧.

(٤) سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح - رقم الحديث (١٥٨).

(٥) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في المسح بغير توقيت - رقم الحديث (٥٥٧).

(٦) المصنف: ١/ ١٧٨.

(٧) سنن الدارقطني: ١/ ١٧٨.

(٨) المستدرك على الصحيحين: ١/ ١٧٠

(٩) السنن الكبرى: ١/ ٢٧٩

(١٠) سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح - بعد رقم الحديث (١٥٨).

وهذا الحديث ضعفه أبو داود فقال بعد روايته له: ((وقد اختلف في إسناده، وليس هو بالقوي، ورواه ابن أبي مريم، ويحيى بن إسحاق السيلحيني عن يحيى ابن أيوب وقد اختلف في إسناده))[1]، وضعفه الدارقطني أيضاً فقال بعد روايته له: هذا الإسناد لا يثبت، وفي إسناده ثلاثة مجاهيل[2].

وقال أبو زرعة: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: حديث أبي بن عُمارة ليس بمعروف الإسناد وكذا ضعفه البخاري فيما نقل عنه البيهقي في المعرفة وقال أبو الفتح الأزدي: هو حديث ليس بالقائم، وقال ابن عبد البر: لا يثبت وليس له إسناد قائم، ونقل النووي في شرح المهذب اتفاق الأئمة على ضعفه، وقال ابن حجر العسقلاني: وبالغ الجوزقاني فذكره في الموضوعات[3]، وقال الحاكم بعد روايته له: ((هذا إسناد مصري لم ينسب واحدٌ منهم إلى جرح وهذا مذهب مالك ولم يخرجاه))[4]. ويعجب المرء من صنيع الحاكم كيف يجعل هذا الحديث مما استدركه على الصحيحين والحديث نفسه ضعَّفه الإمام البخاري ورواته لا يعرفون بجرح ولا تعديل.

٢- وللحديث الموقوف على ابن عمر - رضي الله عنهما - : فقد روى عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: ((امسحْ على الخفين ما لم تخلعهما كان لا يوقت لهما وقتاً))[5].

٣- وللحديث المقطوع: وهو ما رواه عبد الرزاق أيضاً عن معمر قال: ((أخبرني من سمع الحسن يقول: يمسحُ الرجل على خفيه ما بدا له ولا يوقت وقتاً))[6].

والصواب في ذلك وجوب التوقيت في المسح على الخفين، لصحة الأحاديث التي تثبت مدة في التوقيت، ولرواية جمع من الصحابة -رضي الله عنهم- في ذلك[7]،

---

[1] تنظر سنن الدارقطني: ١/ ١٩٩.

[2] المصدر نفسه.

[3] معرفة السنن والآثار: ١/ ٣٤٤ - ٣٤٧، الأباطيل والمناكير: ١/ ٣٨٤ - ٣٨٥، والمجموع شرح المهذب: ١/ ٥٠٩، والتلخيص الحبير: ١/ ٤٢١ - ٤٢٢.

[4] المستدرك على الصحيحين: ١/ ١٧٠.

[5] المصنف: ١/ ٢٠٨.

[6] المصدر نفسه.

[7] ينظر التمهيد: ١١/ ١٥٢ - ١٥٥، والسنن الكبرى: ١/ ٤٦١.

ومنها حديث شريح بن هانئ قال: ((سألت عائشة - رضي الله عنها- عن المسح على الخفين فقالت: سل علياً فإنه أعلمُ بهذا مني كان يسافر مع رسول الله ﷺ فسألته فقال: قال رسول الله ﷺ للمسافر ثلاثة أيام، ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة))، رواه مسلم[1]، وأحمد[2]، والنسائي[3]، وابن ماجه[4].

وقال الترمذي في توقيت المسح على الخفين: ((هو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري، وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا: يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن قال أبو عيسى: وقد روي عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقِّتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس قال أبو عيسى: والتوقيت أصح)) ونسبة الترمذي لهذا القول إلى الشافعي يعني به المذهب الجديد لأن قوله في القديم كقول مالك[5].

ثانياً: ردُّهُ على ابن المبارك ت (١٨١ هـ):

ومما ردَّ الحافظ الذهبي على غيره من العلماء قوله في ترجمة عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي: قال ((الفضل الشعراني: حدثنا عبدة بن سليمان: سمعت رجلاً يسأل ابن المبارك عن الرجل يصوم يوماً، ويفطر يوماً، قال: هذا رجل يضيع نصف عمره، وهو لا يدري، أي لِمَ لا يصومُها ؟ قلتُ: فلعل عبد الله لم يمر له حديث: (أفضل الصوم صومُ داود)))[6]، وكان داود - عليه السلام - يصوم يوماً، ويفطر يوماً[7]، وهذا

---

[1] صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين - رقم الحديث (٢٧٦).

[2] مسند الإمام أحمد: ٢/ ٤٢٠، رقم الحديث (١٢٧٧).

[3] سنن النسائي - كتاب الطهارة - باب التوقيت في المسح على الخفين للمقيم -رقم الحديث (١٢٨) و (١٢٩).

[4] سنن ابن ماجه - كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر - رقم الحديث (٥٥٢).

[5] جامع الترمذي - كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم بعد رقم الحديث (٩٦)، وينظر المهذب في فقه الإمام الشافعي: ١/ ٣٥.

[6] تاريخ الإسلام: ٤/ ٨٨٧.

[7] ينظر صحيح البخاري - كتاب الصوم - رقم الحديث (١٩٧٦) و (١٩٧٧) و (١٩٧٩) و (١٩٨٠)، وصحيح مسلم - كتاب الصوم - رقم الحديث (١١٥٩).

الكلام من الحافظ الذهبي اعتذار منه لعبد الله بن المبارك - رحمه الله تعالى -؛ لأن الرجل السائل مصيب في فعله، ومطابق للهدي النبوي الموصى به.

ثالثاً: ردُّهُ على يحيى بن سعيد القطان ت (١٩٨ هـ):

قال الحافظ الذهبي في ترجمة حرب بن شداد أبي الخطاب اليشكري: ((وثقه أحمد، وغيره وقال الفلاس: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه. قلتُ: قد علم تعنت يحيى ابن سعيد في الرجال وبعد هذا فيروى عن مجالد ويقويه))[1].

وقال في ميزان الاعتدال: ((وثقه أحمد وقال ابن معين: صالح، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وقال بعضهم: فيه لين احتج به أصحاب الصحاح كلهم[2]، ولم يبين الملين المبهم هذا، وقد قال الدكتور بشار عواد: ((لم يبين من قال ذلك ولا أظن قاله كبير أحد من علماء الجرح والتعديل وما عثرتُ عليه في المصادر التي بين يدي وقال ابن حجر: (ثقة) فهو ثقة إن شاء الله))[3].

رابعاً: ردُّهُ على الحُمَيدي ت (٢١٩ هـ):

وممن رد عليه الحافظ الذهبي عبد الله بن الزبير الحميدي، فقد قال في ترجمة بشر ابن السري أبي عمرو البصري الملقب بالأفوه: ((قال الحميدي: كان بشر بن السري جهمياً لا يحلُّ أن يكتب حديثه. قلتُ: قد صحَّ رجوعه عن التجهم))[4].

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في السير: ((بل حديثه حجة وصحَّ أنه رجع عن التجهم))[5]، وقال في ميزان الاعتدال: ((أمَّا التجهم فقد رجع عنه وحديثه ففي الكتب

---

[1] تاريخ الإسلام: ٤/ ٣٢٧، وتنظر علل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٢/ ٣٤٠، وتهذيب الكمال: ٥/ ٥٢٤ - ٥٢٦ رقم الترجمة (١١٥٦).

[2] ميزان الاعتدال: ٢/ ٢١٢، رقم الترجمة (١٧٧٣).

[3] تهذيب الكمال: ٥/ ٥٢٦، رقم الترجمة (١١٥٦)، وينظر تقريب التهذيب مع التحرير: ١/ ٢٥٩، رقم الترجمة (١١٦٥).

[4] تاريخ الإسلام: ٤/ ١٠٨٠، وينظر الضعفاء للعقيلي: ١/ ١٤٣، وتهذيب الكمال: ٤/ ١٢٢ - ١٢٥، رقم الترجمة (٦٨٩).

[5] سير أعلام النبلاء: ٩/ ٣٣٣.

السنة))[1]، وقال في تذكرة الحفاظ: ((ثبت أنه رجع عن ذلك))[2]، فهذه أربعة كتب للحافظ الذهبي صرَّح فيها برجوع بشر بن السري عن عقيدة التجهم الباطلة، وقد قال يحيى بن معين: ((رأيته مستقبل الكعبة يدعو على قومٍ يرمونه برأي جهم، ويقول: معاذ الله أن أكون جهمياً))[3]، وقال الإمام أحمد: ((كان بشرٌ بن السري رجلاً من أهل البصرة ثم صار بمكة سمع من سفيان نحو ألف وسمعنا منه ثم ذكر حديث: (ناضرة إلى ربها ناظرة)[4] فقال: ما أدري ما هذا ؟ إيش هذا ؟ فوثب به الحميدي وأهل مكة وأسمعوه كلاماً شديداً فاعتذر بعد، فلم يقبل منه، وزهد الناس فيه بعد فلما قدمتُ مكة المرة الثانية كان يجيء إلينا فلا يكتب عنه، فجعل يتلطف فلا نكتب عنه))[5]،وقد علق العلامة المعلمي اليماني على هذه الحكاية قائلاً: ((لم ينصفوه، فلعله إنما كان سمع ما صحَّ عن مجاهد من تفسيره (ناظرة) في الآية بقوله: (تنتظر الثواب)، فلما سمع الوجه الآخر استنكره من جهة كونه تفسيراً للآية لا من جهة إنكار الرؤية))[6].

ولعل الأقرب إلى الصواب ما قاله المعلمي، ويؤيده استعاذته بالله من أن يكون جهمياً، وضلال الجهمية ليس منحصراً في إنكار رؤية الله تعالى يوم القيامة بل لهم اعتقادات باطلة أخرى، ومن أبرزها إنكار جميع الأسماء، والصفات، والقول بالجبر والإرجاء، وإنكار الصراط، والميزان، والقول بفناء الجنة، والنار[7]، وقد عقد بعض المحدثين في كتبهم باباً في الرد عليهم، ومنهم ابن ماجه[8]، ومن المحدثين أيضاً من أفرد لهم كتاباً في الرد عليهم ومنهم: الإمام أحمد، والبخاري والدارمي، وابن مَنْده، وابن أبي حاتم، وغيرهم، ثم إن بِشْراً لم يدخل في التجهم حتى يقال عنه: ((صح رجوعه عن التجهم))، وفي مثل هذا ونظائره تظهر ثمرة قول أهل الجرح والتعديل: إن الجرح لا

[1] ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٩، رقم الترجمة (١١٩٧).

[2] تذكرة الحفاظ: ١/ ٣٥٥ - ٣٥٦.

[3] تاريخ الدوري: ٢/ ٥٩.

[4] سورة القيامة: ٢٢ - ٢٣.

[5] ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٩، رقم الترجمة (١١٩٧).

[6] التنكيل: ١/ ٢١٣.

[7] الفرق بين الفرق: ٢١١، والتعريفات: ٧٦.

[8] تنظر سنن ابن ماجه - كتاب المقدمة - باب فيما أنكرت الجهمية، أرقام الأحاديث من (١١٧) وحتى (٢٠٢).

يقبل في حق من ثبتت عدالته إلا مفسراً سببه، قال ابن الصلاح: ((وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسَّراً مبيَّن السبب؛ لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمرٍ اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر؛ فلا بد من بيان سببه لينظر فيه: أهو جرح أم لا ؟))[1].

خامساً: رده على يحيى بن معين ت (٢٣٣ هـ):

رد الحافظ الذهبي على يحيى بن معين في مواضع من كتابه ومنها:

١- قوله في ترجمة محمد بن أبي معشر نجيح: ((قال ابن معين: سألتُ حجَّاجًا بالمِصِّيصة عنه فقال: طلب منِّي كتب أبيه مما سمعته فأخذها فنسخها وما سمعها مني قلتُ: هذا لا يدلُّ على أنه حدَّث بها نسخ فلا يضُّره ذلك))[2].

ومما يدل على عدم مضرة ذلك توثيق المحدثين له، فقد قال أبو حاتم فيه: ((محله الصدق))[3]، وقال فيه أبو يعلى الموصلي: ((ثقة))[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، وقال الحافظ الذهبي أيضاً في ميزان الاعتدال: ((صدوق وثقة أبو يعلى وأشار ابن معين إلى لين فيه))[6].

٢- وقال الحافظ الذهبي في ترجمة عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار: ((وقال أحمد ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبي حازم ليس بثقة في حديث أبيه كذا قال. قلتُ: بل هو حجة في أبيه وغير أبيه وقال أحمد بن حنبل: يرون أنه سمع من أبيه وأما هذه الكتب التي عن غير أبيه فيقولون: إن كتب سليمان بن بلال صارت إليه وقال أحمد بن حنبل مرة: لم يكن يعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه فيقولون: سمعها))[7].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ٢١٧.

(٢) تاريخ الإسلام: ٥/ ١٢٤٨، وينظر تاريخ مدينة السلام: ٣/ ٥٢٥، وتهذيب الكمال: ٢٦/ ٥٤٩ - ٥٥١.

(٣) الجرح والتعديل: ٨/ ١١٠، الترجمة (٤٨٧).

(٤) تاريخ مدينة السلام: ٣/ ٣٢٧.

(٥) الثقات: ٩/ ١٠٩.

(٦) ميزان الاعتدال: ٦/ ٣٥٤، رقم الترجمة (٨٢٦١).

(٧) تاريخ الإسلام: ٤/ ٩١٤، وينظر الجرح والتعديل: ٥/ ٣٨٢، رقم الترجمة (١٧٨٧).

والذي وجدته عن يحيى بن معين أنه قال في عبد العزيز بن أبي حازم: ((ثقة صدوق ليس به بأس))[1].

وكذا ذكر الحافظ الذهبي عن يحيى بن معين أنه قال في عبد العزيز بن أبي حازم: ((صدوق))[2].

ولا ريب أن هناك تعارضاً بين الجرح والتعديل و أنه مروي عن الحافظ يحيى بن معين وتوجيه هذا التعارض على أحد الأمور الآتية[3]:

أ- إما أن يكون تغير اجتهاد يحيى بن معين في الراوي عبد العزيز بن أبي حازم فيعمل بما تأخر من قوله.

ب- وأما ألا يكون قد تغير اجتهاده في هذا الراوي فنأخذ بأحد الضوابط الآتية:

١- الجمع بين القولين إن أمكن وهذا غير ممكن.

٢- أو أن يرجح أحد القولين عند تعذر الجمع وهذا غير ممكن أيضاً.

٣- وإذا لم توجد قرينة مرجحة فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد ونظراء يحيى ابن معين وخصوصاً أقوال الأئمة المعتدلين وهذا والله أعلم هو الممكن والمقبول وقد بين الحافظ الذهبي في كتبه الأخرى سبب ورود مثل هذا التعارض عند الحافظ يحيى بن معين فقد قال في الطبقة الرابعة من طبقات النقاد: ((يحيى بن معين: وقد سأله عن الرجال عباس الدوري وعثمان الدارمي وأبو حاتم وطائفة وأجاب كل واحدٍ منهم بحسب اجتهاده، ومن ثم اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال كما اختلفت اجتهادات الفقهاء المجتهدين وصارت لهم في المسألة أقوال))[4]، وقال الحافظ الذهبي أيضاً في يحيى بن معين: ((فإن أبا زكريا من أحد أئمة هذا الشأن وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال وغالبه صواب وجيد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه فإنه بشر من البشر، وليس

---

[1] تهذيب الكمال: ١٨/ ١٢٣، رقم الترجمة (٣٤٣٩).

[2] ميزان الاعتدال: ٤/ ٣٦١، رقم الترجمة (٥٠٩٨).

[3] ينظر فتح المغيث للسخاوي: ١/ ٢٨٨.

[4] ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ١٧٢.

بمعصوم بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة، ويلينه أخرى يختلف اجتهاده في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت))[1].

٣- ومن المواضع التي ردَّ فيها الحافظ الذهبي على الإمام يحيى بن معين ما قاله في ترجمة سُويد بن سعيد أبي محمد الهروي الحدثاني: ((وقال ابن معين: هو حلال الدم. قلتُ: هذا الرجل ممن لم يتورع ابن معين في تضعيفه))[2].

ولا ريب أن الحافظ الذهبي مصيب في رده على الإمام يحيى بن معين إذ المسلم لا يكون حلال الدم إلا بإحدى ثلاثة أسباب نص عليها الحديث الصحيح المروي عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: ((لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاثٍ: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق من الدين التارك للجماعة))[3].

سادساً: ردُّه على الإمام البخاري ت (٢٥٦ هـ):

رد الحافظ الذهبي على الإمام البخاري في مواضع من كتابه ومنها:

قوله في ترجمة محمد بن أبي داود عُبيد الله بن يزيد أبي جعفر بن المنادي البغدادي: ((سمع حفص بن غياث وإسحاق الأزرق وأبا بدر السكوني وأبا أسامة وروح بن عبادة وطبقتهم وعنه البخاري لكن قال: حدثنا أحمد بن أبي داود، والأكثر على أنه هو وهم البخاري في اسمه))[4].

وهذا التوهيم للبخاري مسبوق به الذهبي فقد قال المزي: ((وروى البخاري حديثاً عن أحمد بن أبي داود أبي جعفر المنادي عن رَوْح بن عبادة في تفسير (لم يكن الذين كفروا)[5] فقيل: إنه هذا قال الحافظ أبو بكر الخطيب: روى عنه البخاري في صحيحه إلا أنه سماه أحمد فسمعت هبة الله بن الحسن الطبري يقول: قيل: إنه اشتبه على البخاري فجعل محمداً أحمد، وقيل: كان لمحمدٍ أخ بمصر اسمه أحمد قال: وهذا القول الأخير

[1] الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: ٧.

[2] تاريخ الإسلام: ٥/ ٨٣٦.

[3] صحيح البخاري - كتاب الديات - باب قول الله تعالى: (إن النفس بالنفس ...)، رقم الحديث (٦٨٧٨)، وصحيح مسلم - كتاب القسامة والمحاربين، باب ما يباح به دم المسلم، رقم الحديث (١٦٧٦).

[4] تاريخ الإسلام: ٦/ ٧١٤.

[5] سورة البينة: ١، ورقم الحديث في صحيح البخاري (٤٩٦١).

باطل ليس لأبي جعفر أخ فيما نعلم، ولعل اشتبه على البخاري كما قيل أو كان يرى أن محمداً وأحمد شيء واحد))[1].

وقال الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: ((قوله: (حدثني أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي) كذا وقع عند الفربري عن البخاري، والذي وقع عند النسفي (حدثني أبو جعفر المنادي) حسب فكأن تسميته من قبل الفربري فعلى هذا لم يصب من وهم البخاري فيه، وكذا من قال: إنه كان يرى أن محمداً، وأحمد شيء واحد))[2]، وعليه فقد برئت ساحة الإمام البخاري من هذا الوهم. وينظر الموضعان الآخران للحافظ الذهبي في نقده للإمام البخاري في كتابه تاريخ الإسلام[3].

سابعاً: ردُّهُ على أبي داود السجستاني ت (٢٧٥ هـ):

ممن رد عليه الحافظ الذهبي الحافظ أبو داود السجستاني وذلك في ترجمة الراوي محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي، فقد قال الذهبي: ((وثَّقه ابن معين، وقال أحمد بن حنبل: حسن الحديث شيعي، وقال أبو داود: كان شيعياً متحرقاً، قلتُ: إنما كان متوالياً فقط مبجلاً للشيخين))[4].

ومنها أيضاً قوله في ترجمة حجاج بن حسان القيسي: ((له في مراسيل أبي داود عن مقاتل قال عليه السلام: (إن جاء رجلٌ فلم يجد أحداً فليختلج رجلاً من الصف فليقم معه فما أعظم أجر المختلج)، قلت: ماذا بمرسل بل معضل))[5]، ومقاتل بن حيان هو تابع تابعي وعليه فلا يكون الحديث مرسلاً.

ثامناً: ردُّهُ على العقيلي ت (٣٢٢ هـ):

وقد ردَّ الحافظ الذهبي على أقوال العقيلي في حكمه على الرواة في كتابه: الضعفاء الكبير، ومن هذه الردود ما يأتي:

١- قوله في ترجمة محمد بن فُلَيح بن سليمان: ((وقال العقيلي: لا يتابع على بعض حديثه. قلتُ: كثيرٌ من الثقات قد تفردوا فيصح أن يُقال فيهم: لا يتابعون على بعض

---

[1] تهذيب الكمال: ٢٦/ ٥١ - ٥٢، رقم الترجمة (٥٤٣٩).

[2] فتح الباري: ٣/ ٢١٨٣.

[3] تاريخ الإسلام: ٤/ ٨٣١، و ٥/ ٦٧٧.

[4] المصدر نفسه: ٤/ ١١٩٨ - ١١٩٩.

[5] تاريخ الإسلام: ٤/ ٣٦، وينظر المراسيل لأبي داود: ٨٣، والسنن الكبرى: ٣/ ١٠٥.

حديثهم))[1]، وقال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: ((صدوق يهم))[2]، وقال محررا التقريب: ((بل ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد فقد ضعَّفه ابن معين وقال أبو حاتم: ما به بأس ليس بذاك القوي وقال العقيلي: لا يتابع في بعض حديثه وذكر المصنف في تهذيب التهذيب أن الدارقطني وثَّقه - ولم نقف عليه - وذكره ابن حبان في الثقات وقد انتقى البخاري من حديثه ما توبع عليه قال المصنف في مقدمة الفتح: (أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي عن عطاء ابن يسار عن أبي هريرة وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك توبع على أكثرها عنده وله نسخة أخرى عنده بهذا الإسناد لكن عن عبد الرحمن بن أبي عمرة بدل عطاء ابن يسار وقد توبع فيها أيضاً، وهي ثمانية أحاديث))[3].

فالحافظ الذهبي في رده على العقيلي أراد منه أن يضعف محمد بن فليح بغير علة التفرد؛ لأن التفرد مما يقع من الثقات والضعفاء، وأهل الحديث يقبلون تفرد الثقات، والحديث عندهم حجة، وقد ذكر الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - باباً في كتابه الرسالة أسماهُ ((الحجة في تثبيت خبر الواحد))[4]، وذكر فيه كثيراً من الأدلة في هذا الباب، ولم يخالف في ذلك إلا المعتزلة، فقد قال أبو علي الجبائي: ((إن الخبر لا يقبل إذا رواه العدل إلاَّ إذا انضم إليه خبر عدل آخر))[5]، وليست هذه بآخر طامات المعتزلة وبلاياهم.

٢- وقال الحافظ الذهبي في ترجمة عبد الله بن دينار أبي عبد الرحمن العمري مولاهم المدني: ((وأساء العقيلي بإيراده في كتاب الضعفاء فقال: في رواية المشايخ عن عبد الله بن دينار اضطراب ثم أورد له حديثين مضطربي الإسناد وإنما الاضطراب من أصحابه وقد وثَّقه الناس))[6].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ٢٠٠، والضعفاء الكبير: ٤/ ١٢٤.

(٢) تقريب التهذيب: ٣/ ٣٠٧، رقم الترجمة (٦٢٢٨).

(٣) تحرير تقريب التهذيب: ٣/ ٣٠٧، رقم الترجمة (٦٢٢٨).

(٤) الرسالة: ٣٦٠.

(٥) المعتمد في أصول الفقه: ٢/ ١٣٨، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر: ٤٣، وتوضيح الأفكار: ١/ ٢٤ - ٢٥.

(٦) تاريخ الإسلام: ٣/ ٤٤١ - ٤٤٢، وينظر الضعفاء للعقيلي: ٢/ ٢٤٧ - ٢٤٩، وتهذيب الكمال: ١٤/ ٤٧١ - ٤٧٤، رقم الترجمة (٣٢٥١).

وقد قال فيه الإمام أحمد: ثقة مستقيم الحديث، ووثقه يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم، ومحمد بن سعد، والنسائي[1]، وقال ابن حجر في التقريب: ((ثقة))[2]، وبهذا يكون الحافظ الذهبي مصيباً في رده على العقيلي.

٣- وقال الحافظ الذهبي في ترجمة القاسم بن الفضل الحُدَّاني: ((قال ابن مهدي: هو من مشايخنا الثقات. قلتُ: أورده العقيلي في كتاب الضعفاء فما تعلق عليه بشيء بل استغرب له فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل هو الصائغ قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا القاسم عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: بينما راع يرعى غنماً إذ جاء ذئبٌ فأخذ منها شاةً فخلَّصها الراعي فقال الذئب: يا راعي ألَّا تتقي الله ... الحديث قلتُ: صححه الترمذي))[3].

وقد علق الدكتور بشار عواد على قول الحافظ الذهبي بقوله: ينظر ((جامع الترمذي (٢١٨١) وساق المرفوع منه حسب دون القصة، وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث القاسم بن الفضل والقاسم بن الفضل ثقة مأمون عند أهل الحديث وثَّقه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي) قال بشار: فالغرابة فيه أنه من هذا الوجه وهو معروف من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة في الصحيحين (البخاري: ٣/ ١٣٦، ٤/ ٢١٢، ٥/ ٦، ومسلم: ٧/ ١١١) وهو عند الترمذي أيضاً (٣٦٩٥)))[4].

وينظر الموضعان الآخران اللذان رد فيهما الحافظ الذهبي على العقيلي في كتاب تاريخ الإسلام[5].

تاسعاً: ردُّهُ على ابن حبان ت (٣٥٤ هـ):

وقد ردَّ الحافظ الذهبي أيضاً على ابن حبَّان البُسْتي في أكثر من موضع، ومن ردوده التي فنَّد فيها قول ابن حبان بتفصيل ما يأتي:

---

(١) ينظر الجرح والتعديل: ٥/ ٤٦، الترجمة (٢١٧)، وتهذيب الكمال: ١٤/ ٤٧٣، رقم الترجمة (٣٢٥١).

(٢) تقريب التهذيب مع التحرير: ٢/ ٢٠٦، رقم الترجمة (٣٣٠٠).

(٣) تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٨١، والضعفاء للعقيلي: ٣/ ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٤) تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٨١، وينظر في تهذيب الكمال: ٢٣/ ٤١٠ - ٤١٤، رقم الترجمة (٤٨١٢).

(٥) تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٤٧، ٤/ ٨٢٢ -٨٢٣.

١ - قوله في ترجمة (بهز بن حكيم بن معاوية صاحب النسخة الحسنة): ((وقال ابن حبان: كان يخطئ كثيراً فأما أحمد وإسحاق فيحتجان به وتركه جماعة من أئمتنا ولولا حديث (إنا آخذوها وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا) لأدخلناه في الثقات وهو ممن استخير الله فيه))[1]، فرد عليه الحافظ الذهبي بقوله: ((قلت: على أبي حاتم البُسْتي في قوله هذا مؤاخذات:

أحدها: قوله: (كان يخطئ كثيراً)، وإنما يعرف خطأ الرجل بمخالفته رفاقه له، وهذا فانفرد بالنسخة المذكورة، وما شاركه فيها، ولا له في عامتها رفيق فمن أين لك أنه أخطأ.

الثاني: قولك: (تركه جماعة)، فما علمت أحداً تركه أبداً بل قد يتركون الاحتجاج بخبره فهلا أفصحت بالحق.

الثالث: (ولولا حديث: إنا آخذوها) فهو حديث انفرد به بهز أصلاً ورأساً وقال به بعض المجتهدين ويقع بهز عالياً في جزء الأنصاري وموته مقارب لموت هشام بن عروة وحديثه قريب من الصحة))[2].

وقد أيد الدكتور بشار عواد قول الحافظ الذهبي في رده على ابن حبان بقوله: ((هذا كلام عالم خبير يدلك على إنصاف وفطنة في شخص المصنف - رحمه الله - فصاحب الترجمة ثقة، وروايته عن أبيه عن جده حسنة كما بيناه في تحرير التقريب، وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٤/ ٢٥٩ - ٢٦٣))[3].

وقد قال ابن حجر عن بهز في التقريب: ((صدوق))[4]، وردًّا عليه محررا التقريب بقولهما: ((بل ثقة وثَّقه يحيى بن معين وعلي بن المديني، وأبو داود، والنسائي والترمذي، والحاكم وابن عدي وقال: لم أرَ له حديثاً منكراً، وقال أبو زرعة: صالح ولكنه ليس بالمشهور، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال غندر: قد

---

[1] تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٢٤ - ٨٢٥، وينظر كتاب المجروحين: ١/ ١٩٤.

[2] تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٢٤ - ٨٢٥.

[3] المصدر نفسه: ٣/ ٨٢٥، وينظر تهذيب الكمال: ٤/ ٢٥٩ - ٢٦٣، تحرير تقريب التهذيب: ١/ ١٨٥ - ١٨٦، رقم الترجمة (٧٧٢).

[4] تقريب التهذيب مع التحرير: ١/ ١٨٥.

كان شعبة مسَّه ثم تبين معناه فكتب عنه من هنا يتضح أن أبا حاتم وحده[1] لم يحسن القول فيه فانفرد بذلك، ورواية بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده - وهي التي وهَّنها أبو حاتم الرازي كما يظهر - صححها ابن معين، وأبو داود إذا كان دون بهز ثقة، والصواب أن يقال: إن هذه الرواية: بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده حسنة الإسناد؛ لأن حكيم بن معاوية والد بهز لا يرتقي حديثه إلى مرتبة الصحيح))[2]، والحديث الذي جعله ابن حبان قنطرة على قبول توثيق بهز بن حكيم رواه عبد الرزاق[3]، وابن أبي شيبة[4]، وأحمد[5]، وأبو داود[6]، والنسائي[7]، وغيرهم[8]، وقال ابن حجر العسقلاني: قال يحيى بن معين إسناده صحيح إذا كان مَنْ دون بهز ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال الشافعي: ليس بحجة، وهذا الحديث لا يثبته أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلنا به وكان قال به في القديم وسئل عنه أحمد فقال: ما أدري ما وجهه فسئل عن إسناده فقال: صالح الإسناد، وقال البيهقي، وغيره: حديث بهز هذا منسوخ وتعقبه النووي بأن الذي ادعوه من كون العقوبة كانت بالأموال في أول الإسلام ليس بثابت ولا معروف ودعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ والجواب عن ذلك ما أجاب به إبراهيم الحربي، فإنه قال في سياق هذا المتن: لفظة وهم فيها الراوي وإنما هو: فإنا آخذوها من شطر ماله أي تجعل ماله شطرين فيتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة فأما ما لا يلزمه فلا))[9].

٢- وقال الحافظ الذهبي في ترجمة هارون بن سعد العجلي الكوفي: ((وقد شذَّ ابن حبَّان كعوائده فقال: لا تحل الرواية عنه كان غالياً في الرفض وهو رأس الزيدية ممن كان

---

[1] ليس أبو حاتم الرازي وحده بل وابن حبان أيضاً، وهذا الرد مخصص له.

[2] تحرير تقريب التهذيب: ١/ ١٨٦، رقم الترجمة (٧٧٢).

[3] المصنف: ٤/ ١٨، رقم الحديث (٦٨٢٤).

[4] المصنف: ٣/ ١٢٢.

[5] مسند الإمام أحمد: ٣٣/ ٢٢٠، رقم الحديث (٢٠٠١٦).

[6] سنن أبي داود - كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة، رقم الحديث (١٥٧٥).

[7] سنن النسائي - كتاب الزكاة - باب عقوبة مانع الزكاة، رقم الحديث (٢٤٤٤).

[8] ينظر المستدرك على الصحيحين: ١/ ٣٩٨، والسنن الكبرى للبيهقي: ٤/ ١٠٥ -١١٦.

[9] التلخيص الحبير: ٢/ ٣٥٧ - ٣٥٨.

يعتكف عند خشبة زيد التي هو مصلوب عليها وكان داعية إلى مذهبه قلتُ: لم يكن غالياً في رفضه فإن الرافضة رفضت زيد بن علي وفارقته وهذا قد روى له مسلم))[1].

ومن عجيب صنع الحافظ الذهبي هنا أنه أثبت الرفض لهارون بن سعد في غير تاريخ الإسلام فقد قال في كتاب ميزان الاعتدال في ترجمة هارون بن سعد: ((صدوق في نفسه لكنه رافضي بغيض روى عباس عن ابن معين قال: هارون بن سعد من الغالية في التشيع))[2].

والصواب ما قاله في تاريخ الإسلام لأن الإمام مسلما روى له، قال ابن حجر في التقريب: ((صدوق رمي بالرفض، ويقال: رجع عنه))[3].

٣- وقال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي بكر النهشلي الكوفي: ((وقد تكلم فيه ابن حبان فقال: كان شيخاً صالحاً فاضلاً غلب عليه التقشف حتى صار يهم ولا يعلم ويخطئ ولا يفهم فبطل الاحتجاج به. قلتُ: دع عنك الخطابة فالرجل حجة وقد وثّقه إماما[4]، الفن واحتج به مسلم))[5].

وقد أكد ذلك الحافظ الذهبي أيضاً في كتاب ميزان الاعتدال وسير أعلام النبلاء[6]، وقال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: ((صدوق رمي بالإرجاء))[7].

ورد عليه محررا التقريب بقولهما: ((بل ثقة وثقه أحمد وابن معين، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والدارقطني، وقال أبو حاتم: شيخ صالح يكتب حديثه،

---

(١) تاريخ الإسلام: ٣/ ٩٩٨، وينظر كتاب المجروحين: ٣/ ٩٤.

(٢) ميزان الاعتدال: ٧/ ٦١، رقم الترجمة (٩١٦٦)، وينظر التاريخ الكبير: ٨/ ٢٢١، والجرح والتعديل: ٩/ ٣٧٤، وتاريخ الدوري: ٢/ ٦١٣، والثقات لابن حبان: ٧/ ٥٧٩، وتهذيب الكمال: ٣٠/ ٨٥ - ٨٦ رقم الترجمة (٦٥١٢).

(٣) تقريب التهذيب مع التحرير: ٤/ ٣٠، رقم الترجمة (٧٢٢٧).

(٤) وهما الإمام أحمد ويحيى بن معين ينظر تاريخ الإسلام: ٤/ ٥٥٦.

(٥) تاريخ الإسلام: ٤/ ٥٥٧، وكتاب المجروحين: ٣/ ١٤٥.

(٦) ينظر ميزان الاعتدال: ٧/ ٣٣٤ رقم الترجمة (١٠٠١٢)، وسير أعلام النبلاء: ٧/ ٣٣٣، وتهذيب الكمال: ٣٣/ ١٥٦، رقم الترجمة (٧٢٦٧).

(٧) تقريب التهذيب مع التحرير: ٤/ ١٦٣، رقم الترجمة (٨٠٠١).

وهو عندي خيرٌ من أبي بكر الهذلي وضعّفه ابن حبان وحده وقال الذهبي: هو حسن الحديث صدوق))[1].

وتنظر ردود الحافظ الذهبي الأخرى على ابن حبان في تاريخ الإسلام[2].

عاشراً: ردُّهُ على ابن عدي ت (٣٦٥ هـ):

رد الذهبي على ابن عدي في أكثر من موضع، فقد بلغت ردوده أربعة عشر موضعاً، وسأذكر قسماً منها من أجل تبيين هذه الردود ومنها:

قوله في ترجمة إسحاق بن إبراهيم الثقفي: ((قال ابن عدي: روى عن الثقات ما لا يتابع عليه، وأحاديثه غير محفوظة. قلتُ: ما رأيت أحداً لينه من القدماء))[3]، وذكره الحافظ الذهبي في الميزان، ونقل حكم ابن عدي هذا، ولم يرد عليه في حكمه[4]، وما قاله ابن عدي هو الصواب؛ لأنه قد درس مرويات إسحاق بن إبراهيم، وسبر حديثه، وحجته أقوى من حجة الحافظ الذهبي التي اتكأ عليها وهي بأنه لم يضعفه أحد من المتقدمين، وقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة هذا الراوي في التقريب: ((وثقه ابن حبان، وفيه ضعف))[5]، وتعقبه محررا تقريب التهذيب بقولهما: ((بل ضعيف قال ابن عدي بعد أن سبر حديثه: روى عن الثقات ما لا يتابع عليه وأحاديثه غير محفوظة))[6].

و قوله في ترجمة زيد بن أسلم: ((قلتُ: مناقب زيد كثيرة، وتبارد ابن عدي بإيراده في كامله، وقال: هو من الثقات ما امتنع أحدٌ من الرواية عنه))[7].

وقال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: ((زيد بن أسلم العدوي مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة المدني: ثقة عالم وكان يرسل))[8].

---

[1] تحرير تقريب التهذيب: ٤/ ١٦٣، رقم الترجمة (٨٠٠١).
[2] تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٢١، ٥٤٢، ٦٢٥ – ٦٢٦، ٦٩٩، ٧٤٦، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٨٢، ٥/ ٦٨٦.
[3] تاريخ الإسلام: ٤/ ٣٠٥، وينظر الكامل في الضعفاء: ١/ ٣٣٣ – ٣٣٤.
[4] ميزان الاعتدال: ١/ ٣٢٦، رقم الترجمة (٧١٥).
[5] تقريب التهذيب مع التحرير: ١/ ١١٤، رقم الترجمة (٣٣٦).
[6] تحرير تقريب التهذيب: ١/ ١١٤، رقم الترجمة (٣٣٦).
[7] تاريخ الإسلام: ٣/ ٦٥٨، وينظر الكامل في الضعفاء: ٣/ ١٠٤٦.
[8] تقريب التهذيب مع التحرير: ١/ ٤٣١، رقم الترجمة (٢١١٧).

و قوله في ترجمة سليمان بن أبي كريمة: ((قال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً. قلتُ: ضعّفه أبو حاتم، وما وثقه أحد))[1]،

ويؤيد ما ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام كلامه في ميزان الاعتدال أيضاً[2].

وتنظر المواطن الأخرى في ردود الحافظ الذهبي على ابن عدي في تاريخ الإسلام[3]، على أنه مما ينبغي التنبيه عليه أنَّ الحافظ الذهبي يرى أن الحافظ ابن عدي يتكلم على الرجال بكلام منصف[4]، وإن انتقده في المواضع التي تقدمت.

حادي عشر: ردُّهُ على أبي الفتح الأزدي ت (٣٧٤ هـ):

ردَّ الحافظ الذهبي على أبي الفتح الأزدي محمد بن الحسين في مواضع من كتابه ومنها:

١- قوله في ترجمة المحدث الحارث بن محمد بن أبي أسامة: ((قال الدارقطني: صدوق وذكره ابنُ حبان في الثقات، وقال أبو الفتح الأزدي الضعيف: الحارث بن أبي أسامة ضعيف لم أرَ في شيوخنا من يحدِّث عنه. قلتُ: هذه مجازفة وليت الأزدي عرف ضعف نفسه وقد أمر الدارقطني، والبرقاني بإخراج حديث الحارث في الصحيح، وكذا ضعَّفه ابن حزم. قلتُ: والحارث نفسه ثقة ربما أخذ على التحديث))[5].

وأبو الفتح الأزدي قد ألف كتاباً في الضعفاء انتقد عليه في حكمه على الرواة قال الحافظ الذهبي: ((وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات فإنه ضعّف جماعة بلا دليل بل قد يكون غيره قد وثّقهم))[6].

٢- وقوله في ترجمة مروان بن جعفر بن سعد الكوفي: ((ذكره ابن أبي حاتم فقال: صدوق صالح الحديث وقال أبو الفتح الأزدي: يتكلمون فيه: قلتُ: هذا غير مفسَّر

---

[1] تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٠١، وينظر الجرح والتعديل: ٤/ ١٣٨، رقم الترجمة (٦٠٥)، والكامل في الضعفاء: ٣/ ١١١٢.

[2] ينظر ميزان الاعتدال: ٣/ ٣١٢ - ٣١٣.

[3] تاريخ الإسلام: ١/ ٩٨، ٤/ ٤٣، ٢٢٢، ٢٢٨، ٥٤٩، ٦٧١ - ٦٧٢، ٥/ ١٠٤، ١٩٧، ٤٠٠ - ٤٠١، ٧/ ٣٢٥.

[4] ينظر تاريخ الإسلام: ٨/ ٢٤١.

[5] تاريخ الإسلام: ٦/ ٧٣٢، وينظر سؤالات الحاكم (٩١) و (٥٣٠)، والثقات: ٨/ ١٨٣.

[6] سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٣٤٨.

فلا يضر))[1]، وما ذكره الحافظ الذهبي هنا في الرد على أبي الفتح الأزدي معللاً ذلك بأن جرح مروان بن جعفر غير مفسر فلا يضر مخالف لما قاله في كتاب ميزان الاعتدال إذ ذكر الحافظ الذهبي لمروان جرحاً مفسراً فقال: بأن له نسخة فيها أحاديث مناكير رواها الطبراني في المعجم الكبير، ثم ذكر ستة أحاديث مما ينكر عليه[2].

وينظر الموضعان الآخران في رد الحافظ الذهبي على أبي الفتح الأزدي في تاريخ الإسلام[3].

ثاني عشر: ردُّهُ على الحاكم ت (٤٠٥ هـ):

ردَّ الحافظ الذهبي على الحاكم النيسابوري في مواضع من كتابه ومنها: قوله: ((وقال أبو نعيم بن الحداد: سمعت الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ يقول: سمعت أبا عبد الرحمن الشاذياخي الحاكم يقول: كنا في مجلس السيد أبي الحسن فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصح، ولو صحَّ لما كان أحدٌ أفضل من عليٍّ بعد النبي ﷺ قلتُ: هذه الحكاية سندها صحيح فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك على الصحيح ؟ فلعله تغيَّر رأيُهُ))[4].

وقد علق الدكتور بشار عواد على قول الذهبي هذا: ((لم يتغير رأيه، وأثبته في كتبه ومنها المستدرك: ٣/ ١١٠))[5]، وقد صحح الحاكم حديث الطير في كتاب معرفة علوم الحديث أيضاً[6].

ومما رد فيه الحافظ الذهبي على الحاكم النيسابوري ما قاله في ترجمة ابن قتيبة الدينوري أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة: ((وقال مسعود السجزي: سمعت الحاكم يقولُ: أجمعت الأمة على أن القتيبي كذاب، وهذه مجازفة بشعة من الحاكم، وما علمت أحداً اتهم ابن قتيبة في نقله مع أن أبا بكر الخطيب قد وثَّقه، وما أعلمُ أحداً

---

[1] تاريخ الإسلام: ٥/ ٩٤٠، وينظر الجرح والتعديل: ٨/ ٢٧٦، رقم الترجمة (١٢٦١).

[2] ينظر ميزان الاعتدال: ٦/ ٣٩٦ - ٣٩٧، رقم الترجمة (٨٤٢٩)، والمعجم الكبير: ٧/ ٢٩٧، ٣١١.

[3] تاريخ الإسلام: ٣/ ١٧، و ٥/ ٣٤٩.

[4] المصدر نفسه: ٩/ ٩٤.

[5] المصدر نفسه.

[6] معرفة علوم الحديث: ٩٣، ذكر النوع الثالث والعشرين.

اجتمعت الأمة على كذبه إلاَّ مسيلمة، والدجال غير أن ابن قتيبة كثير النقل من الصحف كدأب الأخباريين، وقل ما روى من الحديث))[1].

وقد علق الدكتور بشار عواد على مجازفة الإمام الحاكم هذه بقوله: ((ومن هو الحاكم حتى يحكم بمثل هذا الحكم على ابن قتيبة، وهو الذي ملأ مستدركه المزعوم بالموضوعات))[2].

ثالث عشر: ردُّهُ على ابن حزم ت (٤٥٦ هـ):

وممن رد عليه الحافظ أبو عبد الله الذهبي ابن حزم الظاهري فقد قال في ترجمة شريك بن عبد الله بن أبي نمر: ((وذكره أبو محمد بن حزم فوهَّاه، واتَّهمه بالوضع، وهذا جهل من ابن حزم، فإن هذا الشيخ ممن اتفق البخاري، ومسلم على الاحتجاج به نعم غيره أوثق منه وأثبت، وهو راوي حديث المعراج، وانفرد فيه بألفاظ غريبة منها: (ودنا الجبار فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى).))[3]، وقال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقريب: ((صدوق يخطئ))[4]، وقال محررا التقريب: ((بل صدوق حسن الحديث، فقد وثَّقه أبو داود، وابن سعد والعجلي، وقال ابن معين، والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن الجارود: ليس به بأس وليس بالقوي، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال ابن عدي: (وشريك رجلٌ مشهور من أهل المدينة حدث عنه مالك، وغير مالك من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته إلاَّ أن يروي عنه ضعيف). قلنا: وإنما أنزل إلى مرتبة (صدوق) بسبب خطئه في حديث المعراج قال المؤلف في مقدمة الفتح: احتج به الجماعة إلا أن في روايته عن أنس لحديث الإسراء مواضع شاذة. قلنا: مجموع هذه المواضع تزيد على عشرة ذكرها في الفتح: ٣/ ٤٨٥ – ٤٨٦))[5].

رابع عشر: ردُّهُ على الخطيب البغدادي ت (٤٦٣ هـ):

وممن ردَّ عليه الحافظ الذهبي الخطيب البغدادي وردُّه عليه كان في المتفق والمفترق من الأسماء، فقد توهم الخطيب البغدادي – رحمه الله تعالى – فخلط بين ترجمة

---

[1] تاريخ الإسلام: ٦/ ٥٦٦، وينظر تاريخ مدينة السلام: ١١/ ٤١١.

[2] تاريخ الإسلام: ٦/ ٥٦٦.

[3] المصدر نفسه: ٣/ ٨٩٢.

[4] تقريب التهذيب مع التحرير: ٢/ ١١٤، رقم الترجمة (٢٧٨٨).

[5] تحرير تقريب التهذيب: ٢/ ١١٤، رقم الترجمة (٢٧٨٨).

محمد بن قدامة أبي جعفر البغدادي اللؤلؤي الجوهري مولى الأنصار وبين ترجمة محمد بن قدامة المِّصيصي مولى بني هاشم فقال الحافظ الذهبي في ترجمة الأول: ((قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو داود: ضعيف لم أكتب عنه شيئاً، فأما محمد بن قدامة المصيصي مولى بني هاشم، فإن أبا داود قد روى عنه عدة أحاديث، وبقي إلى حدود الخمسين بالمصيصة سيأتي[1]، وقد وهم أبو بكر الخطيب فخلط ترجمة أحدهما بالآخر، وفَرَّقَ بينهما ابن أبي حاتم، وجماعة، وأيضاً فإن النسائي لم يدرك الجوهري؛ لأنه مات سنة سبع وثلاثين، وأدرك المصيصي كما هو مذكور في ترجمته، وقال فيه: لا بأس به))[2].

وقال ابن حجر في التقريب: ((محمد بن قدامة بن أعين الهاشمي مولاهم المصيصي: ثقة من العاشرة، مات سنة خمسين تقريباً))[3]، وقال بعده: ((محمد بن قُدامة الجوهري، الأنصاري، أبو جعفر البغدادي، فيه لين من العاشرة، مات سنة سبع وثلاثين، ووهم مَنْ خلطه بالذي قبله))[4].

خامس عشر: ردُّهُ على ابن الجوزي ت (٥٩٧ هـ):

وممن نال نصيباً من نقد الحافظ الذهبي ابن الجوزي فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي تُمَيْلة يحيى بن واضح المروزي الحافظ: ((وقال ابن الجوزي في الضعفاء له: قد أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، قلت: لا ما هو في الضعفاء فعندي كتابا البخاري في الضعفاء، وما هو فيهما فقد احتج به البخاري في صحيحه))[5]، وذكره في الميزان أيضاً فقال: ((قال أحمد: ليس به بأس إن شاء الله أرجو ذلك كتبتُ عنه على باب هُشَيم، وقال أبو داود عن ابن معين: ما كان يحسن شيئاً، وقال ابن معين وغيره: ثقة، وقد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخاري تكلم فيه، وذكره في الضعفاء فلم أرَ ذلك، ولا كان فإن البخاري قد احتج به، ولولا أن ابن الجوزي ذكره في الضعفاء لما أوردته))[6].

---

[1] تاريخ الإسلام: ٥/ ١٢٤٣.

[2] تاريخ الإسلام: ٥/ ٩٢٨، وينظر تاريخ مدينة السلام: ٤/ ٣٠٨ - ٣١٠، والجرح والتعديل: ٨/ ٦٦، رقم الترجمة (٣٠٠) والترجمة (٣٠١).

[3] تقريب التهذيب مع التحرير: ٣/ ٣٠٨، رقم الترجمة (٦٢٣٣).

[4] المصدر نفسه: رقم الترجمة (٦٢٣٤).

[5] تاريخ الإسلام: ٤/ ١٢٦٤.

[6] ميزان الاعتدال: ٧/ ٢٢٥، رقم الترجمة (٩٦٥٢).

والإمام البخاري ترجم ليحيى بن واضح في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحاً، وهذا يؤيد كلام الحافظ الذهبي في نفيه[1]، واحتجاج الإمام البخاري في صحيحه كان في كتاب العيدين[2]، وذكره الحافظ الذهبي في كتاب من تكلم فيه وهو مُوثَّق[3].

سادس عشر: المبهمون في ردِّ الحافظ الذهبي:

ردَّ الحافظ الذهبي على بعض المحدثين، ولم يسمهم، ومنها قوله: ((قلت: لا أعلم لمن ضعّفه مستنداً))[4]، وفي موضع آخر قال: ((فأين قول القائل: كل من اسمه عاصم ففيه ضعف))[5]، والقائل هو إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عُلَيَّه كما نقل ذلك ابن أبي حاتم في سؤاله لأبيه[6].

ومنها قوله في ترجمة عبد الله بن مسلم الفهري المصري: ((قلتُ: بعض الأئمة المتنطعين تمعقل على ابن وهب في أخذه للحديث، وأنه كان يترخص في الأخذ، وابن وهب حجة باتفاق يكفيه قول الإمامين أبي زرعة والنسائي فيه، وما مَنْ يروي مئة ألف حديث، ولا يستلحق عليه شيء إلا، وهو ثبت حافظ والله لو غلط في المئة ألف في مئتي حديث لما أثر ذلك في ثقته))[7].

ومنها أيضاً قوله في ترجمة محمد بن يوسف بن مطر أبي عبد الله الفِرَبري راوي صحيح البخاري: ((قلتُ: أخطأ من قال: إنه سمع من قتيبة))[8].

وأبهم الذهبي أيضاً الذي أخطأ في كتاب السير فقال: ((وقد أخطأ من زعم أنه سمع من قتيبة بن سعيد، فما رآه، وقد ولد في سنة إحدى وثلاثين ومئتين، ومات قتيبة في بلدٍ آخر سنة أربعين))[9].

---

(1) التاريخ الكبير: ٨/ ٣٠٩، وينظر تهذيب الكمال: ٣٢/ ٢٢ - ٢٦، رقم الترجمة (٦٩٣٨).

(2) ينظر صحيح البخاري - كتاب العيدين - باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد، رقم الحديث (٩٨٦).

(3) من تكلم فيه وهو موثق: ٤٢

(4) تاريخ الإسلام: ٣/ ٤٩٠.

(5) المصدر نفسه: ٤/ ٩٢.

(6) الجرح والتعديل: ٦/ ٣٤١، في ترجمة عاصم بن بهدلة بن أبي النجود.

(7) تاريخ الإسلام: ٤/ ١١٤٦.

(8) المصدر نفسه: ٧/ ٣٧٥.

(9) سير أعلام النبلاء: ١٥/ ١٠ - ١١.

المبحث السابع

ترجيحاته

اعتنى الحافظ الذهبي في نقده بالمتون، والأسانيد الحديثية الواردة في كتابه تاريخ الإسلام، وكانت عنايته بحثاً، ودراسة، وترجيحاً، وقد ساعده على ذلك ممارسته الواسعة، وتآليفه الكثيرة في السنة، ورواتها وقد استعمل الترجيح في نقده الحديثي لغرض معرفة الحق، والصواب في القضايا الحديثية، وأخذه الراجح من بين المنقولات التي يرويها، ويذكرها سواءً كانت تخص المتون أو الأسانيد، وهذا يؤكد قوة نقده وصلابته، وشدة بحثه، وتنقيبه، ومعرفته الجمة بعلم الجرح، والتعديل، وأسماء الرواة، وكناهم، وغير ذلك وسأقسم ترجيحاته إلى قسمين هما:

الأول: ترجيحاته بين المرويات.

والآخر: ترجيحاته فيما يخص الرواة.

القسم الأول: ترجيحاته بين المرويات:

يعدُّ الترجيح بين المرويات من مظاهر النقد ومعالمه عند المحدثين؛ لأن هذا يتصل اتصالاً وثيقاً بنقد المتون، وعللها، ولا يمكن لمحدث كبير أن يتجاهل الجانب المهم لقضية الترجيح بين متون الروايات ومن تلك الترجيحات ما قاله في اختلاف الروايات الواردة في صلاة النبي ﷺ على شهداء أُحُد: ((وحديث جابر أن النبي ﷺ لم يصل عليهم أصحُّ))[1].

وترجيح الحافظ أبي عبد الله هو الصواب؛ لأن مرويات نفي الصلاة على شهداء أحد صحيحة، وما ورد مما يعارضها متكلم فيها وحديث جابر - رضي الله عنه - الذي رجحه الحافظ الذهبي رواه ابن أبي شيبة[2]، والبخاري في صحيحه[3]، الترمذي[4]، وابن ماجه[5]،

---

[1] تاريخ الإسلام: ١/ ١٣٥.

[2] المصنف: ٣/ ٢٥٣ - ٢٥٤.

[3] صحيح البخاري - كتاب الجنائز - باب من يقدم في اللحد، رقم الحديث (١٣٤٧).

[4] جامع الترمذي - كتاب الجنائز - باب ترك الصلاة على الشهيد، رقم الحديث (١٠٣٦).

[5] سنن ابن ماجه - كتاب الجنائز - باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم، رقم الحديث (١٥٢٤).

والنسائي[1]، وابن حبان[2]، والبيهقي[3]، وغيرهم، وما ورد مما يعارض ذلك قد أطال الإمام الشافعي القول في الرد عليه[4].

ومنها قوله في ترجمة صفية عمة رسول الله ﷺ : ((والصحيح أنه لم يسلم من عمات رسول الله ﷺ سواها))[5].

وهذا الذي قاله الحافظ الذهبي هو قول محمد بن إسحاق[6]، وقد حصل خلاف في عمتي رسول الله ﷺ عاتكة وأروى قال ابن عبد البر في ترجمة عاتكة بنت عبد المطلب: ((اختلف في إسلامها، والأكثرون يأبون ذلك وقد جرى ذكرها مع أروى بنت عبد المطلب في أول الكتاب، ولم يختلف في إسلام صفية))[7].

وقال ابن سعد أسلمت أروى وهاجرت إلى المدينة، وقال أيضاً: أسلمت عاتكة بمكة وهاجرت إلى المدينة، وهي صاحبة الرؤيا المشهورة في قصة بدر[8].

ومنها قوله في ترجمة محمود بن لبيد بن عقبة: ((ولد في حياة النبي ﷺ وروى عنه أحاديث لكن حكمها الإرسال على الصحيح))[9].

وهذا الذي صححه الحافظ الذهبي قد قال به قبله ابن سعد فقد ذكره في الطبقة الأولى من التابعين من أهل المدينة ممن ولد على عهد النبي ﷺ[10].

وكذا ذهب إليه أبو حاتم الرازي فقد قال ابن أبي حاتم: قال البخاري: له صحبة فخط أبي عليه وقال: لا تعرف له صحبة[11]، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة[12]،

---

(1) سنن النسائي - كتاب الجنائز - باب ترك الصلاة على الشهداء: ٤/ ٦٢.

(2) صحيح ابن حبان، رقم الحديث (٣١٩٧).

(3) السنن الكبرى - كتاب الجنائز - باب لا يغسل القتلى ولا يصلى عليهم: ٤/ ١٠.

(4) معرفة السنن والآثار: ٣/ ١٤٣ - ١٤٦.

(5) تاريخ الإسلام: ٢/ ١٢١.

(6) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٤/ ١٧٧٩.

(7) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٤/ ١٨٨٠، وينظر الإصابة في معرفة الصحابة: ١٧٣٠ رقم الترجمة (١٢١٣٧) و ١٩٢٦ - ١٩٢٧ رقم الترجمة (١١٤٥٥).

(8) الطبقات الكبرى: ٨/ ٤٢ - ٤٣.

(9) تاريخ الإسلام: ٢/ ١١٦٨.

(10) الطبقات الكبرى: ٥/ ٧٧.

(11) الجرح والتعديل: ٨/ ٢٩٠ رقم الترجمة (١٣٢٩).

(12) الثقات: ٢/ ٢٦٦، رقم الترجمة (١٦٩٠).

وذكره يعقوب بن سفيان في الطبقة الأولى من فقهاء تابعي أهل المدينة وقال: هو ثقة[1]، وقال الحافظ المزيُّ: ((ولد في حياة النبيﷺ ولم تصح له رؤية ولا سماع من النبي ﷺ، وقد روى عن النبي ﷺ (ت س) أحاديث))[2].

ومنها قوله في ترجيح رواية مسلم بأن القائل لعبيد الله بن زياد هو عائذ بن عمرو المزني وليس عبد الله بن مغفل المزني فقال: ((وروى السري بن يحيى عن الحسن البصري قال: قدم علينا عبيد الله أمَّره علينا معاوية غلاماً يسفك الدماء سفكاً شديداً فدخل عليه عبد الله بن مغفل المزني فقال: انْتهِ عما أراك تصنع فإن شر الرعاء الحُطمة فقال: ما أنت وذاك إنما أنت من حثالة أصحاب محمد ﷺ فقال له: وهل كان فيهم من حثالة لا أم لك .... له إسنادٌ آخر، وإنما الصحيح كما أخرجه مسلم أن الذي دخل عليه وكلمه عائذ بن عمرو المزني ولعلهما واقعتان.....))، ثم ذكر الرواية عن عائذ[3]، والذي صح من الروايات أن القائل هو عائذ بن عمرو - رضي الله عنه -، وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح، ولعل الراوي توهم فذكر عبد الله بن مغفل بدلاً من عائذ بن عمرو، والذي هو مذكور في رواية أحمد[4]، ومسلم[5]، وأبي عوانة[6].

ومن ترجيحات الحافظ الذهبي أيضاً قوله في مدة القنوت، والدعاء على رِعْل وذكوان لما قتلوا القُرَّاء فقال في حديث أنس- رضي الله عنه - ((أخرجه البخاري[7]، وقال ثلاثين صباحاً، وهو الصحيح، ورَوَى نحوه قتادة وثابت عن أنس، وبعضهم يختصر الحديث وفي بعض طرقه: سبعين صباحاً))[8]، ورواية (سبعين صباحاً) هي عند الحافظ البيهقي في كتاب السنن الكبرى، ونسبها متوهماً إلى البخاري[9].

وتنظر ترجيحات الحافظ الذهبي الأخرى في كتاب تاريخ الإسلام[10].

---

(1) المعرفة والتاريخ: ١/ ٣٥٦.

(2) تهذيب الكمال: ٢٧/ ٣٠٩، رقم الترجمة (٥٨٢٠).

(3) تاريخ الإسلام: ٢/ ٦٧٦ - ٦٧٧.

(4) مسند الإمام أحمد: ٣٤/ ٢٤٠، رقم الحديث (٢٠٦٣٧).

(5) صحيح مسلم - كتاب الإمارة - باب فضيلة الإمام العادل، رقم الحديث (١٨٣٠).

(6) صحيح أبي عوانة: ٤/ ٤٢٤.

(7) صحيح البخاري - كتاب الوتر - باب القنوت قبل الركوع وبعده، رقم الحديث (١٠٠٢) و (١٠٠٣).

(8) تاريخ الإسلام: ١/ ١٥٦.

(9) السنن الكبرى: ٩/ ٢٢٥.

(10) ينظر على سبيل المثال تاريخ الإسلام: ١/ ١٢٨ - ١٢٩، ٢٤٣ - ٢٤٤، ٥٩٦، ٦٣٣ - ٦٣٤، ٨١٦، ٨٤٢، ٢/ ٤٤، ٦٣، ١٤٠، ٥٨٧، ٥٨٨، ٦٦٢.

القسم الثاني: ترجيحاته فيما يخص الرواة:

تناولت ترجيحات الحافظ الذهبي فيما يخص الرواة ما يأتي:

المتفق والمفترق، وترجيحه في مشتبه النسبة، وترجيحه في الراوي الذي وضع الحديث.

ومن الأمثلة في ترجيحه للمتفق والمفترق بين الرواة ما ذكره في ترجمة خالد بن عبد الرحمن بن خالد المخزومي المكي بقوله: ((قال البخاري، وأبو حاتم: ذاهب الحديث، وقد جعله ابن عدي، والذي قبله[1] واحداً، وفرَّق بينهما العقيلي، وهو الصواب))[2]، وهذه التفرقة بين هذين الراويين، والتمييز بينهما قال بها أيضاً الحافظ أبو الحجاج المزي فقد قال: ((ذكرناهما للتمييز بينهم، وقد جعل ابن عدي الخراساني، والمخزومي واحداً، وفرَّق بينهما العقيلي وغيره، وهو الصحيح والله أعلم))[3].

ومنها قوله في ترجمة ميسرة بن عبد ربه: ((هو ميسرة بن عبد ربه الفارسي البصري التراس هكذا قال ابن أبي حاتم، والظاهر أنه الأَكال المشهور))[4]. ثم قال الحافظ الذهبي بعد ذلك: ((قلتُ: فأما إن كان ميسرة التراس الأكال فهو ممكن، وإن لم يكن هو، فالتراس كان معاصراً له))[5].

ومنها أيضاً قوله في ترجمة الراوي خلف بن خالد بن إسحاق المصري أبي المضاء مولى قريش: ((قلتُ: يغلب على ظني أنه هو الذي قبله[6]؛ لاتفاق العصر والاسم والأب والبلد والولاء لم يبق إلا الكنية والمُهَّنا والمضاء من أسرع شيء إلى تصحيف الواحدة بالأخرى فالله أعلم))[7].

وقد فرَّق بينهما الحافظ المزي بقوله: ((ولهم شيخ آخر يقال له: خلف بن خالد ابن إسحاق القرشي أبو المضاء المصري مولى قريش))[8].

---

(1) واسم الراوي الذي قبله هو خالد بن عبد الرحمن أبو الهيثم الخراساني نزيل ساحل دمشق، تنظر ترجمته في تاريخ الإسلام: ٥/ ٦٥ - ٦٦، وتهذيب الكمال: ٨/ ١٢٣، رقم الترجمة (١٦٣٠).

(2) تاريخ الإسلام: ٥/ ٦٦، وينظر الجرح والتعديل: ٣/ ٣٤٢، رقم الترجمة (١٥٤١)، والكامل في الضعفاء: ٣/ ٩١٠، والضعفاء الكبير: ٢/ ٨.

(3) تهذيب الكمال: ٨/ ١٢٥، رقم الترجمة (١٦٣١).

(4) تاريخ الإسلام: ٤/ ٧٥٤، وينظر الجرح والتعديل: ٨/ ٢٥٤، رقم الترجمة (١١٥٧).

(5) تاريخ الإسلام: ٤/ ٧٥٥، وينظر المجروحين: ٣/ ١١، والتاريخ الكبير، ٧/ ، رقم الترجمة (١٦٢٠).

(6) والذي قبله هو: خلف بن خالد أبو المهنا المصري مولى قريش.

(7) تاريخ الإسلام: ٥/ ٣٠٨، وينظر في تهذيب الكمال: ٨/ ٢٣٨، رقم الترجمة (١٧٠٤).

(8) تهذيب الكمال: ٨/ ٢٨٣، رقم الترجمة (١٧٠٥).

قال الدكتور بشار عواد: (قال الحافظ ابن حجر - وهو على حق -[1]: (أظنه هو الذي قبله وغاية ما هنا أن الكنية تصحيف، وقد قال الخطيب: ليس له في الصحيح سوى حديث انشقاق القمر[2]،وهو يؤيد ما ظننته))[3].

ومن ترجيحه في مشتبه النسبة ما قال في ترجمة محمد بن أحمد بن أبي عون أبي جعفر النسوي الرياني: ((وثَّقه الخطيب وقيل فيه: الرَّيَّاني وقيل: الرَّذاني وهو أصحُّ والرَّذان من أعمال نسا))[4].

قال الحافظ ابن حجر: ((محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي عون النسوي الرياني ويقال له: الرذاني سمع علي بن حجر وطبقته قلت: تبع المصنف - الذهبي - ابن نقطة وأما الأمير فذكره بالياء المشددة))[5].

وقال ياقوت الحموي: ((رَذَان بفتح أوله وثانيه مخفف وآخره نون قريبة بنواحي نسا ينسب إليها أبو جعفر محمد بن أحمد بن أبي جعفر عون الرذاني النسوي))[6].

ومن ترجيح الحافظ الذهبي في الراوي الوضاع: ما قال في ترجمة العلاء بن زيدل الثقفي: ((وقال العقيلي: حدثنا إبراهيم بن مهدي الأُبلِّي، قال: حدثنا يوسف بن عيسى القرشي، قال: حدثنا العلاء بن زيدل، قال: حدثنا أنس قال: قال رسول الله ﷺ :(الفقراء مناديل الأغنياء، يمسحون بهم من ذنوبهم)، قلت: الظاهر أن هذا من بلايا إبراهيم بن مهدي))[7]، وقال في الميزان: ((العلاء بن زيدل الثقفي. روى عن أنس بن مالك يكنى أبا محمد تالف، وقال ابن المديني: كان يضع الحديث، وقال أبو حاتم، والدارقطني: متروك الحديث، وقال البخاري، وغيره: منكر الحديث، وقال ابن حبان:

(١) سبق الحافظ ابن حجر في بيان هذا الحق الحافظ الذهبي.

(٢) ينظر صحيح البخاري - كتاب المناقب- باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية. فأراهم انشقاق القمر - رقم الحديث (٣٦٣٨).

(٣) تهذيب الكمال: ٨/ ٢٨٤، وينظر تهذيب التهذيب: ٣/ ١٥٠.

(٤) تاريخ الإسلام: ٧/ ٢٦٨.

(٥) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ٤/ ١٤٨٠.

(٦) معجم البلدان: ٣/ ٤١.

(٧) تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٦٢، وينظر الضعفاء الكبير: ٣/ ٣٤٣.

روى عن أنس نسخة موضوعة))[1]، ثم ذكر الحافظ الذهبي له جملة من الأحاديث الموضوعة ومنها الحديث المذكور[2].

وقال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: ((العلاء بن زيد، ويقال: زيدل، بزيادة لام، الثقفي، أبو محمد البصري: متروك، ورماه أبو الوليد بالكذب))[3].

والحديث المتقدم ذكره ابن الجوزي[4]، والشوكاني[5]، وابن عراق[6]، في الأحاديث الموضوعة.

إذن فلا دليل على هذا الظاهر الذي قاله الحافظ الذهبي خصوصاً وأن هذا الحديث الموضوع عن أنس والعلاء بن زيدل قد وضع نسخة عنه.

---

(1) ميزان الاعتدال: ٥/ ١٢٣، رقم الترجمة (٥٧٣٦).

(2) المصدر نفسه: ٥/ ١٢٤.

(3) تقريب التهذيب مع التحرير: ٣/ ١٢٨، رقم الترجمة (٥٢٣٩)، وأبو الوليد هو الطيالسي.

(4) الموضوعات: ٢/ ١٥٤.

(5) الفوائد المجموعة: ٥٤.

(6) تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢/ ١٢٨.

المبحث الثامن

توضيحاته

تنوعت أساليب الحافظ الذهبي في توضيحه، وتبيانه لأقوال المحدثين في عبارات الجرح والتعديل، والتحمل، والأداء، وما يصطلحه بعضهم، وكانت هذه الأساليب على النحو الآتي:

أولاً: توضيحه لحكم المحدثين على الرواة.

ثانياً: توضيحه فيما يتعلق بالتحمل، والأداء.

ثالثاً: توضيحه فيما يتعلق بالإدراك عند المحدثين.

رابعاً: توضيحه في البدع المؤثرة في الجرح.

خامساً: توضيحه في بيان مراتب الحفَّاظ.

سادساً: توضيحه فيما يطلقه المحدثون.

سابعاً: توضيحه فيما يشير إليه المحدثون.

وسأذكر الأمثلة والتطبيقات لكل ما تقدم.

أولاً: توضيحه لحكم المحدثين على الرواة:

١ - قال الحافظ الذهبي في الراوي عبد الله بن معاوية الزبيري: ((وقال البخاري[١]: منكر الحديث وقال أيضاً في كتاب الضعفاء الكبير[٢]: عبد الله بن معاوية من ولد الزبير بن العوام بصري بعض أحاديثه مناكير. قلتُ: العبارتان معناهما واحدٌ؛ لأن مَنْ كان بعض أحاديثه منكرة فهو أيضاً منكر الحديث إذ قولنا في الرجل منكر الحديث لا نعني به أن كل ما رواه نكر فإذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث))[٣]. وقال العقيلي: ((يحدث عن هشام ابن عروة بمناكير لا أصل لها))[٤].

---

(١) الضعفاء الصغير: (١٩٤).

(٢) التاريخ الكبير: ٥/ ٢٠٠ الترجمة (٦٦٣).

(٣) تاريخ الإسلام: ٤/ ٩٠٢.

(٤) الضعفاء الكبير: ٢/ ٣٠٧.

٢- وقال في ترجمة داود بن يزيد الثقفي البصري: ((قال ابن أبي حاتم[1]: سمعتُ أبي يقول ذلك فسألت عنه فقال: شيخ مجهول قلتُ: هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه، جماعة ثقات[2]، يعني أنه مجهول الحال عنده فلم يحكم بضعفه ولا توثيقه))[3]. وتفسير الحافظ الذهبي هنا مهم لأن عادة العلماء في إطلاق الجهالة على الراوي مرادهم بها أنه لا يعرف مطلقاً.

ثانياً: توضيحه فيما يتعلق بالتحمل والأداء:

وقد تناول الحافظ الذهبي في توضيحاته ما يتعلق بالتحمل والأداء و يظهر ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

١- قوله في ترجمة الإمام المحدث سفيان بن عيينة الهلالي: ((قال علي بن المديني: كان سفيان لا يكاد يقول: حدثنا الزهري قلت: ابن عيينة معروف بالتدليس لكنه لا يدلس إلا عن ثقة))[4].

وهو من المرتبة الثانية من الموصوفين بالتدليس ممن احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته لأنه كان لا يدلس إلا عن ثقة[5]،قال ابن حبان: ((وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد تبين سماعه عن ثقة))[6].

٢- وقوله في ترجمة عبد الله بن محمد بن عيسى: ((قال الأبار[7]: وقد حدث عن أبي بحر الأسدي شيخنا أبو بكر بن أبي جمرة وتأخر عن الاثنين. قلتُ: يعني حدَّث عنهما بالإجازة وكثيراً ما يقول الأبار وغيره من المغاربة: حدَّث فلان عن فلانٍ وإنما يكون ذلك بالإجازة وفي هذا تدليس وتعمية للسماع من الإجازة))[8].

---

(١) الجرح والتعديل: ٣/ ٤٢٨ رقم الترجمة (١٩٤٤).

(٢) والجماعة هم: قتيبة بن سعيد وهشام بن عبيد الرازي ومحمد بن أبي بكر المقدمي والحكم بن المبارك ينظر المصدر السابق: ٣/ ٤٢٨.

(٣) تاريخ الإسلام: ٤/ ٦١٧.

(٤) المصدر نفسه: ٤/ ١١١٦.

(٥) ينظر جامع التحصيل: ١١٣ - ١١٤، وتعريف أهل التقديس: ٥.

(٦) النكت على مقدمه ابن الصلاح للزركشي: ١٨٤.

(٧) التكملة: ٢/ ٣٠٧.

(٨) تاريخ الإسلام: ١٢/ ١١٧٠.

ويريد الحافظ الذهبي بذلك تدليس صيغة التحمل وهو نوع من أنواع التدليس قال الحافظ ابن حجر: ((ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهماً للسماع ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئاً))[1].

٣- وقوله في ترجمة أحمد بن عمر بن محمد الحافظ أبي نصر الغازي: ((وقال ابن السمعاني..... وما كان يفرق بين السماع والإجازة قلتُ: يريد أنَّ السماع والإجازة عنده في الاحتجاج أو في الاتصال سواء لا أنه لا يعرف السماع من الإجازة فإن من له أدنى معرفة يدري أن السماع شيء والإجازة شيء))[2]، وقد تعمد الحافظ الذهبي ذكر هذا التوضيح دفعاً لتوهم الجرح والقدح.

ثالثاً: توضيحه لما يتعلق بالإدراك عند المحدثين:

١- وقال الحافظ الذهبي: ((قال الخطيب[3]: شريك بن عبد الله بن الحارث بن أوس النخعي القاضي أدرك عمر بن عبد العزيز. قلتُ: يعني بالسن ولم يره))[4].

٢- وقال في ترجمة أحمد بن الحارث بن مسكين أبي بكر المصري: ((وكان الطحاوي ينكر حديثه عن أبيه أي لم يدركه))[5].

رابعاً: توضيحه لبعض البدع المؤثرة في الجرح:

١- قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي: ((قال أحمد بن عبد الله العجلي في الشافعي: كان يتشيع وهو ثقة قلتُ: ومعنى هذا التشيع هو حبُّ عليّ وبغض النواصب وأن يتخذه مولًى عملاً بما تواتر عن نبينا ﷺ: (من كنت مولاهُ فعليٌّ مولاهُ) أما من تعرض إلى أحدٍ من الصحابة بسبٍ فهو شيعي غالٍ نبرأُ منه ومَنْ تعرَّض لأبي بكر وعمر فهو رافضيٌّ خبيث حمارٌ نعوذ بالله منه))[6].

---

[1] تعريف أهل التقديس: ٦٢ وينظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر: ٢/ ٦٢٤، ٦٢٥ و ٦٣٣.
[2] تاريخ الإسلام: ١١/ ٥٦٢.
[3] تاريخ مدينة السلام: ١٠/ ٣٨٤.
[4] تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٤٣.
[5] المصدر نفسه: ٧/ ٢٢٩.
[6] المصدر نفسه: ٥/ ١٦٩.

٢- وقال أيضاً في ترجمة الحسين بن محمد أبي عروبة الحافظ: ((وذكره ابن عساكر في ترجمة معاوية فقال: كان أبو عروبة غالياً في التشيع شديد الميل على بني أمية قلتُ: كل من أحبَّ الشيخين فليس بغالٍ في التشيع ومن تكلم فيهما فهو غالٍ رافضيٌّ))[١].

خامساً: توضيحه في بيان مراتب الحُفَّاظ:

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام الدارقطني: ((وقال البرقاني: كان الدارقطني يملي عليَّ "العلل" من حفظه. قلتُ: وهذا شيء مدهش كونه يملي "العلل" من حفظه فمن أراد أن يعرف قدر ذلك فليطالع كتاب "العلل" للدارقطني ليعرف كيف كان الحفاظ))[٢].

وقال أيضاً في السير تعقيباً وتوضيحاً على قول البرقاني: ((قلتُ: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية فهذا أمرٌ عظيم يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن))[٣] وقال الخطيب البغدادي: سألت البرقاني هل كان أبو الحسن - الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه ؟ قال: نعم أنا الذي جمعتها وقرأها الناس من نسختي[٤].

سادساً: توضيحه فيما يُطلقُهُ المحدثون:

١- قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام مالك فيما نقله عنه محمد بن الحسن الشيباني: ((كنتُ عند الإمام مالك فقال لأصحابه: انظروا أهل المشرق فنزلوهم بمنزلة أهل الكتاب إذا حدثوكم فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ثم رآني فكأنه استحيى فقال: يا أبا عبد الله أكره أن تكون غيبة. كذا أدركتُ أصحابنا يقولون))[٥].

قال الحافظ الذهبي في توضيح قول الإمام مالك: ((فهذه الحكاية عن مالك يريد بها من لم تثبت عدالته منهم فإنه بلا ريب مجهول الحال فلا يعتمد عليه، ومن علم كذبه ردَّ خبره أمَّا من ثبت صدقه وإتقانه فهم كعلماء المدينة فلمالك نظراء في أهل المشرق مثل شعبة وحماد بن زيد ويزيد بن زُرَيْع ولشيوخ مالك نظراء كمنصور والأعمش

---

[١] تاريخ الإسلام: ٧/ ٣٣٩.

[٢] المصدر نفسه: ٨/ ٥٧٨ - ٥٧٩.

[٣] سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٥٥.

[٤] تاريخ بغداد: ٤/ ٣٧٣ (غير المحققة).

[٥] تاريخ الإسلام: ٤/ ٧٢٦.

وقتادة وللقاسم وسالم وعروة نظراء في الجلالة كالشعبي والنخعي ومحمد بن سيرين نعم الكذابون يندرون بالحجاز ويكثرون بالعراق))[1].

٢- وقال في ترجمة عفان بن مسلم بن عبد الله الحافظ: ((وقال يعقوب بن شيبة: سمعتُ ابن معين يقول: أصحاب الحديث خمسة: مالك وابن جريج والثوري وشعبة وعفان. قلتُ: مالك أفقههم وابن جريج أعرفهم بالتفسير والثوري أحفظهم وأكثرهم رواية وشعبة أتقنهم وأوثقهم شيوخاً وعفّان مختصر شعبة فإنه كان متعنتاً في الرجال كثير الشكل والضبط للخط يكتب ثم يعرض على الشيخ ما سمعه))[2].

٣- وقال في ترجمة الإمام البخاري: ((وقال بكر بن مغير: سمعتُ أبا عبد الله يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً. قلتُ: يشهد لهذه المقالة كلامه - رحمه الله - في التجريح والتضعيف فإنه أبلغ منّا يقول في الرجل المتروك أو الساقط: فيه نظر أو سكتوا عنه ولا يكاد يقول: فلان كذاب ولا فلان يضع الحديث وهذا من شدة ورعه))[3].

٤- وقال الحافظ الذهبي فيما صرَّح به الإمام أبو داود السجستاني في انتخابه مروياته من السنن: ((وقال ابن داسة: سمعتُ أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمس مئة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته كتاب "السنن" جمعتُ فيه أربعة آلاف وثمان مئة حديث ذكرت الصحيح وما يُشبهه ويقاربه فإن كان فيه وهن شديد بينتُهُ))[4].

قال الحافظ الذهبي مؤيداً لما قاله وموضحاً: ((قلتُ: وفَّى - رحمه الله- بذلك فإنه بيَّن الضعف الظاهر، وسكت عن الضعف المحتمل فما سكت عنه لا يكونُ حسناً عنده ولا بدَّ بل قد يكون مما فيه ضعفٌ ما))[5].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تاريخ الإسلام: ٥/ ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٣) المصدر نفسه: ٦/ ١٥٤.

(٤) المصدر نفسه: ٦/ ٥٥٢.

(٥) المصدر نفسه، وينظر سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٢١٤ -٢١٥، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ١/ ١٩٤ - ١٩٦، والنكت على ابن الصلاح: ١/ ٤٣٢ - ٤٤٥.

وقال الحافظ ابن حجر: ((فلا ينبغي للناقد أن يقلّده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو هو غريب فيتوقف فيه ؟))[1].

سابعاً: توضيحه فيما يُشير إليه المحدثون:

١- قال الحافظ الذهبي في ترجمة عُبيد بن أبي قرَّة البغدادي: ((وقال البخاري[2]: لا يتابع على حديثه في قصة العباس))[3].

قال الحافظ الذهبي مبيناً ذلك مع الحكم عليه: ((قلتُ: الحديث في المسند[4] وهو منكر قال: حدثنا الليث عن أبي قبيل عن أبي ميسرة مولى العباس عن العباس قال.....))[5] ثم ذكر الحديث.

٢- وقال في ترجمة الحسين بن الفرج أبي علي وقيل: أبو صالح البغدادي ابن الخياط: ((وقال ابن معين: ذاك نعرفه يسرق الحديث قلتُ: سرقة الحديث أهون من وضعه واختلاقه وسرقة الحديث أن يكون محدِّث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدِّث، وليس ذاك بسرقة الأجزاء والكتب فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواية وهي دون وضع الحديث في الإثم لقوله: ((إن كذباً عليَّ ليس ككذبٍ على غيري))[6].

---

[1] النكت على ابن الصلاح: ١/ ٤٣٩.

[2] التاريخ الكبير: ٥/ ٢٨٨ الترجمة (١٤٨٦).

[3] تاريخ الإسلام: ٥/ ١٢٠.

[4] مسند الإمام أحمد: ٣/ ٣٠٥،رقم الحديث (١٧٨٦).

[5] تاريخ الإسلام: ٥/ ١٢٠.

[6] المصدر نفسه: ٥/ ٨١٢.

الفصل الثاني

مقاييس نقد رواة الحديث
عند الحافظ الذهبي

ويشتمل على مبحثين:

الأول: المقاييس المنقولة

والثاني: المقاييس المسبورة



توطئة:

يظهر استقراء أقوال الحافظ الذهبي في الجرح والتعديل مقاييسه النقدية ومصطلحاته فيه ومدلولاته وطريقة سبره لرواة الحديث، ولا شك أن علمه وملكته هيأته ومهدت لاجتهاده واستقلاله في علم الجرح والتعديل إذ من المعروف بين المختصين أن الجرح، والتعديل علم اجتهادي كبقية علوم الشريعة وقد أوضح ذلك الحافظ الذهبي نفسه بقوله: ((هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى لم يجتمع علماؤه على ضلالةٍ لا عمداً، ولا خطأً، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقعُ بحسب اختلافهم في مراتب القوة، أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه في نقده، فله أجر واحدٌ، والله الموفق))[1]، وهذه المقاييس التطبيقية التي ذكرها الحافظ الذهبي تنمُّ عن معرفته الثاقبة، والحصيفة بمناهج المتقدمين في الجرح والتعديل. وقد ذكرتُ لكل نوع من مقاييس الحافظ الذهبي شواهده، وأمثلته، وقسمت مقاييسه في الحكم على رواة الحديث على مبحثين:

الأول: المقاييس المنقولة: واشتملت على مسائل منها:

١- الإجماع على ضعف الراوي.

٢- عدم وجوده في كتب الضعفاء.

٣- عدم الوقوف على كلام للقدماء فيه.

٤- مَن عُدِم جرحه وتعديله، فهو صالح.

والمبحث الثاني: المقاييس المسبورة: واشتملت على مسائل منها:

١- استقامة الراوي في مروياته، وعدم وجود من ضعَّفه.

٢- الاحتجاج بالراوي في الكتب المعتمدة.

٣- رواية الراوي الموضوعات، والمناكير، والعجائب، والغرائب.

٤- الجرح غير المؤثر.

٥- ردُّه الكلام في الراوي بغير حجة.

٦- تفريقه بين الإمام المبرز في عِلْمٍ دون آخر (التخصص).

---

[1] الموقظة: ٦٣.

وقد حاولت جاهداً إعطاء صورة واضحة من خلال الأمثلة التي انتقيتها لبيان مقاييس الحافظ الذهبي، ولم أتقيد بعدد متساوٍ بين المسائل؛ وذلك بحسب ورود هذه الأمثلة التطبيقية، وقد أرشد الحافظ الذهبي مَنْ يزكي نقلة الأخبار، ويجرحهم، ويتولى مقاييس نقد الرواة قائلا: ((فحقٌّ على المحدث أن يتورع فيما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جِهْبذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسهر، والتيقظ، والفهم، مع التقوى، والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان، وإلاَّ تفعل:

فَدَعْ عنك الكتابة لستَ منها ... ولو سوَّدت وجهك بالمدادِ

قال الله -تعالى عز وجل-: ((فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ))[1]، فإن آنست يا هذا من نفسك فهماً صادقاً، وديناً وورعاً، وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى، والعصبية لرأي ولمذهبٍ فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلِّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وَينْكب الزَّغَل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك، فعلم الحديث صَلَف، فأين علم الحديث ؟ وأين أهله ؟ كدت ألا أراهم إلاَّ في كتابٍ، أو تحت تراب))[2]، وبمثل هذه الغرر نال الحافظ الذهبي حسن الذكر، وطيب النشر.

---

[1] سورة النحل: ٤٣.

[2] تذكرة الحفاظ: ١/ ٤.

المبحث الأول

المقاييس المنقولة

نقد الحديث يستلزم مقياساً منضبطاً؛ لأن النقد لا يمكن أن يعتد به حتى ينبني على أُسس، ومناهج علمية يمكن من خلالها معرفة الخطأ، والصواب. ومن أساليب مقاييس النقد أن تكون منقولة عن العلماء الأفذاذ، والجهابذة الذين يعتُّد بمعرفتهم وخبرتهم الواسعة، وحذقهم الكبير في علم الرجال جرحاً وتعديلاً، ومعرفتهم بعلل الحديث والمرويات، وهذه المقاييس يمكن من خلالها التدليل على صواب ما ذهب إليه؛ ليعمل بمقتضاها، ويُهتدى بهداها، والحافظ أبو عبد الله الذهبي قد اعتمد أقوال المحدثين، والعلماء من هذا الطراز، وقد تبين من خلال الاستقراء أنها تندرج في أربعة أمورٍ هي: الإجماع على ضعف الراوي، وعدم وجوده في كتب الضعفاء، وعدم الوقوف على كلامٍ للقدماء فيه، ومن عدم جرحه وتعديله فهو صالح، وسيأتي ذكر ذلك مبيناً فيما يأتي:

أولاً: الإجماع على ضعف الراوي:

١- قال الحافظ الذهبي في ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: ((مجمع على ضعفه قد سقت أخباره في كتابي الملقب بالميزان))[1].

٢- وقال في ترجمة الحسن بن دينار البصري: ((وهو مجمع على ضعفه على أني لم أرَ له حديثاً قد جاوز الحد. سفيان بن عبد الملك: سمعتُ ابن المبارك يقول: أما الحسن ابن دينار فكان يرى القدر، وكان يحمل كتبه إلى بيوت الناس ويخرجها من يده، ثم يحدث منها وكان لا يحفظ. قلت: كان الصدر الأول لا يخرجون أصولهم من أيديهم مخافة أن يُدسَّ فيها شيء ما سمعوه))[2].

ثانياً: عدم وجوده في كتب الضعفاء:

قال الحافظ الذهبي في ترجمة عائذ بن شريح الحضرمي: ((قال أبو حاتم: في حديثه ضعف. قلتُ: ما هو بحجة، ولا وجدته في كتب الضعفاء))[3].

ويبدو أن الحافظ الذهبي قد فاته البحث عنه في كتاب المجروحين للحافظ ابن حبان فقد قال: ((عائذ بن شريح كنيته أبو المليح يروي عن أنس بن مالك روى عنه أبو

---

[1] تاريخ الإسلام: ٣/ ٨١٤، وينظر ميزان الاعتدال: ١/ ٣٤٤ - ٣٤٦، رقم الترجمة (٧٦٩).

[2] تاريخ الإسلام: ٤/ ٣٣٣، وينظر ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٣٤ - ٢٣٦، رقم الترجمة (١٨٤٦).

[3] تاريخ الإسلام: ٤/ ٩٢، وينظر الجرح والتعديل: ٧/ ١٦، رقم الترجمة (٧٩).

الأحوص كان قليل الحديث ممن يخطئ على قِلَّته حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أرَ به بأساً))[1]، بل أنه ذكره نفسه في ميزان الاعتدال، ونقل عن ابن طاهر قوله فيه: ((ليس بشيء))[2]، وقول ابن حبان فيه: ((في حديثه ضعف))[3].

ثالثاً: عدم الوقوف على كلام للقدماء فيه:

١- قال الحافظ الذهبي في ترجمة يحيى بن خُلَيْف بن عقبة السعدي: ((وله حديث منكر عن سفيان وعنه أيضاً محمد بن سعد في الطبقات، ولم أر للقدماء فيه كلاماً))[4].

وقال في ميزان الاعتدال: ((يحيى بن خُلَيْف بن عقبة السعدي عن سفيان منكر الحديث روى عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، وأبو أمية، ومن أنكر ما عنده ما رواه إبراهيم الجوهري عنه قال: حدثنا الثوري عن طلحة بن يحيى عن عائشة - مرفوعاً: لا يصلح الكذب إلاَّ في ثلاثة: الرجل يرضي امرأته وفي الحرب وفي صُلْح بين الناس))[5].

٢- وقال في ترجمة محمد بن عمران الحجبي المدني: ((لم أسمع فيه مقالاً))[6]، وقال في ميزان الاعتدال: ((له حديث منكر وما رأيت لهم فيه جرحاً ولا تعديلاً))[7]، وقال عنه ابن حجر العسقلاني: ((مستور))[8]، والحديث المنكر الذي أشار إليه الذهبي رواه الإمام أحمد، وغيره[9].

٣- وقال في ترجمة عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث القرشي: ((لم أرَ فيه مقالاً يُوهيه))[10]، ويبدو أن الحافظ الذهبي قد قال هذا بسبب تعويله على تهذيب الكمال

---

(١) ينظر كتاب المجروحين: ٢/ ١٩٣.

(٢) ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٣، رقم الترجمة (٤١٠٥).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تاريخ الإسلام: ٥/ ٢٢٠.

(٥) ميزان الاعتدال: ٧/ ١٧٣، رقم الترجمة (٩٥٠٥)، والحديث رواه الطبري في تهذيب الآثار رقم (١٤٤٧).

(٦) تاريخ الإسلام: ٤/ ٥١٢ ويُنظر تهذيب الكمال: ٢٦/ ٢٣٢ - ٢٣٣، رقم الترجمة (٥٥٢٤).

(٧) ميزان الاعتدال: ٦/ ٢٨٢ رقم الترجمة (٨٠١٨).

(٨) تقريب التهذيب مع التحرير: ٣/ ٣٠١، رقم الترجمة (٦١٩٩).

(٩) مسند الإمام أحمد: ٤١/ ٤٩٠ رقم الحديث (٢٥٠٤٠) وسنن أبي داود -كتاب الأدب - باب في الرخصة في الجمع بينهما - رقم الحديث (٤٩٦٨).

(١٠) تاريخ الإسلام: ٤/ ٥٠٩.

كثيراً؛ لأن الحافظ المزي اكتفى في ترجمته بأن قال: ((ذكره ابن حبان في الثقات))[1]، أو ربما قال ذلك وأراد به توهين المتقدمين؛ لأنه قد صرح في ميزان الاعتدال ما ينقض نفيه بمقال المتأخرين بقوله: ((قال ابن عدي: يسرق الحديث ضعيف....))، ثم ذكر الحديث المسروق[2]، وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك، ولا أدري من أي هو[3] ؟، وقال ابن حجر العسقلاني: ((ضعيف))[4]، وتنظر نظائر هذه المسألة عند الحافظ الذهبي في كتاب تاريخ الإسلام[5].

رابعاً: من عدم جرحه، وتعديله فهو صالح:

صرح الحافظ الذهبي بموقفه من رواية المستور بقوله: ((وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى مستوراً، ويسمى محله الصدق ويقال فيه: شيخ))[6].

وقال في موضع آخر: ((وفي رواة الصحيحين عددٌ كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأتِ بما ينكر عليه أن حديثه صحيح))[7]، وقد ردَّ الحافظ ابن حجر العسقلاني على قول الحافظ الذهبي هذا قائلاً: ((وهذا الذي نسبه إلى الجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان نعم هو حقٌّ في حقِّ من كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه))[8].

ومن تطبيقات ذلك عند الحافظ الذهبي في كتاب تاريخ الإسلام ما قاله في ترجمة داود بن عيسى النخعي الكوفي: ((ولم أرَ لهم فيه كلاماً بتوثيق، ولا تليين، فهو صالح))[9].

وكذا قال في ترجمة عيسى بن حنيفة أبي عمرو الكندي[10]، والهيثم بن مروان العنسي[11].

---

(1) تهذيب الكمال: ٢٥/ ٦١١ - ٦١٢، رقم الترجمة (٥٤٠٠)، والثقات: ٧/ ٤٢٢.
(2) ميزان الاعتدال: ٦/ ٢٣١، رقم الترجمة (٧٨٤٩).
(3) سؤالات البرقاني للدارقطني، رقم الترجمة (٤٤٤).
(4) تقريب التهذيب مع التحرير: ٣/ ٢٧٩، رقم الترجمة (٦٠٧٥).
(5) ينظر تاريخ الإسلام: ٤/ ٥١٣، ٥٩١، ٦٨٨، ٥/ ٩١.
(6) الموقظة: ٥٨.
(7) ميزان الاعتدال: ٦/ ٦، في ترجمة مالك بن الخير الزبادي برقم (٧٠٢١).
(8) لسان الميزان: ٥/ ٦ . في ترجمة مالك بن الخير.
(9) تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٥٨.
(10) تاريخ الإسلام: ٤/ ٩٣٨.
(11) المصدر نفسه: ٤/ ١٢٢٨

المبحث الثاني

المقاييس المسبورة

من المعلوم أن نُقَّاد الحديث عندما يسبرون حديث الراوي غايتهم هو معرفة مقدار ضبط الراوي و صوابه، من خطئه وهذه الطريقة ليست بدعاً من قبل الحافظ الذهبي فقد عمل بها النُقَّاد الأوائل فقد حكموا على الرواة من خلال سبر أحاديثهم، وتمييز مروياتهم والبحث عنهم بحثاً واسعاً من أجل الخروج بحكم مصيب على الرواة والنقلة، قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - : ((ولا يُستدل على أكثر صدق الحديث، وكذبه إلاَّ بصدق المُخْبِر وكذبه، إلاَّ في الخاصِّ القليل من الحديث، وذلك أن يُستدل على الصدق، والكذب فيه بأن يُحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبتُ منه، وأكثر دلالاتٍ بالصدق منه))[1]، وقال ابن حبان: ((من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يغلب صوابه، استحق الترك من أجله، وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته؛ لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر من أمارات الجرح استحق الترك))[2]، وسأل عبد الرحمن بن مهدي شعبة بن الحجاج قائلاً: من الذي يترك حديثه ؟ فقال: إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف، أو أكثر الغلط[3].

وقال ابن الصلاح في مقياس ضبط الراوي: ((يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه))[4]، ومن خلال استقراء نقد الحافظ الذهبي في تاريخه تبين أنه يمكن أن يقال: إنه استعمل مقاييسه المسبورة في ست مسائل هي: استقامة الراوي في مروياته، وعدم وجود من ضعَّفه، والاحتجاج بالراوي في الكتب المعتمدة، ورواية الراوي الموضوعات، والمناكير، والعجائب، والغرائب، ومن مقاييسه أيضاً الجرح غير المؤثر،

---

(1) الرسالة: ٣٩٩.

(2) كتاب المجروحين: ١/ ٧٦ - ٧٧.

(3) المصدر نفسه، ولسان الميزان: ١/ ١٢.

(4) معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ٢١٧.

ورده الكلام في الراوي بغير حجة، وتفريقه بين الإمام المبرز في علم دون آخر، وسيأتي ذكر ذلك مبيناً فيما يأتي:

أولاً: استقامة الراوي في مروياته، وعدم وجود من ضعَّفه:

قال الحافظ الذهبي في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب أبي سعيد القرشي الرازي: ((قلتُ: هو آخر من روى في الدنيا عن ابن الضُرَيس وقع لنا حديثُهُ بعلو ورواياته مستقيمة ولم أرَ أحداً ضعَّفه))[1].

وقد قال بعضهم: أبو سعيد الرازي عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب القرشي الرازي الصوفي الراوي عن محمد بن أيوب بن الضريس خرج في آخر عمره إلى بخارى فتوفي بها وله أربع وتسعون سنة قال الحاكم وقال: لم يزل كالريحانة عند مشايخ التصوف ببلدنا. قلتُ: ولم يذكر فيه جرحاً ولا ابن عساكر[2].

ثانياً: الاحتجاج بالراوي في الكتب المعتمدة:

١- قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان الأزدي الكوفي: ((وقال معاوية بن صالح: سمعت ابن معين يقول: أبو خالد الأحمر ثقة، وليس بثبت، قلتُ: محتج به في الكتب، ولكن ما هو في ا لتثبت مثل يحيى القطان، وله هفوة في شبيبته خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن))[3]، وهذه الهفوة التي ذكرها الحافظ الذهبي لا أثر لها، ولا يُعتمد عليها في النقد الحديثي، وكان على حافظنا ألا يعرج عليها، ولم ينفرد أبو خالد الأحمر بذلك، فقد شاركه بذلك كثير من العلماء، يقول الدكتور بشار عواد معروف في معرض الدفاع عن أبي حنيفة – رحمه الله تعالى – ((كما يتعين الانتباه إلى أن بعض ما عُدَّ عند الفريقين من سوء الثناء عليه، إنما هو في حقيقته مما لا مطعن فيه عليه، ومنه ما نقل عنه من أقوال وأفعال في الخروج على السلطان الجائر، فأكثر الأخبار التي ساقها الخطيب في هذا الأمر صحيحة، وسيرته العملية تدل على ذلك، فموقفه المؤيد لثورة زيد بن علي معروف، وحثه الناس على الخروج مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن بن

[1] تاريخ الإسلام: ٨/ ٥٣٥.

[2] ينظر تاريخ دمشق: ٣٢/ ٢٥٢-٢٥٤.

[3] تاريخ الإسلام: ٤/ ٨٦٠، وتنظر ترجمة أبي خالد الأحمر في تهذيب الكمال: ١١/ ٣٩٤ - ٣٩٨، رقم الترجمة (٢٥٠٤).

الحسن بن علي بن أبي طالب أشهر من أن يذكر، وانتقام المنصور منه لأجل ذلك معروف مشتهر، وهو بعد كل ذلك مذهب للسلف قديم؛ فقد خرج أئمة من المسلمين من القُراء، والفقهاء، والمحدثين مع عبد الرحمن بن الأشعث منهم: مسلم ابن يسار المزني، والنضر بن أنس بن مالك، وسَّيار بن سلمة الرياحي، ومالك بن دينار، وأبو شيخ الهُنائي، وسعيد بن جبير، وعامر الشعبي، وعبد الله بن شدَّاد بن الهاد، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، والمَعرور بن سُويد، ومحمد بن سعد بن مالك، وطلحة بن مُصَّرف اليامي، وزُبيد بن الحارث اليامي، وعطاء بن السائب، وغيرهم من العلماء العاملين الأعلام، وقال مالك بن دينار: (خرج مع ابن الأشعث خمسمائة من القُّراء كلهم يرون القتال)[1]، وإنما استقر القول بعدم الخروج عند أكثر العلماء في القرن الثالث، فظهر في فقه المذاهب، فإن كان أبو حنيفة قد أخطأ في ذلك فقد أخطأ فيه مئات العلماء ممن خرجوا قبله وفي زمانه وبعده فكان ماذا ؟))[2]، وقال الحافظ الذهبي في الميزان: ((أبو خالد الأحمر: صاحب حديث وحفظ روى عباس عن ابن معين: صدوق، وليس بحجة، وقال علي بن المديني: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق روى عن ليث وحجاج بن أرطأة، وعنه أحمد وأبو كريب، وخلق، وقال ابن عدي في كامله بعد أن ساق له أحاديث خولف فيها: هو كما قال يحيى: صدوق ليس بحجة، وإنما أُتي في سوء حفظه، قلتُ: الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثر يهم كغيره))[3].

٢- وقال الحافظ الذهبي في ترجمة سلام بن أبي مطيع البصري: ((قال أحمد: ثقة صاحب سنُّة وقال ابن عدي: كان يُعد من خطباء أهل البصرة وعقلائهم وقال أبو حاتم: كثير الوهم لا يحتج به إذا انفرد. قلتُ: قد احتج به الشيخان))[4].

٣- وقال أيضاً في ترجمة عبد الرحمن بن أبي الزناد: ((وقال عباس عن ابن معين: ابن أبي الزناد وفُليح وابن عقيل وعاصم بن عبيد الله لا يحتج بحديثهم. قلت: أما فليح فاحتج به صاحبا الصحيح))[5].

---

(١) تاريخ خليفة بن خياط: ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢) تاريخ مدينة السلام: ١/ ١١٧ - ١١٨.

(٣) ميزان الاعتدال: ٣/ ٢٨٥، رقم الترجمة (٣٤٤٦).

(٤) تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٣٠، وينظر تهذيب الكمال: ١٢/ ٢٩٨ - ٣٠١، رقم الترجمة (٢٦٦٣).

(٥) تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٧٧.

وفليح هو ابن سليمان بن أبي المغيرة قال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: ضعيف ما أقربه من أبي أُويس[1].

وقال أيضاً في ميزان الاعتدال: ((قلتُ: قد اعتمد أبو عبد الله البخاري فليحاً في غير ما حديث)) ثم ذكر الحافظ الذهبي بعض هذه الأحاديث[2]، ومما ينبغي التنبيه عليه أن إخراج صاحبي الصحيح لمحدثٍ ما لا يعني توثيقه؛ لأنهما إنما يخرجان ما صحَّ من حديث المتكلم فيهم. وتنظر نظائر هذه المسائل في تاريخ الإسلام[3].

ثالثاً: رواية الراوي الموضوعات والمناكير والعجائب والغرائب:

تعد رواية الموضوعات ونحوها من قبل الراوي إحدى الطرق المبينة لضعف الراوي، وهذا المنهج اتبعه المتقدمون في الكشف عن أحوال الرواة:

١- فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمة رتن الهندي الذي زعموا أنه صحابي: ((قلتُ: من صدَّق بهذه الأُعجوبة وآمن ببقاء رتن فما لنا فيه طَبٌّ فليعلم أنني أول من كذب بذلك، وأنني عاجز منقطع معه في المناظرة، وما أبعد أن يكون جِنِّي تبدى بأرض الهند، وادَّعى ما ادَّعى فصَّدقوه؛ لأن هذا شيخ مفترٍ كذاب كذب كذبة ضخمة لكي تنصلح خابية الضياع وأتى بفضيحة كبيرة فو الذي يُحْلَفُ به إن رَتَن لكذَّاب قاتله الله أنى يؤفك، وقد أفردت جزءاً فيه أخبار هذه الضال وسميته: (كسر وثن رَتَن)))[4].

وقال أيضاً في ترجمة أحمد بن محمد عبد الواحد الشيخ شرف الدين الجزري المعروف بابن الصُّهَيْنِي: ((دخل الهند والبلاد النائية ذكره صاحبنا شمس الدين الجزري في (تاريخه) فقال: أخبرنا شرف الدين بن الصُّهَيْنِي سنة أربع وثمانين قال: حدثني النجيب الشَّهْراباني سنة ثمان وستين وست مئة، بجزيرة كيش قال: حدثنا الزاهد علي الكفتي سنة أربعين قال: حدثنا المعمر عبد الأحد السمرقندي قال: اجتمعت برتن بن معمر بسرنديب فقال لي: كنتُ صغيراً مع أبي عند رسول الله ﷺ في حفر الخندق فمسح رأسي، ودعا لي بطول العمر، وذكر حديثاً قلتُ: إنما ذكرتُ هذا للفرجة؛ وإلا

[1] تهذيب الكمال: ٢٣/ ٣٢٠، رقم الترجمة (٤٧٧٥).

[2] ينظر ميزان الاعتدال: ٥/ ٤٤٣، رقم الترجمة (٦٧٨٨).

[3] ينظر تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٥٥، ١٠٥٩، ٤/ ٢٤٣، ٤٤٩، ١٢٥٩، ٥/ ١٠٥، ١٧٥.

[4] تاريخ الإسلام: ١٤/ ٦٩.

فهذا النمط أقل من أن يعدَّه الحفاظ في الموضوعات بل إذا سمعوا من يذاكر بـه تعجبـوا وقالوا: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨] هذه عجيبة من عجائب بحر الهند))[١].

٢- وقال في ترجمة محمد بن أبان بن الحكم العنبري: ((وهو منكر الحديث روى أبو نعيم الحافظ في ترجمته أحاديث ضعيفة، ولم أرَ لأحدٍ فيه جرحاً وهو ضعيف الحديث فإن أبا نُعيم قال: حدثنا أحمد بن إسحاق الشعار، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عيسى المقرئ قال: حدثنا محمد بن عامر قال: حدثنا محمد بن أبـان العبـدي[٢] قـال: حـدثنا سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عـن أم الحسن عـن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: (إذا حضرت الميت فقل: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الصافات: ١٨٠ -١٨٢] هذا حديث منكر ورواته مُعرَّفون))[٣].

٣- وقال في ترجمة أحمد بن حفص السَّعدي الجرجاني حمدان: ((قلتُ: روى له ابـن عدي خمسة أحاديث كلها لهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مناكير بمَرَّة يسقط حديث الرجل بدونها))[٤].

٤- وقال في ترجمة إسحاق بن بشر بن محمد أبي حذيفة البخاري: ((قـال مكـي بـن عبدان: حدثنا محمد بن عمر الدارا بجردي قال: حدثنا أبو حذيفة البخاري ثقة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عـن ابـن عبـاس عـن النبـي ﷺ: (مـن طـاف بالبيت فليستلم الأركان كلها)، تفرد الدارا بجردي بتوثيق أبي حذيفة، وما هـو ممن يُعْبأُ بتوثيقه، والحديث كما ترى ساقط))[٥]، ثـم قـال الـذهبي: ((قلـت: لـه عجائب أوردها ابن حبان، وابن عدي، وغير واحد نسأل الله الستر))[٦].

٥- وقال في ترجمة موسى بن عبد الله الطويل: ((فـارسي نـزل واسـط، وزعـم أنـه سمع من أنس بن مالك، فحدث عنه بعجائب، روى عنه إسحاق بن شـاهين، ومحمد بن مسلمة الواسطي، ووقع لنا حديثه عاليـاً، ولكنـه لـيس بـشيء، فمـن

---

[١] تاريخ الإسلام: ١٥/ ٥٦٦.

[٢] قال الدكتور بشار عواد: هكذا بخط المصنف مجوداً وهو سبق قلم منه فهو عنبري بـلا شـك كـما في صـدر ترجمته وكما في أخبار أصبهان: ٢/ ١٧٣- ١٧٤.

[٣] تاريخ الإسلام: ٥/ ١٧٢ - ١٧٣.

[٤] تاريخ الإسلام: ٦/ ٨٧٨، وينظر الكامل في الضعفاء: ١/ ٢٠٢.

[٥] تاريخ الإسلام: ٥/ ٢٧ - ٢٨.

[٦] المصدر نفسه، وينظر كتاب المجروحين: ١/ ١٣٥- ١٣٧، والكامل في الضعفاء: ١/ ٣٣٣ - ٣٣٤.

حديثه: حدثنا مولاي أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: (من أفطر على تمرٍ زيد في صلاته أربع مئة صلاة).))[1]، وهذا الحديث المكذوب ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[2]، وذكره أيضاً الذهبي في الميزان ثم ساق له من منكراته أنه قال: ((رأيت عائشة - رضي الله عنها - بالبصرة على جملٍ أورق في هودج أخضر))[3]، قال الذهبي: ((انظر إلى هذا الحيوان المُتَّهم، كيفَ يقول في حدود سنة مئتين إنه رأى عائشة ! فمن الذي يُصدِّقه !))[4].

٦- وقال في ترجمة أسد بن إبراهيم بن كليب القاضي: ((والغالب على رواياته المناكير، والموضوعات))[5].

رابعاً: الجرح غير المؤثر:

لا ريب أن جرح الراوي عند المحدثين له أثر على روايته ولكن هناك أنواع من جرح الرواة عند جهابذة المحدثين لا يعدونها جرحاً مؤثراً على الراوي ومن هذه الصور التي ذكرها الحافظ الذهبي ما يأتي:

١- جرح الأقران.

٢- الغرابة إذا كانت من المكثرين فإنها لا تضر.

٣- توقف الراوي عن التحديث بعد اختلاطه.

وسأذكر ما قاله لكل نوع من هذه الأنواع.

١- جرح الأقران:

من آفات المعاصرة بين ذوي الاختصاص مسألة جرح الأقران، والتنافس المفضي إلى الخصومة، والوقيعة الشديدة بعضهم في بعض، وليس ذلك مختصاً بالمحدثين؛ بل هو شائع بين أهل العلوم الأخرى، وطبيعة الإنصاف عزيزة بين البشر، ومن أهم الأسباب في ذلك الحسد، والاختلاف في المذهب أو المعتقد؛ ومن أجل ذلك نبَّه العلماء على عدم الأخذ والاعتداد بجرح الأقران؛ لأن دوافعه ليست صحيحة، ولا حقة، وقد عقد حافظ المغرب ابن عبد البر - رحمه الله تعالى - باباً خاصاً أسماه (حكم قول العلماء

---

[1] تاريخ الإسلام: ٥/ ٢٠٥.

[2] الموضوعات: ٢/ ١٩٤.

[3] ميزان الاعتدال: ٦/ ٥٤٧ - ٥٤٨، رقم الترجمة (٨٨٩٥).

[4] المصدر نفسه.

[5] تاريخ الإسلام: ٩/ ١٦٤.

بعضهم في بعض))[1]، وذكر فيه أمثلة ووقائع ومما ذكر في هذا الباب قوله: ((وقد غلط فيه كثير من الناس، وضلَّت فيه نابتة جاهلة لا تدري ما عليها من ذلك، والصحيح في هذا الباب أنَّ من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عالة يصح بها جرحته على طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغِل والحسد، والعداوة والمنافسة، وسلامته من ذلك كله فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر، وأما مَن لم تثبت إمامته، ولا عرفت عدالته ولا صحت - لعدم الحفظ والإتقان - روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه، والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد من الطاعنين: إن السلف - رضي الله عنهم - قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير منه في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد كما قال ابن عباس، ومالك بن دينار، وأبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهاداً لا يلزم تقليدهم في شيءٍ منه دون برهان، وحجة توجبه))[2].

ثم قال ابن عبد البر أيضاً: ((فمن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة - رضوان الله عليهم - بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضلَّ ضلالاً بعيداً، وخسر خسراناً، وكذلك إن قبل في سعيد بن المسيب قول عكرمة، وفي الشعبي وأهل الحجاز، وأهل مكة وأهل المدينة وأهل الشام على الجملة، وفي مالك، والشافعي، وسائر من ذكرناه في هذا الباب ما ذكرناه عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل ولن يفعل إن هداهُ الله وألهمه رشده فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحَّت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر، ولزم المروءة والتصاون، وكان خيره غالباً وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره))[3].

ومن جميل عبارات الحافظ الذهبي في رد كلام الأقران قوله: ((كلام الأقران يطوى، ولا يروى))[4].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٤٣٤.

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ٤٣٦.

(٣) المصدر نفسه: ٤٤٩.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٧٥.

ومن أمثلة ذلك قوله في ترجمة محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن منده الحافظ: ((قلتُ: وكان أبو نُعَيم كثير الحط على ابن منده لمكان المعتقد، واختلافهما في المذهب فقال في تاريخه: ابن منده حافظ من أولاد المحدثين توفي في سلخ ذي القعدة واختلط في آخر عمره، فحدَّث عن أبي أسيد، وعبد الله ابن أخي أبي زُرعة، وابن الجارود بعد أن سُمِعَ منه أن له عنهم إجازة وتخبط في أماليه ونسب إلى جماعة أقوالاً في المعتقدات، لم يعرفوا بها، نسأل الله الستر، والصيانة، وسيأتي في ترجمة أبي نُعيم شيء من تضعيفه، فليس ذلك موجباً لضعفه ولا قوله موجبا لضعف ابن منده، ولو سمعنا كلام الأقران بعضهم في بعضٍ لاتسع الخرقُ))[1].

٢- الغرابة إذا كانت من المكثرين فإنها لا تضر:

قال الحافظ الذهبي في ترجمة أحمد بن عمير بن يوسف بن جَوْصا الدمشقي: ((وهو ثقة له غرائب كغيره من بنادرة الحديث فما للضعف عليه مدخل وقد روى عنه جماعة قال: حدثنا أبو التقي قال: حدثنا بقية، قال: حدثنا ورقاء، وابن ثوبان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن أبي هريرة رفعه: (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) فأنكر على ابن جَوْصا ذكر ابن ثوبان فيه، والخطب يسير فلو كان وهماً لما ضرَّ ولعله حفظه))[2].

٣- توقف الراوي عن التحديث بعد اختلاطه:

قال الحافظ الذهبي في ترجمة عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي البصري: ((قلت: عبد الوهاب ثقة والثقة يهم في الشيء بعد الشيء، وأما اختلاطه فما ضرَّ حديثه؛ لأنه حجب فبقي بمنزله حتى مات))[3].

والذين قالوا بضعفه واختلاطه لم يميزوا ذلك فقد قال عنه محمد بن سعد: كان ثقة وفيه ضعف[4] وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: اختلط بأخَرة[5] وقال عُقبة بن مكرم العُمِّي: اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين[6]، وقال الحافظ الذهبي أيضاً في ميزان الاعتدال: ((وقال أبو داود: تغيَّر، وذكره العقيلي فقال: تغيَّر في آخر عمره ثم روى قول عُقْبة عن محمد بن زكريا عنه، قلتُ: لكنه ما ضرَّ تغيُّرُه حديثَهُ فإنه ما حدَّث

(١) تاريخ الإسلام: ٨/ ٧٥٨.
(٢) المصدر نفسه: ٧/ ٣٦٥.
(٣) المصدر نفسه: ٤/ ١١٦٤.
(٤) الطبقات الكبرى: ٧/ ٢٨٩، وتهذيب الكمال: ١٨/ ٥٠٨، رقم الترجمة (٣٦٠٤).
(٥) تاريخ الدوري: ٢/ ٣٧٨، وتهذيب الكمال: ١٨/ ٥٠٦، رقم الترجمة (٣٦٠٤).
(٦) تهذيب الكمال: ١٨/ ٥٠٦، رقم الترجمة (٣٦٠٤).

بحديث في زمن التغير))[1]. فمن يقرأ كلام المحدثين الذين لم يصرحوا بحجبه عن التحديث بعد اختلاطه يتوهم أن بعض الرواة تحملوا عنه، وفي هذا إيهام كبير، فلو لم يذكروا مثل هذا لكان أحسن، وأدعى إلى إنصاف الرجل من تهمة التحديث بعد الاختلاط، قال ابن الصلاح مبيناً خطر ذلك ومغبته: ((ثم إن على الآخذ في ذلك أن يتقي الله - تبارك وتعالى -، ويتثبَّتَ، ويتوقى التساهل كيلا يجرح سليماً، ويسم بريئاً بسمة سوءٍ يبقى عليه الدهر عارها))[2]، وقال ابن دقيق العيد: ((أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون، والحكام))[3]، وقال الحافظ الذهبي: ((والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله))[4].

خامساً: ردُّه الكلام في الراوي بغير حجة:

١- قال الحافظ الذهبي في ترجمة مبشر بن إسماعيل الحلبي: ((قلتُ: تكلم فيه بعضهم بغير حجة))[5]، وذكر ذلك أيضاً في ميزان الاعتدال فقال: ((صدوق عالم مشهور من أهل حلب من طبقة وكيع تكلم فيه بلا حجة خرج له البخاري مقروناً بآخر وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً))[6]، والذي تكلم فيه بلا حجة هو ابن قانع[7]، وقال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: ((صدوق)) وردَّ عليه الدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الأرنؤوط بقولهما: ((بل ثقة فقد وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل وابن سعد وزاد كان مأموناً وقال النسائي: ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات واحتج به الشيخان في صحيحيهما وقال ابن قانع وحده: ضعيف وهو لا يسوى شيئاً تجاه من وثقه))[8].

---

(١) ميزان الاعتدال: ٤/ ٤٣٤، رقم الترجمة (٥٣٢٦).
(٢) معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ٤٩٢.
(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح: ٣٤٤.
(٤) الموقظة: ٨٢.
(٥) تاريخ الإسلام: ٤/ ١١٨٦.
(٦) ميزان الاعتدال: ٦/ ١٦ - ١٧، رقم الترجمة (٧٠٥٧).
(٧) ينظر تهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٢.
(٨) تحرير تقريب التهذيب: ٣/ ٣٥٤، رقم الترجمة (٦٤٦٥).

٢- وقال في ترجمة رَوْح بن عُبادة بن العلاء البصري: ((وقال أبو مسعود الرازي: طعن على روح بن عبادة اثنا عشر أو ثلاثة عشر فلم ينفذ قولهم فيه. قلتُ: صدَّقه ابن معين وغيره وما تكلم فيه أحد بحجة وتكلم فيه ابن مهدي ثم رجع عن ذلك))[1].

وقال في ميزان الاعتدال[2]: ((ثقة مشهور حافظ من علماء أهل البصرة)) ثم قال: ((روى الكديمي عن بن المديني قال: نظرتُ لروح في أكثر من مئة ألف حديث كتبت منها عشرة آلافٍ وقال ابن معين وغيره: صدوق وتكلم فيه القواريري بلا حجة)) ثم قال أيضاً: ((وقيل: إن عبد الرحمن تكلم فيه لكونه وهم في إسنادٍ فلا ضير)).

وقال في سير أعلام النبلاء: ((هذا تعنت وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفاً كثيرة من الحديث فوهم في إسناد فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه لاغتفر له ذلك أسوة نظرائه ولسنا نقول: إن رتبة رَوْح في الحفظ والإتقان كرتبة يحيى القطان بل ما هو بدون عبد الرزاق ولا أبي النضر))[3].

سادساً: تفريقه بين الإمام المبرز بعلم دون آخر (التخصص):

فرّق الحافظ الذهبي بين الحديث والعلوم الأخرى للراوي وذلك لأن الحديث علم يحتاج إلى تفرغ كامل كي يتقن وهذا الأمر سبقه به المتقدمون فقد قال الإمام أحمد في القارئ نافع ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني أحد القراء السبعة: ((كان يؤخذ عنه القراءة وليس في الحديث بشيء))[4].

ومن تفريقات الحافظ الذهبي في ذلك ما يأتي:

١- قوله في ترجمة عاصم بن أبي النجود الكوفي: ((قلتُ: روى له البخاري مقروناً بغيره وكذلك مسلم ويصحح الترمذي حديثه فأمّا في القراءة فثبت إمام وأمّا في الحديث فحسن الحديث))[5].

٢- وقوله في ترجمة محمد بن السائب الكلبي: ((وهو آية في التفسير واسع العلم على ضعفه))[6].

---

[1] تاريخ الإسلام: ٥/ ٧٤، وينظر تاريخ مدينة السلام: ٩/ ٣٥٨، وتهذيب الكمال: ٩/ ٢٣٨ - ٢٤٥ رقم الترجمة (١٩٣٠).

[2] ميزان الاعتدال: ٣/ ٨٧ - ٨٨ رقم الترجمة (٢٨٠٥).

[3] سير أعلام النبلاء: ٩/ ٤٠٦.

[4] الجرح والتعديل: ٨/ ٤٥٦، رقم الترجمة (٢٠٨٩).

[5] تاريخ الإسلام: ٣/ ٤٣٧.

[6] المصدر نفسه: ٣/ ٩٦٠.

٣- وقوله في ترجمة حفص بن سليمان الأسدي المقرئ: ((وكان حجة في القراءة واهياً في الحديث))[١].

٤- و قوله في ترجمة محمد بن الحسن بن محمد أبي بكر النقاش المقرئ المفسِّر: ((قلتُ: الذي وضح لي أن هذا الرجل مع جلالته ونبله متروك ليس بثقة))[٢].

٥- و قوله في ترجمة الحافظ ابن عدي صاحب الكامل في الضعفاء: ((قلتُ: كان لا يعرف العربية مع عُجمة فيه وأمَّا في العلل والرجال فحافظ لا يُجارى))[٣].

٦- وقوله في ترجمة عبد الرحمن بن علي بن محمد أبي الفرج بن الجوزي: ((قلت: ومع تبحر ابن الجوزي في العلوم وكثرة اطلاعه وسعة دائرته لم يكن مبرزاً في علم من العلوم وذلك شأن كل من فرَّق نفسه في بحور العلم ومع أنه كان مبرزاً في التفسير والوعظ والتاريخ ومتوسطاً في المذهب متوسطاً في الحديث له اطلاع تام على متونه وأمَّا الكلام على صحيحه وسقيمه فما له فيه ذوق المحدثين ولا نقد الحفاظ المبرزين فإنه كثير الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة مع كونه كثير السياق لتلك الأحاديث في (الموضوعات) والتحقيق أنه لا ينبغي الاحتجاج بها ولا ذكرها في الموضوعات وربما ذكر في (الموضوعات) أحاديث حساناً قوية))[٤].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ٨/ ٣٧.

(٣) المصدر نفسه: ٨/ ٢٤٢.

(٤) تاريخ الإسلام: ١٢/ ١١١١، وتنظر نظائر هذه المسألة في تاريخ الإسلام: ٤/ ١٩٦، ٥١٩، ٥٢١، ١١٤٧، ٥/ ١٨٢، ١٠/ ١٠٨، ١١/ ٧١.

الفصل الثالث

الحكم على الأحاديث عند

الحافظ الذهبي

ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: الحكم على الحديث بالصحة

المبحث الثاني: الحكم على الحديث بالحسن

المبحث الثالث: الحكم على الحديث بالضعف



المبحث الأول

الحكم على الحديث بالصحة

ويشتمل على المسائل الآتية:

أولاً: الحكم بتواتر الحديث

ثانياً: الحكم بصحة الحديث سنداً ومتناً

ثالثاً: الحكم بصحة السند فقط

رابعاً: الحكم بالصحة مع الغرابة

خامساً: الحكم بالصِّحة عند من يشترطها

أولاً: الحكم بتواتر الحديث:

لم أجد فيما حكم عليه الحافظ الذهبي بالتواتر من الأحاديث في كتابه تاريخ الإسلام إلا على حديثين، وهما:

١- حديث عمار ((تقتلك الفئة الباغية)) فقد ساقه الحافظ الذهبي بطرقه وقال: ((ويروى هذا الحديث عن ابن عباس وابن مسعود وحذيفة وأبي رافع وابن أبي أوفى وجابر بن سمرة وأبي اليسر السلمي وكعب بن مالك وأنس وجابر وغيرهم وهو متواتر عن النبي ﷺ قال أحمد بن حنبل في هذا غير حديث صحيح عن النبي ﷺ وقد قتلته الفئة الباغية))[1]

وممن حكم أيضاً بتواتر الحديث الحافظ ابن عبد البر[2] وابن حجر العسقلاني[3].

٢- ومنها قوله: ((وقال عليٌّ – رضي الله عنه –: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر. هذا والله العظيم قاله عليٌّ وهو متواتر عنه لأنه قاله على منبر الكوفة فلعن الله الرافضَة ما أجهلهم !))[4].

ثانياً: الحكم بصحة الحديث سنداً ومتناً:

حكم الحافظ الذهبي بصحة الحديث سنداً ومتناً في كثير من المواضع وسأذكر خمسة مواضع:

١- ومنها حديث الأعمش عن أبي سفيان عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – : ((جاء جبريل إلى النبي ﷺ وهو خارج من مكة قد خضبه أهل مكة بالدماء قال: مالك ؟ قال: خضبني هؤلاء بالدماء وفعلوا وفعلوا قال: تريد أن أريك آية ؟ قال: نعم. قال: ادعُ تلك الشجرة فدعاها رسول الله ﷺ فجاءت تخُطُّ الأرض حتى قامت بين يديه قال: مرها فلترجع إلى مكانها. قال: ارجعي إلى مكانك فرجعت. فقال رسول الله ﷺ حسبي)) فقال الذهبي:

((هذا حديث صحيح))[5]، والحديث رواه الإمام أحمد[6]، وابن أبي شيبة[7]،

---

[1] تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٢٨.

[2] الاستيعاب: ٣/ ١١٤٠، رقم الترجمة (١٨٦٣).

[3] الإصابة: ٩٤٤،رقم الترجمة (٦٤٦٥).

[4] تاريخ الإسلام: ٢/ ٦٨، ١٤٤

[5] تاريخ الإسلام: ١/ ٥٤١.

[6] مسند الإمام أحمد: ١٩/ ١٦٥ – ١٦٦، رقم الحديث (١٢١١٢).

[7] المصنف: ١١/ ٤٧٨ – ٤٧٩.

والدارمي[1]، وابن ماجه[2]، وغيرهم[3]، وقد قوىَّ الشيخ شعيب الأرنؤوط إسناده فقال: ((إسناده قوي على شرط مسلم، أبو سفيان - واسمه طلحة بن نافع - من رجاله، وروى له البخاري مقروناً، وهو صدوق لا بأس به، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين، أبو معاوية: هو محمد بن حازم الضرير، والأعمش، سليمان بن مهران ...))[4].

أمَّا أستاذنا الدكتور بشار عواد فقد وافق الحافظ الذهبي في تصحيحه، وسبَّبه، فقال في تعليقه على سنن ابن ماجه: ((إسناده صحيح أبو سفيان هو طلحة بن نافع حسن الحديث عند التفرد، لكن العلماء نصُّوا على أن أحاديث الأعمش عنه مستقيمة))[5]، وهذا منها فهو من صحيح حديثه.

٢- ومنها قوله في حديث: ((مجاهد عن عائشة قالت: كان لأهل رسول الله ﷺ وحش فإذا خرج رسول الله ﷺ لعب وذهب وجاء فإذا جاء رسول الله ﷺ ربض فلم يترمرم ما دام رسول الله في البيت. صحيح))[6].

والحديث رواه الإمام أحمد[7]، وغيره[8]، قال الهيثمي: ((رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، والطبراني في الأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح))[9].

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: ((رجاله ثقات إلا أن مجاهداً، وهو ابن جبر لم يصرح بما يفيد سماعه هذا الحديث من عائشة، وبقية رجاله ثقات رجال الصحيح))[10].

وقال أبو حاتم في مجاهد بن جبر: روى عن عائشة مرسلاً ولم يسمع منها. سمعتُ يحيى بن معين يقول: لم يسمع مجاهد من عائشة[11].

---

(١) سنن الدرامي: ١٢، رقم الحديث (٢٣).
(٢) سنن ابن ماجه - كتاب الفتن - باب الصبر على البلاء، رقم الحديث (٤٠٢٨).
(٣) ينظر مسند أبي يعلى الموصلي، رقم الحديث (٣٦٨٥) و (٣٦٨٦)، ودلائل النبوة للبيهقي: ٢/ ١٥٤.
(٤) مسند الإمام أحمد: ١٩/ ١٦٥ - ١٦، رقم الحديث (١٢١١٢).
(٥) سنن ابن ماجه - كتاب الفتن - باب الصبر على البلاء، رقم الحديث (٤٠٢٨).
(٦) تاريخ الإسلام: ١/ ٦٩٢.
(٧) مسند الإمام أحمد: ٤١/ ٣٢٠ رقم الحديث (٢٤٨١٨).
(٨) ينظر شرح معاني الآثار: ٤/ ١٩٥، ودلائل النبوة للبيهقي: ٦/ ٣١.
(٩) مجمع الزوائد: ٩/ ٤.
(١٠) مسند الإمام أحمد: ٤١/ ٣٢٠، رقم الحديث (٢٤٨١٨).
(١١) الجرح والتعديل: ٨/ ٣١٩، الترجمة (١٤٦٩)، وتهذيب الكمال: ٢٧/ ٢٣٢، رقم الترجمة (٥٧٨٣).

وقال عبد الله بن الإمام أحمد قال أبي: كان شعبة ينكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة[1] وقال يحيى بن سعيد في حديث موسى الجهني عن مجاهد: (أخرجت إلينا عائشة أو حدثتني عائشة ...) قال يحيى بن سعيد فحدثت به شعبة فأنكر أن يكون مجاهد سمع من عائشة[2]، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: لم يسمع مجاهد من عائشة[3]. وقال ابن حجر العسقلاني: ((وقال علي بن المديني: لا أنكر أن يكون مجاهد لقي جماعة من الصحابة وقد سمع من عائشة قلت: وقع التصريح بسماعه منها عند أبي عبد الله البخاري في صحيحه))[4].

هكذا قال ابن حجر العسقلاني بتصريح سماع مجاهد من عائشة - رضي الله عنها - واحتج على ذلك بوقوعه عند الإمام البخاري في صحيحه، وإنما أخرج الإمام البخاري لمجاهد عن عائشة حديثين ليس غير:

الأول: قوله: ((حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: قالت عائشة: ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيضُ فيه، فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها فقصعتْهُ بظفرها))[5]، وليس في هذا الحديث تصريح بالسماع.

والآخر: قوله: ((حدثنا آدم: حدثنا شعبة عن الأعمش، عن مجاهد عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال النبي ﷺ: لا تسبوا الأموات، فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا))[6]، وليس في هذا الحديث أيضاً التصريح بالسماع، على أن إخراج البخاري لهذين الحديثين يعني ذلك عنده صحة اللقاء، ويبدو أن الحافظ الذهبي من خلال تصحيحه الحديث السابق أنه يرى سماع مجاهد من عائشة -رضي الله عنها - ومما يؤيده ما قاله ابن حبان: ((أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان قال: حدثنا عبثر عن الأعمش عن مجاهد قال: قالت عائشة: ما فعل يزيد بن قيس عليه لعنة الله ؟ قالوا: قد مات. قالت: فأستغفر الله فقالوا لها مالك لعنتيه ؟ ثم قلتُ: أستغفر الله. قالت: إن

---

[1] العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٢٤٧.

[2] المصدر نفسه.

[3] المراسيل: ٢٠٤.

[4] تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤٣ - ٤٤.

[5] صحيح البخاري - كتاب الحيض - باب هلي تصلي المرأة في ثوب حاضت فيه، رقم الحديث (٣١٢).

[6] صحيح البخاري - كتاب الجنائز - باب ما ينهى من سب الأموات، رقم الحديث (١٣٩٣)، وكتاب الرقاق - باب سكرات الموت -، رقم الحديث (٦٥١٦).

رسول الله ﷺ قال: (لا تسبوا الأموات فإنهم أفضوا إلى ما قدموا) قال أبو حاتم: ماتت عائشة سنة سبع وخمسين وولد مجاهد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر فدَّلك هذا على أن من زعم أن مجاهداً لم يسمع من عائشة كان واهماً في قوله ذلك))[1].

٣- وقوله: ((وقال وكيعٌ عن عبد الرحمن بن الغسيل عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ خطب الناس وعليه عصابة دسماء. حديث صحيح))[2]، وحكم الحافظ الذهبي على هذا الحديث بالصحة مصيب، والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده[3]، عن وكيع، ورواه الإمام البخاري من طرق عن عبد الرحمن بن الغسيل مطولاً[4]، والذين رووه عن عبد الرحمن بن الغسيل خمسة هم: وكيع وموسى بن داود وإسماعيل بن أبان، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن يعقوب.

٤- وقوله: ((وفي الصحيح من حديث أنس يرفعه: أعلمُ أُمتي بالحلال والحرام معاذ بن جبل))[5]، وقد عقب على هذا الحديث وحكمه الدكتور بشار عواد قائلا: ((هو صحيح ولكن ليس في شيء من الصحيحين وانظر تخريجه في تعليقنا على سنن ابن ماجه برقم (١٥٤).))[6].

٥- وقوله: ((وروى الأعمش عن عمرو بن مُرَّة عن خيثمة قال: كان أبو الدرداء يُصلح قدراً له فوقعت على وجهها فجعلت تُسبِّح فقال: يا سلمان تعال إلى ما لم يسمع أبوك مثله قطُّ فجاء سلمان وسكن الصوت فأخبره فقال سلمان: لو لم تَصِح لرأيت أو لسمعت من آيات الله الكبرى. حديث صحيح))[7].

---

[1] صحيح ابن حبان – النوع الثالث والأربعون – القسم الثاني – فصل في الموت وما يتعلق به –رقم الحديث (٣٠٨٥).

[2] تاريخ الإسلام: ١/ ٧٧٨.

[3] مسند الإمام أحمد: ٣/ ٥٠٠، رقم الحديث (٢٠٧٤).

[4] صحيح البخاري – كتاب الجمعة – باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أمَّا بعدُ، رقم الحديث (٩٢٧)، وكتاب المناقب – باب علامات النبوة في الإسلام، رقم الحديث (٣٦٢٨)، وكتاب مناقب الأنصار – باب قول النبي – ﷺ –: اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم، رقم الحديث (٣٨٠٠).

[5] تاريخ الإسلام: ٢/ ١٠٢.

[6] المصدر نفسه.

[7] المصدر نفسه: ٢/ ٢١٧.

وهذا الأثر الموقوف رواه اللالكائي[1]، وابن عساكر[2]. وعقب الدكتور بشار عواد على هذا الحديث قائلاً: ((إن كان خيثمة بن عبد الرحمن الأشجعي سمعه من أبي الدرداء فإنه لم يسمع من ابن مسعود، وقد توفيا في السنة نفسها))[3].

وتنظر المواضع الأخرى الكثيرة التي حكم فيها الحافظ الذهبي على الحديث بصحة المتن والسند معاً في تاريخ الإسلام[4].

ثالثاً: الحكم بصحة السند فقط:

حكم الحافظ الذهبي في مواضع من كتابه تاريخ الإسلام على الحديث بصحة السند دون المتن وسأذكر أربعة مواضع من تلك الأحكام من أجل بيان نقد السند عنده، ودقته في حكمه النقدي، ومن تلك الأحكام ما يأتي:

١- قوله: ((وقال يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان بن جابر، قال: أقام رسول الله ﷺ بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة، أخرجه أبو داود، وإسناده صحيح))[5]. وقال أبو داود عقبه: ((غير معمر يرسله لا يسنده))[6]. وقال البيهقي: ((غير محفوظ وقد رواه علي بن المبارك وغيره عن يحيى مرسلاً وليس فيه ذكر جابر))[7]. وقال ابن حجر: ((رواته ثقات إلا أنه اختلف في وصله))[8]. وصححه الألباني[9]. وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: ((إسناده صحيح على شرط الشيخين))[10]. والحديث أعله الحافظ الدارقطني بالإرسال

---

(١) كرامات أولياء الله عز وجل مطبوع مع شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ٢/ ٤١٤، رقم الأثر (١٠٥).

(٢) تاريخ دمشق: ٤٧/ ١٥٥.

(٣) تاريخ الإسلام: ٢/ ٢١٧.

(٤) ينظر على سبيل المثال: تاريخ الإسلام: ١/ ٦٠، ٢١٢، ٢٨١، ٣٧٠، ٣٩٦، ٥١٨، ٦٠٥، ٢/ ٢٩، ٦٥، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٦٤، ٣٥٥، ٣٨١.

(٥) تاريخ الإسلام: ١/ ٤٣٢.

(٦) سنن أبي داود - كتاب صلاة السفر - باب إذا أقام بأرض العدو يقصر - رقم الحديث (١٢٣٥).

(٧) معرفة السنن والآثار: ٢/ ٤٣٥.

(٨) بلوغ المرام: ١٣٦.

(٩) إرواء الغليل: ٣/ ٢٣ رقم الحديث (٥٧٤).

(١٠) مسند الإمام أحمد: ٢٢/ ٤٤، رقم الحديث (١٤١٣٩).

والانقطاع وأن علي بن المبارك وغيره من الحفاظ رووه عن يحيى بن أبي كثير عن ابن ثوبان مرسلاً[1].

٢- وقوله: ((وقال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: نعم الرجل أبو بكر نعم الرجل عمر نعم الرجل أُسيد بن الحُضَير وذكر جماعة. أخرجه الترمذي بإسنادٍ صحيح))[2].

وقال الدكتور بشار عواد معلقاً على الحديث: ((ينظر جامع الترمذي رقم الحديث (٣٧٩٥) وقال: (هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث سهيل)، وتمام تخريجه في تعليقنا عليه وإنما اقتصر على تحسينه والله أعلم لغرابة متنه وللاختلاف في وصله وإرساله فقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: ١٢/ ١١ - ١٢ و ١٣٦ - ١٣٧ من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه مرسلاً))[3].

٣- وقوله: ((وقال الشعبي: سمعت ابن الزبير يقول: ورب هذا البيت إن الحكم بن أبي العاص وولده ملعونون على لسان محمد ﷺ إسناده صحيح))[4].

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد عن عبد الرزاق، أخبرنا ابن عيينة عن إسماعيل ابن أبي خالد عن الشعبي، ولفظه: ((سمعت عبد الله بن الزبير، وهو مستند إلى الكعبة، وهو يقول: وربِّ هذه الكعبة، لقد لعن رسول الله ﷺ فلاناً وما ولد من صُلْبه))[5]، والحديث إسناده كما قال الحافظ الذهبي، وأخرجه البزار في زوائده[6] من طريق عبد الرزاق بهذا الإسناد، وقال الهيثمي: رواه أحمد والبزار ورجال أحمد رجال الصحيح[7].

---

[1] العلل: ٥/ ٢٢٠
[2] تاريخ الإسلام: ٢/ ١١٥.
[3] المصدر نفسه.
[4] تاريخ الإسلام: ٢/ ٢٠٠.
[5] مسند الإمام أحمد: ٢٦/ ٥١، رقم الحديث (١٦١٢٨).
[6] زوائد البزار، رقم الحديث (١٦٢٣).
[7] مجمع الزوائد: ٥/ ٢٤١.

٤- وقوله: ((وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ عمّار ما عرض عليه أمران إلا اختار أرشدهما. أخرجه النسائي والترمذي، وإسناده صحيح))[١].

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد[٢]، وابن ماجه[٣]، والحاكم[٤]، والخطيب البغدادي[٥]، من طريق عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن يسار عن عائشة به، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: ((إسناده صحيح على شرط مسلم، عبد الله بن حبيب - وهو ابن أبي ثابت - من رجاله، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين ... قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد العزيز بن سياه. قلنا: قد تابعه عبد الله بن حبيب عند أحمد كما هو ظاهر...))[٦].

وتنظر نظائر هذه المسألة في تصحيح الحافظ الذهبي لسند الحديث فقط في تاريخ الإسلام[٧].

رابعاً: الحكم بالصحة مع الغرابة:

جمع الحافظ الذهبي في حكمه النقدي على بعض الأحاديث بين وصفي الصحة والغرابة، وهذه الغرابة لا تنافي صحة الحديث، ومن الأمثلة على ذلك:

١- قوله: ((وقال أبو حفص بن العلاء المازني - واسمه عمر - عن نافع عن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان يخطب إلى جذع، فلما وضع له المنبر حنَّ إليه حتى أتاهُ فمسحه فسكن. أخرجه البخاري عن ابن مثنى عن يحيى بن كثير عنه، وهو من غرائب الصحيح))[٨]. وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - هذا رواه البخاري[٩]،

---

[١] تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٢٥، وتنظر سنن النسائي الكبرى، رقم الحديث (٨٢٧٦)، وجامع الترمذي - كتاب المناقب - باب مناقب عمار بن ياسر - رقم الحديث (٣٧٩٩).

[٢] مسند الإمام أحمد: ٤١/ ٣٢٢، رقم الحديث (٢٤٨٢٠).

[٣] سنن ابن ماجه - كتاب المقدمة - فضل عمار بن ياسر - رقم الحديث (١٤٨).

[٤] المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٣٨٨.

[٥] تاريخ مدينة السلام: ١٣/ ١٦٨.

[٦] مسند الإمام أحمد: ٤١/ ٣٢٢، رقم الحديث (٢٤٨٢٠).

[٧] ينظر على سبيل المثال: تاريخ الإسلام: ١/ ٥٩٧، ٧٦٧، ٧٨٢، ٨٣٢، ٢/ ٢٠٥، ٢٣١، ٥٠٧، ٥٠٨، ٦/ ٢٠٣ - ٢٠٤، ٨/ ٢٩١.

[٨] تاريخ الإسلام: ١٦٩٤.

[٩] صحيح البخاري - كتاب المناقب - باب علامات النبوة في الإسلام، رقم الحديث (٣٥٨٣).

والترمذي أيضاً، وقال بعد روايته: ((حديث ابن عمر حديث حسن غريب صحيح))[1]، ويبدو أنه استفاد هذا الحكم النقدي من أبي عيسى الترمذي.

٢- وقوله: ((وقال علي بن عاصم وخالد بن عبد الله: حدثنا حميد عن أنس قال: استحمل أعرابي رسول الله ﷺ فقال: أنا أحملك على ولد الناقة فقال: وما أصنع بولد ناقة يا رسول الله ؟ فقال: وهل تلد الإبل إلا النوق ؟ صحيح غريب))[2].

والحديث رواه الترمذي[3]، وأبو داود[4]، وأحمد[5]، وأبو يعلى[6]، والبخاري في الأدب المفرد[7].

وقد سبق الترمذي حكم الذهبي هذا فقد قال بعد روايته الحديث: ((هذا حديث حسن صحيحٌ غريب))[8].

٣- وقوله: ((وقال مغيرة عن الشعبي أن عائشة قالت: لا ينبغي لأحدٍ أن يبغض أُسامة بعدما سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: من كان يحب الله ورسوله فليحب أسامة. هذا صحيح غريب))[9].

وقد عقب الدكتور بشار عواد على هذا الحديث قائلاً: ((أخرجه أحمد: ٦/ ١٥٦ من طريق الشعبي وإسناده ضعيف؛ لانقطاعه فإن الشعبي لم يسمع من عائشة))[10].

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: ((صحيح لغيره وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه فإن الشعبي – وهو عامر بن شراحيل –لم يسمع من عائشة وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين زائدة: هو ابن قدامة ومغيرة: هو ابن مقسم الضبي، وهو في فضائل الصحابة للإمام أحمد (١٥٢٧) ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق:

---

[1] جامع الترمذي – كتاب الجمعة – باب ما جاء في الخطبة على المنبر، رقم الحديث (٥٠٥).
[2] تاريخ الإسلام: ١/ ٧٧٤.
[3] جامع الترمذي – كتاب البر والصلة – باب ما جاء في المزاح – رقم الحديث (١٩٩١).
[4] سنن أبي داود – كتاب الأدب – باب ما جاء في المزاح – رقم الحديث (٤٩٩٨).
[5] مسند الإمام أحمد: ٢١/ ٣٢٢ رقم الحديث (١٣٨١٧).
[6] مسند أبي يعلى، رقم الحديث (٣٧٧٦).
[7] الأدب المفرد مع فضل الله الصمد: ١/ ٣٥٩ – ٣٦٠، رقم الحديث (٢٦٨).
[8] جامع الترمذي – كتاب البر والصلة – باب ما جاء في المزاح – رقم الحديث (١٩٩١).
[9] تاريخ الإسلام: ٢/ ٤٧٤.
[10] المصدر نفسه.

٢/ ٦٨٤ (مصورة دار البشير) بهذا الإسناد وأخرجه ابن أبي شيبة: ١٢/ ١٣٨ عن حسين بن علي بهذا الإسناد وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٢/ ٦٨٤ من طريق أبي عوانة عن مغيرة به وأورده الهيثمي في المجمع: ٩/ ٢٨٦ وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح وله شاهد من حديث فاطمة بن قيس عند مسلم (٢٩٤٢) (١١٩) في سياق قصة الجساسة وفيه: (من أحبني فليحب أسامة...).))[1].

وقول الحافظ الذهبي صحيح غريب فيه نظر؛ لأن غرابته تزيل صحته للانقطاع المذكور؛ ولأنه يصح بغيره.

وتنظر المواضع الثلاثة الأخرى عند الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام[2].

خامساً: الحكم بالصحة عند من يشترطها:

حكم الحافظ الذهبي على حديث بالصحة على شرط الإمام مسلم فقال: ((قال حماد ابن سلمة عن عمار بن أبي عمار، قال: كنتُ عند ابن عباس، وعنده يهودي فقرأ: ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)) [المائدة٣] الآية، فقال اليهودي: لو نزلت علينا لاتخذنا يومها عيداً، فقال ابن عباس: فإنها نزلت في يوم جمعة يوم عرفة. صحيح على شرط مسلم))[3].

وهذا الحديث رواه الترمذي وقال بعد روايته له: ((هذا حديث حسن غريب من حديث ابن عباس))[4]، وأخرجه أيضاً البيهقي[5].

(١) مسند الإمام أحمد: ٤٢/ ١٣٣، رقم الحديث (٢٥٢٣٤).
(٢) تاريخ الإسلام: ١/ ٧٧٧، ٢/ ٩ - ١٠، ٦٢٦ - ٦٢٧.
(٣) المصدر نفسه: ١/ ٤٧٤.
(٤) جامع الترمذي - كتاب التفسير- تفسير سورة المائدة، رقم الحديث (٣٠٤٤).
(٥) دلائل النبوة: ٥/ ٤٤٦.

المبحث الثاني
الحكم على الحديث بالحسن

ويشتمل على المسائل الآتية:

أولاً: الحكم على الحديث بالحسن سنداً ومتناً

ثانياً: الحكم على الحديث بحسن الإسناد فقط

ثالثاً: الحكم على الحديث بالحسن القريب من الصحة

رابعاً: الحكم على الحديث بالإسناد القريب من الحسن

أولاً: الحكم على الحديث بالحسن سنداً ومتناً:

حكم الحافظ الذهبي من خلال نقده الحديثي على مجموعة من الأحاديث بالحسن وسأذكر خمسة أحاديث منها لبيان أحكامه النقدية وهي:

١- قوله: ((وقال أيمن بن نابل: حدثني قدامة بن عبد الله قال: رأيت رسول الله ﷺيرمي جمرة العقبة على ناقة حمراء وفي رواية صهباء لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك. حديث حسن))[١].

والحديث رواه الإمام أحمد[٢]، وغيره[٣]، وقد حكم الشيخ شعيب الأرنؤوط عليه بحسن السند[٤]، مع أن الإمام الترمذي قد صححه[٥].

٢- وقوله: ((قال الثوري وغيره عن أبي إسحاق عن ناجية بن كعب عن علي - رضي الله عنه - قال: لما مات أبو طالب أتيت النبي ﷺ فقلتُ: إنَّ عمك الشيخ الضال قد مات قال: اذهب فوارِ أباك ولا تحدثن شيئاً حتى تأتيني فأتيتهُ فأمرني فاغتسلت ثم دعا لي بدعوات ما يسرُّني أنَّ لي بهن ما على الأرض من شيء. ورواه الطيالسي في مسنده عن شعبة عن أبي إسحاق فزاد بعد: اذهب فواره فقلتُ: إنه مات مشركاً. قال: اذهب فواره وفي حديثه تصريح السماع من ناجية قال: شهدتُ علياً يقول وهذا حديث حسن متصل))[٦].

وقد تعقب ذلك الدكتور بشار عواد قائلاً: ((كذا قال لحسن ظنه بناجية بن كعب الأسدي فقد وثَّقه ابن حجر وليس الأمر كذلك فهو ضعيف يعتبر به في المتابعات

---

[١] تاريخ الإسلام: ١/ ٤٧٢ - ٤٧٣ و ٧٩٤.

[٢] مسند الإمام أحمد: ٢٤/ ١٣٦ - ١٤٠ رقم (١٥٤١٠) و (١٥٤١١)، و (١٥٤١٢)، و (١٥٤١٣)، و (١٥٤١٤)، و (١٥٤١٥).

[٣] تُنظر سنن الدارمي (١٩٠٧) وجامع الترمذي (٩٠٣) وسنن النسائي: ٥/ ١٩٠٧، وسنن ابن ماجه (٣٠٣٥)، والمسند الجامع: ١٤/ ٥٠٤ - ٥٠٥ رقم (١١١٨٢).

[٤] مسند الإمام أحمد: ٢٤/ ١٣٦ رقم (١٥٤١٠).

[٥] جامع الترمذي – كتاب الحج – باب ما جاء في كراهية طرد الناس عند رمي الجمار، رقم الحديث (٩٠٣).

[٦] تاريخ الإسلام: ١/ ٦١٣.

والشواهد حسب كما حققناه في تحرير أحكام التقريب ولذلك ضعَّف البيهقي هذا الحديث في السنن وتبعه الإمام النووي في المجموع فضَّعفه أيضاً: ٥/ ١٤٤))[1].

وقال الدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الأرنؤوط في الراوي ناجية بن كعب الأسدي: ((مقبول في أحسن أحواله فقد جهله ابن المديني وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: (كان شيخاً صالحاً إلا أن في حديثه تخليطاً لا يشبه حديث أقرانه الثقات عن علي فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد) وقال أبو حاتم: شيخ وقال ابن معين: صالح والوحيد الذي وثَّقه هو العجلي وهو معروف بتساهله في توثيق الكوفيين بحيث لا يعتدُّ به إذا انفرد))[2].

٣- وقوله: ((وقال ليث بن أبي سُلَيم عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: إن لي وزيرين من أهل السماء، ووزيرين من أهل الأرض، فوزيراي من أهل السماء جبريل، وميكائيل، ووزيراي من أهل الأرض أبو بكر وعمر. وروي نحوه من وجهين عن أبي سعيد الخدري، قال الترمذي في حديث أبي سعيد: حديث حسن[3]، قلتُ: وكذلك حديث ابن عباس حسن[4]، وعن محمد ابن ثابت البناني عن أبيه عن أنس[5]، نحوه))[6]، فكأن الحافظ الذهبي قد تبع في ذلك الترمذي، ومفهوم الحسن عند الترمذي غير ما عند المتأخرين، والحديث ضعيف من جميع طرقه.

٤- وقوله: ((وقال عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى نخيل امرأة من الأنصار فقال: يطلعُ عليكم رجلٌ من أهل الجنة فطلع أبو بكر فبشرناه ثم قال: يطلعُ عليكم رجل من أهل الجنة فطلع عمر فبشرناه

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تحرير تقريب التهذيب: ٤/ ٦، رقم الترجمة (٧٠٦٥).

(٣) قال الدكتور بشار عواد: ((ينظر جامع الترمذي برقم (٣٦٨٠)، وقد تفرد بروايته عطية العوفي، وهو ضعيف، وفيه تلبد بن سليمان، وهو ضعيف أيضاً)) تاريخ الإسلام: ٢/ ١٣٩ - ١٤٠.

(٤) وقال الدكتور بشار: ((قلت: وهذا فيه نظر، فإنه من رواية ليث بن أبي سُليم بن زنيم، وهو ضعيف)) المصدر نفسه.

(٥) وقال الدكتور بشار أيضاً: ((وهذا ضعيف أيضاً، فإن محمد بن ثابت البناني مجمع على ضعفه))، المصدر نفسه.

(٦) تاريخ الإسلام: ٢/ ١٣٩ - ١٤٠.

ثم قال: يطلع عليكم رجل من أهل الجنة: وجعل ينظر من النخل ويقول: اللهم إن شئت جعلته علياً فطلع عليٌّ - رضي الله عنه - حديث حسن))[1].

والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده[2].

والحاكم[3]، وقال الدكتور بشار عواد معروف: ((وفي إسناده عبد الله بن محمد ابن عقيل لا يحتمل تفرده، وقد تفرد به))[4].

وقال عنه ابن حجر: ((صدوق في حديثه لين))[5]، ورد ذلك محررا التقريب بقولهما: ((بل ضعيف يعتبر به ضعَّفه مالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان فلم يرويا عنه وضعفه يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبة وسفيان ابن عيينة، ومحمد بن سعد والجوزجاني وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والنسائي، وابن خزيمة وأبو داود وابن حبان والدارقطني وما حسَّن الرأي فيه سوى الترمذي وشيخه البخاري فقال الأول: صدوق وقال الثاني: مقارب الحديث))[6].

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في حكمه على حديث جابر المتقدم: ((إسناده محتمل للتحسين من أجل عبد الله بن محمد بن عقيل، ومن دونه ثقات من رجال الشيخين))[7]، وكيف يحتمل التحسين والحديث تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل ؟

٥- وقوله: ((وقال أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه: أخبرني أسامة: أن علياً قال: يا رسول الله أيُّ أهلك أحبُّ إليك ؟ قال: فاطمة، قال: إنما أسألك عن الرجال، قال: مَن أنعمَ الله عليه، وأنعمتُ عليه، أسامة بن زيد، قال: ثم من ؟ قال: ثم أنت. وهذا حديث حسن))[8].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٦١.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٢٢/ ٤١٦، رقم الحديث (١٤٥٥٠).

(٣) المستدرك على الصحيحين: ٣/ ١٣٦.

(٤) تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٦١.

(٥) تقريب التهذيب مع التحرير: ٢/ ٢٦٤، رقم الترجمة (٣٥٩٢).

(٦) تحرير تقريب التهذيب: ٢/ ٢٦٤ رقم الترجمة (٣٥٩٢).

(٧) مسند الإمام أحمد: ٢٢/ ٤١٦، رقم الحديث (١٤٥٥٠).

(٨) تاريخ الإسلام: ٢/ ٤٧٤.

والحديث رواه الترمذي[1]، وأبو داود الطيالسي[2]، والبزار[3]، والطبراني[4]، والحاكم[5]، وعلق الدكتور بشار عواد على حكم الذهبي قائلاً: ((كذا قال هنا، وهي عبارة الترمذي، وقال في تلخيصه لمستدرك الحاكم: (عمر ضعيف)، وهو كذلك إلا إذا توبع كما بيناه في تحرير التقريب؛ ولم يتابع))[6].

وقال الحافظ ابن حجر في الراوي عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري: ((صدوق يخطئ))[7]، ورد عليه محررا التقريب بقولهما: ((بل ضعيف يعتبر به، فقد ضعَّفه شعبة، وابن المديني، وابن معين، والنسائي، وابن خزيمة، والجوزجاني، وابن سعد، وقال أبو حاتم: هو عندي صالح صدوق في الأصل ليس بذاك القوي يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال البخاري: صدوق إلا أنه يخالف في بعض حديثه، وقال ابن عدي: متماسك الحديث لا بأس به، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات))[8].

ومثل هذا الراوي إذا تفرد لا يقبل تفرده.

وتنظر نظائر هذا المبحث عند الحافظ الذهبي في تاريخه[9].

ثانياً: الحكم على الحديث بحسن الإسناد فقط:

حكم الحافظ الذهبي من خلال نقده الحديثي على مجموعة من المرويات بحسن الإسناد، وسأذكر من تلك المرويات خمسة أحاديث وهي:

١- قوله: ((وقال زمعة بن صالح عن أبي حازم عن سهل بن سعد، قال: توفي رسول الله ﷺ وله جُبَّة صوفٍ في الحياكة. إسناده صالح))[10]، وهذا الحديث

---

(١) جامع الترمذي – كتاب المناقب – باب مناقب أسامة بن زيد – رضي الله عنهما – رقم الحديث، (٣٨١٩).

(٢) مسند أبي داود الطيالسي: ١/ ٣٥٠، رقم الحديث (٦٦٨).

(٣) البحر الزخار: ٧/ ١٠٣، رقم الحديث (٢٢٨٠).

(٤) المعجم الكبير: ١/ ١٦٠، رقم الحديث (٣٧٣).

(٥) المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٥٩٦.

(٦) تاريخ الإسلام: ٢/ ٤٧٤.

(٧) تقريب التهذيب مع التحرير: ٣/ ٧٤، رقم الترجمة (٤٩١٠).

(٨) تحرير تقريب التهذيب: ٣/ ٧٤، رقم الترجمة (٤٩١٠).

(٩) ينظر على سبيل المثال تاريخ الإسلام:١/ ٣٥٥، ٣٧١، ٤٢٥ – ٤٢٦، ٤٧٣، ٥١٦، ٢/ ٣٥٦، ٥٠٨، ٥٤٥.

(١٠) تاريخ الإسلام: ١/ ٨٣٨.

رواه أبو داود الطيالسي[1]، والطبراني[2]، وقال الهيثمي: ((رواه الطبراني، وفيه زمعة بن صالح، وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجاله ثقات))[3]، وأكثر المحدثين ذهبوا إلى تضعيف زمعة بن صالح[4]، وقال ابن حجر في التقريب: ((ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون))[5]، وقال الدكتور بشار عواد: ((هو بيِّن الأمر في الضعفاء))[6].

٢- وقوله: ((وقال السُّدي عن عبد خير عن علي قال: أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر كان أول من جمع القرآن بين اللوحين. إسناده حسن))[7]، وهذا الحديث الموقوف رواه ابن أبي شيبة[8]، والإمام أحمد[9]، وأبو نُعيم[10]، وابن عساكر[11]، وقال الحافظ ابن كثير: ((إسناده صحيح))[12].

٣- وقوله في ترجمة طلحة بن عبيد الله - رضي الله عنه -: ((روى الترمذي بإسناد حسن أن رسول الله ﷺ قال يوم أُحُد: أوجب طلحة))[13].

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده[14]، وفي فضائل الصحابة[15]، وابن أبي

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي: ١/ ٥٣٨، رقم الحديث (١٠٤٥).

(٢) المعجم الكبير: ٦/ ٢١٩، رقم الحديث (٥٩١٩)، و (٥٩٢٠).

(٣) مجمع الزوائد: ٥/ ١٣١.

(٤) ينظر تهذيب الكمال: ٩/ ٣٨٦ - ٣٨٩، رقم الترجمة (٢٠٠٣)، وميزان الاعتدال: ٣/ ١١٨ - ١١٩، رقم الترجمة (٢٩٠٧).

(٥) تقريب التهذيب مع التحرير: ١/ ٤١٨، رقم الترجمة (٢٠٣٥).

(٦) تهذيب الكمال: ٩/ ٣٨٩، رقم الترجمة (٢٠٠٣).

(٧) تاريخ الإسلام: ٢/ ٦٨.

(٨) المصنف: ٧/ ١٩٦، ٨/ ٣٢٧.

(٩) فضائل الصحابة: ١/ ٢٣٠، رقم الحديث (٢٨٠).

(١٠) معرفة الصحابة: ١/ ٣٢، رقم الحديث (١٠٦).

(١١) تاريخ دمشق: ٣٠/ ٣٨٠.

(١٢) تفسير القرآن العظيم: ١/ ٤.

(١٣) تاريخ الإسلام: ٢/ ٢٩٣.

(١٤) مسند الإمام أحمد: ٣/ ٣٣، رقم الحديث (١٤١٧).

(١٥) فضائل الصحابة: ٢/ ٩٢٩ - ٩٣٠، رقم الحديث (١٢٨٨) و (١٢٩٠).

شيبة[1]، وابن سعد[2]، وأبو عيسى الترمذي في جامعه وقال: ((هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق))[3].

وقال الترمذي بعد إخراجه في الموضع الثاني من جامعه: ((هذا حديث حسن صحيح غريب))[4]، ورواه الترمذي أيضاً في كتاب الشمائل[5]، والحاكم[6]، والبيهقي في السنن الكبرى[7]، ودلائل النبوة[8]، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: ((إسناده حسن فقد صرَّح ابن إسحاق بالتحديث، وهو صدوق حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات))[9].

٤- وقوله: ((وقال الثوري عن الأسود بن قيس بن عمرو بن سفيان قال: لما ظهر عليٌّ يوم الجمل قال: أيُّها الناس إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئاً حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر فأقام واستقام حتى مضى لسبيله ثم إن أبا بكر رأى من الرأي أن يستخلف عمر فأقام واستقام حتى ضرب الدين بجرانه ثم إن أقواماً طلبوا الدنيا فكانت أمورٌ يقضي الله فيها. إسناده حسن))[10]، وهذا الحديث رواه الإمام أحمد[11]، والبيهقي[12]، والعقيلي[13]، وابن أبي عاصم[14]، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: ((إسناده ضعيف لجهالة الرجل

---

[1] المصنف: ١٢/ ٩١.

[2] الطبقات الكبرى: ٣/ ٢١٨.

[3] جامع الترمذي - كتاب الجهاد - باب ما جاء في الدرع - رقم الحديث (١٦٩٢)، وفي كتاب - المناقب - باب مناقب طلحة بن عبيد الله - رضي الله عنه - رقم الحديث (٣٧٣٨).

[4] جامع الترمذي - كتاب المناقب - باب مناقب طلحة بن عبيد الله - رضي الله عنه -، رقم الحديث (٣٧٣٨).

[5] الشمائل: (١١٠).

[6] المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٣٧٣ - ٣٧٤.

[7] السنن الكبرى: ٦/ ٣٧٠، ٩/ ٤٦.

[8] دلائل النبوة: ٣/ ٢٣٨.

[9] مسند الإمام أحمد: ٣/ ٣٣، رقم الحديث (١٤١٧).

[10] تاريخ الإسلام: ١/ ٨٣٤.

[11] مسند الإمام أحمد: ٢/ ٢٤٤، رقم الحديث (٩٢١).

[12] دلائل النبوة: ٧/ ٢٢٣.

[13] الضعفاء: ١/ ١٧٨.

[14] السنة لابن أبي عاصم: ٢/ ٥٧٥، رقم الحديث (١٢١٨).

الذي روى عن علي وأخرجه ابن أبي عاصم (١٢١٨) والعقيلي في الضعفاء: ١/ ١٧٨ من طريق الضحاك بن مخلد عن سفيان الثوري عن الأسود بن قيس عن سعيد بن عمرو عن أبيه قال: خطب عليٌّ.... فذكره وسعيد بن عمرو إن كان هو ابن سعيد بن العاص الأُموي – الذي يروي أبوه عن علي – فالإسناد صحيح وإن كان هو ابن سفيان الثقفي – كما سمي عند العقيلي – فالإسناد ضعيف لكن لا تعرف لعمرو بن سفيان الثقفي عن علي رواية))[1]، وسئل الحافظ الدارقطني عن هذا الحديث فقال: ((هو حديث يرويه الأسود بن قيس واختلف عنه، فرواهُ أبو داود الحفري عن عصام بن النعمان – وهو ابن أبي خالد ابن أخي إسماعيل بن أبي خالد – عن الثوري عن الأسود بن قيس عن عمرو بن سفيان عن علي، وخالفه أبو عاصم، فرواه عن الثوري، عن الأسود ابن قيس عن سعيد بن عمرو بن سفيان عن أبيه، ورواه يحيى بن يمان عن الثوري عن الأسود بن قيس عن سفيان بن عمرو أو عمرو بن سفيان، ورواه عبد الصمد بن حسَّان عن الثوري فلم يقم الإسناد، وقال: سفيان عن رجل عن الأسود عن علي، ورواه أبو يحيى الحماني وعبد الرزاق عن الثوري عن الأسود بن قيس عن رجل لم يسم عن علي، وكذلك رواه شريك عن الأسود بن قيس عن شيخ غير مسمى عن علي، ورواه عبثر عن الثوري عن سوار عن الأسود ابن قيس عن أبيه عن عليّ، ورواه مروان الفزاري عن مساور شيخ له عن عمرو بن سفيان مرسلاً عن علي والثوري – رحمه الله – كان يضطرب فيه ولم يثبت إسناده))[2].

٥- وقوله: ((وقال ابن إسحاق: حدثني المطلب بن عبد الله بن قيس بن مخرمة عن أبيه عن جده قيس بن مخرمة بن عبد المطلب، قال: ولدتُّ أنا ورسول الله ﷺ عام الفيل كنَّا لِدْينِ. أخرجه الترمذي، وإسناده حسن))[3]، فكأنه تابع الإمام الترمذي الذي نصَّ على تحسينه بقوله: ((هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا

[1] مسند الإمام أحمد: ٢/ ٢٤٤ - ٢٤٥ رقم الحديث (٩٢١).
[2] العلل: ٤/ ٨٤ - ٨٦، رقم السؤال (٤٤٢).
[3] تاريخ الإسلام: ١/ ٤٨٢ - ٤٨٣.

من حديث محمد بن إسحاق))[1]، والحديث رواه أحمد[2]، والبخاري في تاريخه[3]، ويعقوب بن سفيان[4]، والطبراني[5]، والحاكم[6]، وقد ثبتت ولادته ﷺ عن غير واحدٍ من الصحابة ومن بعدهم، وقال خليفة بن خياط: ((إنه المجتمع عليه))[7].

وتنظر نظائر هذه المسألة عند الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام[8].

ثالثاً: الحكم على الحديث بالحسن القريب من الصحة:

ومثال ذلك قول الحافظ الذهبي: ((قال المسعودي عن عَمْرو بن مرَّة عن إبراهيم عن علقمة قال: اضطجع النبي ﷺ على حصير فأثر بجلده، فجعلت أمسحه عنه، وأقول: بأبي وأمي ألا آذنتنا فنبسط لك ؟ قال: مالي وللدنيا إنما أنا والدنيا كراكب استظل تحت شجرة ثم راح وتركها. هذا حديث حسن قريب من الصحة))[9].

وحكم الحافظ الذهبي على هذا الحديث مصيب، فقد قال أبو عيسى الترمذي بعد أن أخرجه من طريق زيد بن الحباب عن المسعودي به: ((حسن صحيح))[10]، والظاهر أن الحافظ الذهبي إنما اقتصر على تحسينه لحال اختلاط المسعودي، ولكن رواه أربعة رواة عن المسعودي، ومنهم من سمع منه قبل الاختلاط مثل جعفر بن عون عند الحاكم[11]، وقد فصَّل تخريجه كل من الدكتور بشار عواد معروف في تعليقه على جامع الترمذي[12]، والشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند الإمام أحمد[13].

---

(1) جامع الترمذي – كتاب المناقب – باب ما جاء في ميلاد النبي ﷺ رقم الحديث (٣٦١٩).
(2) مسند الإمام أحمد: ٢٩/ ٤٢٢ – ٤٢٣، رقم الحديث (١٧٨٩١).
(3) التاريخ الكبير: ٧/ ١٤٥.
(4) المعرفة والتاريخ: ١/ ٢٩٦.
(5) المعجم الكبير: ١٨/ ٢٨٧ – ٢٨٨، رقم الحديث (٨٧٢) و (٨٧٣).
(6) المستدرك على الصحيحين: ٢/ ٦٠٣.
(7) تاريخ خليفة: ٥٣.
(8) ينظر على سبيل المثال: تاريخ الإسلام: ١/ ٤٨٦، ٥١٩، ٦٢٦، ٧٦٤، ٢/ ٣٧، ٤/ ١١٣٢.
(9) تاريخ الإسلام: ١/ ٧٦٤ – ٧٦٥.
(10) جامع الترمذي – كتاب الزهد –، رقم الحديث (٢٣٧٧).
(11) المستدرك على الصحيحين: ٤/ ٣١٠.
(12) الجامع الكبير – كتاب الزهد – رقم الحديث (٢٣٧٧).
(13) مسند الإمام أحمد: ٦/ ٢٤٢ – ٢٤٣، رقم الحديث (٣٧٠٩).

رابعاً: الحكم على الحديث بالإسناد القريب من الحسن:

ومثاله قول الحافظ الذهبي: ((قال مبارك بن فضالة عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ إني لأمزح ولا أقول إلا حقا. إسناده قريب من الحسن))[1].. وهذا الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير[2]، والأوسط[3]، والصغير[4].

وقال الهيثمي: ((رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه من لم أعرفه))[5]، وقال أيضاً: ((رواه الطبراني في الصغير وإسناده حسن))[6].

---

(1) تاريخ الإسلام: ١/ ٧٧٣.

(2) المعجم الكبير: ١٥/ ٢١٤.

(3) المعجم الأوسط: ١/ ٢٩٨، رقم الحديث (٩٩٥)، و ٧/ ٣٢، رقم الحديث (٦٧٦٤).

(4) المعجم الصغير: ٢/ ٧، باب الميم، من اسمه محمد.

(5) مجمع الزوائد: ٨/ ٨٩.

(6) المصدر نفسه.

المبحث الثالث
الحكم على الحديث بالضعف

ويشتمل على المسائل الآتية:

أولاً: التضعيف بسبب النكارة

ثانياً: التضعيف بسبب الإرسال

ثالثاً: التضعيف بسبب الانقطاع

رابعاً: التضعيف بسبب الغرابة

خامساً: التضعيف بسبب الجهالة

سادساً: التضعيف بسبب الإعضال

سابعاً: التضعيف بسبب التدليس

ثامناً: التضعيف بسبب الاضطراب

تاسعاً: التضعيف بسبب الوضع

أولاً: التضعيف بسبب النكارة:

المنكر عند الحافظ الذهبي هو (ما تفرد الراوي الضعيف به، وقد يعدُّ تفرد الصدوق منكراً))[1]، وأكثر سبب ضعف به الحافظ الذهبي الأحاديث في كتاب تاريخ الإسلام هي النكارة، ومن هذه الأحاديث ما يأتي:

١- في حديث قصة بحيرا الراهب ذكر الحافظ الذهبي أطول نقد حديثي دال على قوة نقده ومتانة بحثه وعلمه فقد قال بعد ذكره الرواية[2]: ((تفرَّد به قراد واسمه عبد الرحمن بن غزوان ثقة احتج به البخاري والنسائي ورواه الناس عن قراد وحسَّنه الترمذي وهو حديث منكر جداً وأين كان أبو بكر ؟ كان ابن عشر سنين فإنه أصغر من رسول الله ﷺ بسنتين ونصف وأين كان بلال في هذا الوقت ؟ فإن أبا بكر لم يشتره إلا بعد المبعث ولم يكن ولد بعد، وأيضاً فإذا كان عليه غمامة تظله كيف يتصور أن يميل فيء الشجرة ؟ لأن ظل الغمامة يعدم فيء الشجرة التي نزل تحتها، ولم نر النبيﷺ ذكر أبا طالب قط بقول الراهب ولا تذاكرته قريش، ولا حكته أولئك الأشياخ مع توفر هممهم، ودواعيهم على حكاية مثل ذلك فلو وقع لاشتهر بينهم أيَّما اشتهارٍ ولبقي عنده ﷺ حِسٌّ من النبوة ولما أنكر مجيء الوحي إليه أولاً بغار حراء، وأتى خديجة خائفاً على عقله، ولما ذهب إلى شواهق الجبال ليرمي نفسه ﷺ وأيضاً فلو أثَّر هذا الخوف في أبي طالب ورده كيف تطيبُ نفسهُ أن يمكنه من السفر إلى الشام تاجراً لخديجة ؟ وفي الحديث ألفاظ منكرة تشبه ألفاظ الطرقية مع أن ابن عائذ روى معناه في مغازيه دون قوله: ((وبعث معه أبو بكر بلالاً)) إلى آخره فقال: حدثنا الوليد ابن مسلم قال: أخبرني أبو داود سليمان بن موسى فذكره بمعناه.))[3].

٢- وقال الحافظ الذهبي: ((روى ابن فضيل عن الوليد بن جميع عن أبي الطفيل قال: لما قبض النبي ﷺ أرسلت فاطمة إلى أبي بكر: أنت وريث رسول الله ﷺ أم أهلُهُ ؟ فقال: لا بل أهله. قالت: فأين سهمُهُ ؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله إذا أطعم نبياً طعمة ثم قبضه جعلها للذي يقوم من بعده فرأيتُ

---

(١) الموقظة: ٤٢.

(٢) تنظر هذه الرواية في جامع الترمذي - كتاب المناقب - رقم الحديث (٣٦٢٠)، والطبقات الكبرى: ١/ ١٢٠ - ١٢١.

(٣) تاريخ الإسلام: ١/ ٥٠٢ -٥٠٤.

أن أرده على المسلمين قالت: أنت وما سمعت من رسول الله ﷺ أعلمُ. رواهُ أحمد في مسنده وهو منكر، وأنكر ما فيه قوله: (لا بل أهله).))[1].

وقد حسن إسناد الحديث الشيخ شعيب الأرنؤوط ونقل عن الحافظ ابن كثير توجيه نكارته قائلاً: ((إسناده حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير الوليد ابن جُمَيع - وهو الوليد بن عبد الله بن جميع - فمن رجال مسلم وفيه كلام يحطه عن رتبة الصحيح أبو الطفيل: هو عامر بن واثلة من صغار الصحابة، وهو آخرهم موتاً، وأخرجه عمر بن شبَّة في تاريخ المدينة: ١/ ١٩٨ والمروزي (٧٨)، وأبو يعلى (٣٧) عن عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة بهذا الإسناد، وأخرجه أبو داود (٢٩٧٣)، والبزار (٥٤) من طريقين عن محمد بن فضيل به وله شاهد عند البخاري في تاريخه الكبير: ٤/ ٤٦، والسهمي في تاريخ جرجان ص ٤٩٣ من طريق سليمان بن عبد الرحمن حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر وغيره أنهما سمعا بلال بن سعد يحدث عن أبيه سعد بن تميم السكوني وكان من الصحابة قال: قيل: يا رسول الله ما للخليفة من بعدك ؟ قال: (مثل الذي لي ما عدل في الحكم وقسط في القسط ورحم ذا الرحم فمن فعل غير ذلك فليس مني ولستُ منه) وهذا سند صحيح وأورده الهيثمي: ٥/ ٢٣١ - ٢٣٢ وقال: رواه الطبراني ورجاله ثقات. قال الحافظ ابن كثير في البداية: ٥/ ٢٨٩ بعد أن أورد هذا الحديث عن المسند: ففي لفظ الحديث غرابة ونكارة ولعله روي بمعنى ما فهمه بعض الرواة وفيهم مَنْ فيه تشيع فليعلم ذلك وأحسن ما فيه قولها: أنت وما سمعت من رسول الله ﷺوهذا هو الصواب والمظنون بها واللائق بأمرها وسيادتها وعلمها ودينها رضي الله عنها ولكنها سألته بعد هذا أن يجعل زوجها ناظراً على هذه الصدقة فلم يجبها إلى ذلك لما قدمناه فعتبت عليه بسبب ذلك وهي امرأة من بنات آدم تأسف كما يأسفن وليست بواجبة العصمة مع وجود نص رسول الله ﷺ ومخالفة أبي بكر الصديق - رضي الله عنها - وقد روينا عن أبي بكر - رضي الله عنه - أنه ترضى فاطمة وتلاينها قبل موتها فرضيت رضي الله عنها))[2].

٣- وقال الحافظ الذهبي في ترجمة حسين بن واقد: ((قلتُ: ومن مناكيره حديث عن النبي ﷺ وددتُ أنَّ عندنا خبزةً بيضاء من حنطةٍ سمراء مُلَبَّقة بسمن ولبن. فهذا على شرط مسلم))[3].

---

[1] تاريخ الإسلام: ٢/ ١٧.

[2] مسند الإمام أحمد: ١/ ١٩٢ - ١٩٣، رقم الحديث (١٤).

[3] تاريخ الإسلام: ٤/ ٣٨.

وقد علق الدكتور بشار عواد على قوله في هذا الحديث إنه على شرط مسلم قائلاً: ((هكذا قال وهو ذهول شديد منه ومتابعة لشيخه المزي في تحفة الأشراف والصواب في ذلك أن هذا السند ضعيف جداً فهو يروى من طريق المترجم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر وأيوب المذكور هنا هو أيوب بن خوط المتروك ظنه المصنف أيوب السختياني فقال هذه القالة كما بيناه في تعليقنا على تهذيب الكمال: ٦/ ٤٩٤ - ٤٩٥ وسنن ابن ماجه (٣٣٤١) وقال أبو داود (٣٨١٨): هذا حديث منكر، وأيوب. ليس هو السختياني))[1].

وقال عنه ابن حبان: ((وربما أخطأ في الروايات وكتب عن أيوب السختياني وأيوب ابن خوط جميعاً فكل منكر عنده عن أيوب عن نافع عن ابن عمر إنما هو: أيوب بن خوط ليس هو بأيوب السختياني))[2].

إذن هذه قاعدة في هذا الراوي لكل حديث منكر.

٤- وقال الحافظ الذهبي في ترجمة علي بن أبي سارة الشيباني: ((قلتُ: ومن مناكيره: عن ثابت عن أنس مرفوعاً: (من أخذ بأحد قوائم السرير يعني النعش حطَّ الله عنه أربعين كبيرة.)))[3].

وقال أيضاً في الميزان: ((قال أبو داود: تركوا حديثه وقال البخاري: في حديثه نظر وقال أبو حاتم: ضعيف ومما أنكر عليه حديثه عن ثابت عن أنس

مرفوعاً: (من حمل أحد قوائم السرير حط الله عنه أربعين كبيرةً.)))[4].

وقال ابن حبان في الراوي على بن أبي سارة: ((من أهل البصرة يروي عن ثابت البناني روى عنه موسى بن إسماعيل والبصريون كان ممن يروي عن ثابت ما لا يشبه حديث ثابت حتى غلب على روايته المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق الترك وهو الذي روى عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: (من حمل قوائم السرير الأربع إيماناً واحتساباً حطَّ

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الثقات: ٦/ ٢٠٩-٢١٠، وتهذيب الكمال: ٦/ ٤٩٤ رقم الترجمة (١٣٤٦).

(٣) تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٩٢.

(٤) ميزان الاعتدال: ٥/ ١٥٨، رقم الترجمة (٥٨٥٢)، وتنظر أقوال أهل الجرح والتعديل في تضعيف هذا الراوي في تهذيب الكمال: ٢٠/ ٤٤٥ - ٤٤٦، رقم الترجمة (٤٠٧١).

الله عنه أربعين كبيرة) أخبرناه محمد بن علي الصيرفي قال: حدثنا عثمان بن طالوت بن عباد قال: حدثنا بكر بن عبد ربه قال: حدثنا علي بن أبي سارة عن ثابت))[1].

٥- وقال الحافظ الذهبي في ترجمة عمر بن هارون البلخي: ((ومن مناكيره: قال هنَّاد بن السري: حدثنا عمر بن هارون عن أسامة بن زيد، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: (أن النبي ﷺ كان يأخذ من لحيته من طولها وعرضها)، فهذا لا يعرف إلا به، ويخالفه ما ثبت من قوله عليه السلام: (اعفوا اللحى).))[2].

وحديث عمر بن هارون رواه الترمذي، وقال بعد روايته: ((هذا حديث غريبٌ، وسمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: عمر بن هارون مقارب الحديث لا أعرف له حديثاً ليس له أصل، أو قال ينفرد به إلاَّ هذا الحديث))[3]، والحديث أخرجه العقيلي[4] أيضاً، وابن عدي[5]، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية[6].

وتنظر نظائر هذه المسألة عند الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام[7].

ثانياً: التضعيف بسبب الإرسال:

المرسل عند أكثر المحدثين المتأخرين هو قول التابعي: قال رسول الله ﷺ وقيل: إنه يختص بما أرسله كبار التابعين الذين لقوا كثيراً من الصحابة، وأخذوا منهم كسعيد ابن المسيب، وقيس بن أبي حازم دون صغارهم الذين لم يلقوا إلا الواحد والاثنين من الصحابة - رضي الله عنهم - فعلى هذا القول تكون أحاديث صغار التابعين منقطعة، وليست مرسلة، والمشهور التسوية بين جميع التابعين صغيرهم، وكبيرهم، والمرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: ((المرسل في أصل قولنا،

---

(١) كتاب المجروحين: ٢/ ١٠٤.

(٢) تاريخ الإسلام: ٤/ ١١٧٤.

(٣) جامع الترمذي - كتاب الأدب - باب ما جاء في الأخذ من اللحية، رقم الحديث (٢٧٦٢).

(٤) الضعفاء الكبير: ٣/ ١٩٥.

(٥) الكامل في الضعفاء: ٥/ ١٦٨٩.

(٦) العلل المتناهية: ٢/ ٦٨٦، رقم الحديث (١١٤٢).

(٧) ينظر على سبيل المثال تاريخ الإسلام: ١/ ٧٧٣، ٢/ ٦٧١، ٣/ ٨١٤، ٣/ ١٠٠٤، ٤/ ١١٢، ١٤٨، ١٧٧، ٢٤٧، ٢٥٣.

وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة))[1]، وعلة ذلك للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفاً[2].

ومما ضعَّف به الحافظ الذهبي من الأحاديث بسبب الإرسال ما يأتي:

١- قوله: روى (عفَّان وجماعة عن حماد بن سلمة قال: أخبرنا أبو عمران الجوني عن قيس بن زيد أنَّ رسول الله ﷺ طلَّق حفصة فأتاها خالاها عثمان وقدامة ابنا مظعون فبكت وقالت: والله ما طلَّقني عن شبع فجاء رسول الله ﷺ فدخل عليها فتجلببت فقال: إن جبريل قال: راجع حفصة فإنها صوَّامة قوَّامة. حديث مرسل قويّ الإسناد))[3].

وقد عقب الدكتور بشار عواد على هذا الحديث قائلاً: ((أخرجه ابن سعد: ٨/ ٨٤ والحاكم: ٤/ ١٥ والطبراني كما في مجمع الزوائد: ٩/ ٢٤٥))[4]، ثم قال معلقاً أيضاً على قول الحافظ الذهبي: (قوي الإسناد): ((بل ضعيف قيس بن زيد تابعي مجهول))[5].

وقال الهيثمي: ((رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح))[6]، وقيس بن زيد تابعي صغير مجهول، ثم إن المتن فيه وهم، فإن عثمان بن مظعون - رضي الله عنه - مات قبل أن يتزوج النبي ﷺ حفصة؛ لأنه مات قبل غزوة أُحُد بلا خلاف، وزوج حفصة قبل النبي ﷺ مات في أُحد، فتزَّوجها النبيُّ ﷺ بعد أُحد[7]، وقيس بن زيد قال عنه ابن أبي حاتم: ((روى عن النبي ﷺ مرسلاً لا أعلمُ له صحبة، روى عنه أبو عمران الجوني سمعت أبي يقول ذلك))[8]، وذكره الحافظ ابن حبان في التابعين من الثقات[9].

---

(١) صحيح مسلم: ١/ ٣٠ (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ١٢٦ - ١٢٧، وتدريب الراوي: ١/ ٢١٩ - ٢٢٣، وتوضيح الأفكار: ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٣) تاريخ الإسلام: ٢/ ٤٠٥.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) مجمع الزوائد: ٤/ ٢١١، ٩/ ٢٤٥.

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة: ١٠٩١، رقم الترجمة (٧٤٥٣).

(٨) الجرح والتعديل: ٧/ ٩٨، رقم الترجمة (٥٥٤).

(٩) الثقات: ٥/ ٣١٦.

٢- وقوله: ((صحَّ من مراسيل الحسن أنَّ رسول الله ﷺ قال: صهيبٌ سابق الروم))[1].

قال الدكتور بشار عواد معلقاً على هذا الحديث: ((أخرجه ابن سعد: ٣/ ٢٢٦))[2]، وقال عن هذا الحديث أيضاً الحافظ الذهبي في كتاب آخر: ((وجاء هذا بإسنادٍ جيد من حديث أبي أُمامة وجاء من حديث أنس وأم هانئ))[3].

أما حديث أبي أمامة فأخرجه الطبراني وحسَّن إسناده الهيثمي، وأمَّا حديث أنس فرواه الطبراني أيضاً وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير عمارة بن زاذان وهو ثقة وفيه خلاف، وأمَّا حديث أم هانئ فرواه الطبراني وفيه كما قال الهيثمي فائد العطار، وهو متروك[4].

٣- وقوله: ((وقال أبو معشر عن محمد بن قيس قال: كان الذي غسَّل رسول الله ﷺ عليٌّ والفضل بن عباس يصُّب عليه قال: فما كنا نريد أن نرفع منه عضواً لنغسله إلا رفع لنا حتى انتهينا إلى عورته فسمعنا من جانب البيت صوتاً: لا تكشفوا عن عورة نبيكم. مرسل ضعيف))[5].

والحديث رواه الحافظ البيهقي[6]، وفيه ضعيفان: الأول: محمد بن قيس وقد ضعفه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب[7]، والثاني: أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السِّندي ضعفه الحافظ ابن حجر أيضاً في التقريب[8].

٤- وقوله: ((وقال بشر بن بكر والوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعي قال: حدثني الزهري قال: حدثني سعيد بن المسيب قال: ولد لأخي أم سلمة غلام فسموه الوليد فقال رسول الله ﷺ: تسمون بأسماء فراعنتكم غيِّروا اسمه - فسموه عبد

---

(١) تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٣٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) سير أعلام النبلاء: ٢/ ١٩ - ٢٠.
(٤) مجمع الزوائد: ٩/ ٣٠٥.
(٥) تاريخ الإسلام: ١/ ٨٢٨.
(٦) دلائل النبوة: ٧/ ٢٤٤.
(٧) تقريب التهذيب مع التحرير: ٣/ ٣١٠، رقم الترجمة (٦٢٤٦).
(٨) المصدر نفسه: ٤/ ١١ رقم الترجمة (٧١٠٠).

الله – فإنه سيكون في هذه الأمة رجلٌ يقال له: الوليد هو شرٌّ لأمتي من فرعون لقومه. هذا ثابت عن ابن المسيب ومراسيله حجة على الصحيح))[1].

والحديث رواه الحافظ البيهقي وقال بعد روايته له: ((هذا مرسل حسن))[2].
وقال الحافظ ابن حجر: ((قلت: هو على شرط الصحيح لو صَّرح سعيد بن المسيب بسماعه له من أم سلمة أدركها وسمع منها ووقع لنا الحديث من روايتها من وجه آخر رواه ابن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن زينب بنت أم سلمة عن أمها قالت: دخل عليَّ النبي ﷺ وعندي غلام من آل المغيرة اسمه الوليد فقال: من هذا ؟ قلتُ: الوليد. قال: قد اتخذتم الوليد حناناً غيروا اسمه فإنه سيكون في هذه الأمة فرعون يقال له: الوليد وهذا إسناد حسن أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث له))[3].

وتنظر نظائر هذه المسألة عند الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام[4].

ثالثاً: التضعيف بسبب الانقطاع:

المنقطع عند أكثر المحدثين هو ما سقط من رواته راوٍ واحد غير الصحابي[5]، وحكم الحافظ الذهبي على مجموعة من الأحاديث بذلك وسأذكر منها خمسة أحاديث وهي:

١- قوله: ((وأمَّا ما رواه أبو بكر بن أبي مريم الغسَّاني عن ضمرة بن حبيب وحكيم بن عمير قالا: قال عمر بن الخطاب: من سَّره أن ينظر إلى هدي رسول الله ﷺ فلينظر إلى عمرو بن الأسود. فهذا منقطع))[6].

وضعف هذا الحديث ليس لانقطاعه فحسب بل فيه علة أخرى وهي ضعف أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي قال عنه ابن حجر في التقريب: ((ضعيف))[7]، ووجه انقطاعه أن ضمرة بن حبيب وحكيم بن عمير لم يدركا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –[8].

---

(١) تاريخ الإسلام: ١/ ٧٢٣.

(٢) دلائل النبوة: ٦/ ٥٠٥، وتنظر المراسيل لابن أبي حاتم: ٧١ رقم (١١٤).

(٣) القول المسدد في الذب عن مسند أحمد: ١٥.

(٤) ينظر على سبيل المثال تاريخ الإسلام: ١/ ٦٤٢ - ٦٤٣، ٧٢٤، ٧٧٩، ٧٨٨، ٨٢٨، ٨٣٠، ٢/ ٣٢٢، ٤٢٢، ٦٣١، ٩٥٩، ٣/ ١٨٣.

(٥) تدريب الراوي: ١/ ٢٣٥، وتوضيح الأفكار: ١/ ٢٩٣.

(٦) تاريخ الإسلام: ٢/ ٥٢٧.

(٧) تقريب التهذيب مع التحرير: ٤/ ١٥٨، رقم الترجمة (٧٩٧٤).

(٨) مسند الإمام أحمد: ١/ ٢٦٩، رقم (١١٥).

قال الدكتور بشار عواد: والحديث ((أخرجه أحمد في مسنده: ١/ ١٨ – ١٩ وابن عساكر: ٤٥/ ٤١٤))[1].

٢- ومنها قوله: ((وقد روى أبو المغيرة عن أبي بكر بن أبي مريم عن راشد بن سعد قال: قال أبو ذر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إذا بلغت بنو أمية أربعين رجلاً اتخذوا عباد الله خولاً ومال الله دولاً وكتاب الله دغلاَ. إسناده منقطع))[2].

قال الدكتور بشار عواد: ((أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٧/ ٢٥٣))[3]، والحديث أخرجه أيضاً الحاكم في مستدركه[4]، والحديث روي بطرق وألفاظ مختلفة وكلها ضعيفة كما قال الحافظ ابن كثير الدمشقي[5].

٣- وقوله في ترجمة التابعي صلة بن أشيم: ((روى ابن المبارك في الزهد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال: بلغنا أن النبيﷺ قال: يكون في أمتي رجلٌ يُقال له: صلة يدخل الجنة بشفاعته كذا وكذا - هذا حديث منقطع كما ترى))[6].

والحديث أخرجه ابن المبارك كما قال المؤلف[7]، على أن الحديث معضل وهو أخص من الانقطاع وقد قال الحافظ الذهبي في السير: ((هذا حديث معضل))[8].

٤- وقوله: ((وقال ابن أبي مُليكة: قال طلحة بن عبيد الله: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: عمرو بن العاص من صالحي قريش. أخرجه الترمذي وفيه انقطاع))[9].

ويبدو أن الحافظ الذهبي قد استفاد من حكم الترمذي؛ لأنه بعد أن رواه قال: ((هذا حديث إنما نعرفهُ من حديث نافع بن عمر الجمحي ونافع ثقة وليس إسناده بمتصل وابن أبي مليكة لم يدرك طلحة))[10].

---

[1] تاريخ الإسلام: ٢/ ٥٢٧.
[2] المصدر نفسه: ٢/ ٧١٠.
[3] المصدر نفسه.
[4] المستدرك على الصحيحين: ٤/ ٤٧٩ و ٤٨٠.
[5] البداية والنهاية: ٨/ ٢٨٤.
[6] تاريخ الإسلام: ٢/ ٦٤٥.
[7] الزهد: (٨٦٤).
[8] سير أعلام النبلاء: ٣/ ٤٩٧.
[9] تاريخ الإسلام: ٢/ ٤٢٦.
[10] جامع الترمذي – كتاب المناقب – باب مناقب عمرو بن العاص – رقم الحديث (٣٨٤٥).

٥- وقوله: ((وقال عمار الدُّهْنيُّ عن سالم بن أبي الجعد، قال: جاء رجل إلى ابن مسعود، فقال: أرأيت إن أدركت فتنة قال: عليك بكتاب الله، قال: أرأيت إن كان كلهم يدعو إلى كتاب الله، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا اختلف الناس كان ابن سمية مع الحق. فيه انقطاع))[1].

وهذا الحديث رواه الطبراني[2]، البيهقي[3]، وابن عساكر[4]، وحكم عليه أيضاً الحافظ الذهبي بالانقطاع في السير[5]، وصورة الانقطاع أن سالم بن أبي الجعد لم يلق عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - كما قال علي بن عبد الله بن المديني[6]. وتنظر نظائر هذه المسألة عند الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام[7].

رابعاً: التضعيف بسبب الغرابة:

المراد بوصف الغرابة هنا المرويات الضعيفة؛ لأن الحديث الغريب يطلق على الصحيح الفرد، وعلى الحديث الضعيف، وهو الغالب، كما قال الإمام مالك: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر، وقال عبد الرزاق: كنا نرى أن غريب الحديث خير فإذا هو شر، وقال أبو يوسف القاضي: من طلب غريب الحديث كذب، وروى الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون غريب الكلام، وغريب الحديث، وقال زهير بن معاوية: ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث، وقال الإمام أحمد: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وقال أيضاً: تركوا الحديث، وأقبلوا على الغرائب ما أقلَّ الفقه فيهم[8]، ويبدو أن ذلك الأمر استمر إلى زمان الخطيب البغدادي فقد قال: ((وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو، والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند

---

(١) تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٢٤.
(٢) المعجم الكبير: ٨/ ٤٢٥، رقم الحديث (٩٩٢٧).
(٣) دلائل النبوة: ٦/ ٤٢٢.
(٤) تاريخ دمشق: ٤٣/ ٤٠٣ - ٤٠٤.
(٥) سير أعلام النبلاء: ١/ ٤١٦.
(٦) تهذيب التهذيب: ٣/ ٣٧٤.
(٧) ينظر على سبيل المثال تاريخ الإسلام: ١/ ٨٣٢، ٢/ ٣١٢، ٣١٥، ٦٣٦، ٦٤٥، ٣/ ٥٤٩، ٦٥١، ٤/ ١٠٧.
(٨) الكفاية في علم الرواية: ١٤١ - ١٤٣، وتدريب الراوي: ٢/ ٦٣٣ - ٦٣٤، وتوضيح الأفكار: ٢/ ٢٣٢.

أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مطروحاً، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتميز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين))[1].

ومما ضعف به الحافظ الذهبي من المرويات في نقده الحديثي ما كان غريباً واستعمل هذا المصطلح مريداً بذلك الضعف اتباعاً لمنهج المتقدمين في نقد الأحاديث وسأذكر من ذلك خمسة أحاديث:

١- قوله: ((وقال هشيم عن سيار أبي الحكم عن جبر بن عبيدة عن أبي هريرة قال: وعدنا رسول الله ﷺ غزوة الهند فإنْ أدركتها أُنفق فيها مالي ونفسي فإن استشهدت كنتُ من أفضل الشهداء وإن رجعت فأنا أبو هريرة المحرر. غريب))[2].

وأشار إليه الذهبي في الميزان بقوله: ((جَبْر أو جبير عن أبي هريرة بخبر منكر، لا يعرف مَنْ ذا، وحديثه: وعدنا بغزوة الهند))[3]، والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده[4]، والنسائي[5]، وأبو نُعيم[6]، والحاكم[7]، والبيهقي في السنن الكبرى[8]، وفي دلائل النبوة[9].

وفصَل تخريجه الشيخ شعيب الأرنؤوط، وقال: ((إسناده ضعيف))[10].

٢- ومنها قوله: قال ((ابن عدي: حدثنا أحمد بن عبد الله بن سابور وما كتبته إلا عنه قال: حدثنا الفضل بن الصباح قال: حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (اغسلوا قتلاكم) غريب

---

[1] الكفاية في علم الرواية: ١٤١.
[2] تاريخ الإسلام: ١/ ٧١٢.
[3] ميزان الاعتدال: ٢/ ١١٢، رقم الترجمة (١٤٣٨).
[4] مسند الإمام أحمد: ١٢/ ٢٩ - ٣٠، رقم الحديث (٧١٢٨).
[5] سنن النسائي - كتاب الجهاد -غزوة الهند، رقم الحديث (٣١٧٤).
[6] حلية الأولياء: ٨/ ٣١٦ - ٣١٧.
[7] المستدرك على الصحيحين: ٣/ ٥١٤.
[8] السنن الكبرى: ٩/ ١٧٦.
[9] دلائل النبوة: ٦/ ٣٣٦.
[10] مسند الإمام أحمد: ١٢/ ٢٩ - ٣٠، رقم الحديث (٧١٢٨).

جداً ورواته ثقات وهذا محمول على من قتل في غير مصاف ولعل الغلط فيه من شيخ ابن عدي أو شيخ شيخه، والثقة قد يهم))[1].

وقال الحافظ الذهبي عن هذا الحديث في الميزان: ((رواته ثقات ونكارته بينة))[2]، وعبر الذهبي في السير بالغرابة موافقاً لما قاله في تاريخ الإسلام[3].

٣- وقوله: ((أخبر أبو موسى المديني قال: أخبرنا الحدَّاد قال: حدثنا أبو نُعيم قال: حدثنا الطبراني قال: حدثنا محمد بن هشام المستملي قال: حدثنا عبيد الله بن عائشة قال: حدثنا حماد عن ثابت عن أبي مدينة الدارمي - وكانت له صحبة - قال: كان الرجلان من أصحاب النبيﷺ إذا التقيا لم يتفرقا حتى يقرأ أحدهما على الآخر: (والعصر) [العصر: ١] إلى آخرها ثم يُسلم أحدهما على الآخر. قلت: هذا حديث غريب جداً ورواته مشهورون))[4].

والحديث رواه الطبراني في المعجم الأوسط وقال بعد روايته: ((قال علي ابن المديني: اسم أبي مدينة عبد الله بن حصن لا يروي هذا الحديث عن أبي مدينة إلا بهذا الإسناد تفرد به حماد بن سلمة))[5].

وقال الهيثمي: ((رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح))[6].

٤- وقوله: ((وقال يحيى الحِمَّاني: حدثنا أبو عوانة عن أبي البشر عن سعيد بن جُبير عن عائشة قالت: كنتُ قاعدة مع النبي ﷺ إذ أقبل عليٌّ فقال: يا عائشة هذا سيِّد العرب. قلت: يا رسول الله ألسْتَ سيِّد العرب ؟ قال: أنا سيِّد ولد آدم وهذا سيِّد العرب. وروي من وجهين عن عائشة. وهو غريب))[7].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٤، وينظر الكامل في الضعفاء: ٢/ ٨٢٧.

(٢) ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٩٧، رقم الترجمة (٢٣٧٣).

(٣) سير أعلام النبلاء: ٦/ ٣٣٧.

(٤) تاريخ الإسلام: ٢/ ١٢٠٩.

(٥) المعجم الأوسط: ٥/ ٢١٥، رقم الحديث (٥١٢٤).

(٦) مجمع الزوائد: ١٠/ ٢٣٣.

(٧) تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٦٠ - ٣٦١.

وقد علق الدكتور بشار عواد على هذا الحديث قائلاً: ((أخرجه الحاكم في مستدركه: ٣/ ١٢٤ وأبو بشر هو بيان بن بشر الأحمسي الكوفي ثقة وإسناده منقطع فإنَّ سعيد بن جبير لم يسمع من عائشة كما في جامع التحصيل: ١٨٢))[1].

٥- وقوله: ((وقال الحسين بن الحسن الأشقر: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن مالك بن مالك عن صفية بنت حيي قالت: قلتُ يا رسول الله ليس من نسائك أحدٌ إلا ولها عشيرة فإن حدث بك حدث فإلى من ألجأ ؟ قال: إلى علي. مالك مجهول والحديث غريب))[2].

وعلق الدكتور بشار عواد على هذا الحديث قائلاً: ((قال البخاري في التاريخ الكبير: ٧/ الترجمة (١٣٢٤) بعد أن أخرج هذا الحديث: (ولا يعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد ولم يتابع عليه) والحسين بن الحسن الأشقر ضعيف))[3]، ومالك بن مالك ذكره العقيلي في الضعفاء وقال: ((لا يعرف إلا بهذا الحديث ولا يتابع))[4]، وذكره الحافظ الذهبي أيضاً في الميزان وأورد هذه الرواية، وقال: ((لا يُدْرى من هو ؟))[5]، وقال ابن أبي حاتم: ((ولم يعرف مالك إلا بهذا الحديث، ولم يتابع عليه سمعتُ أبي يقول ذلك))[6].

وتنظر نظائر هذه المسألة عند الحافظ الذهبي في كتاب تاريخ الإسلام[7].

خامساً: التضعيف بسبب الجهالة:

الراوي المجهول عند المحدثين، هو من لم يعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد، وتقسم الجهالة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، وهذا القسم لا تقبل روايته عند الجماهير.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٤١٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الضعفاء الكبير: ٤/ ١٧٢.

(٥) ميزان الاعتدال: ٦/ ٩، رقم الترجمة (٧٠٣٤).

(٦) الجرح والتعديل: ٨/ ٢١٥، رقم الترجمة (٩٦٠).

(٧) ينظر على سبيل المثال تاريخ الإسلام: ١/ ٤٤٤، ٦١٧ - ٦١٨، ٦٨٨، ٦٩٧، ٢/ ٥٠٢ - ٥٠٣، ٥/ ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٤.

والثاني: مجهول العين، وهو من لم يروِ عنه إلا واحد، ولم يُوثَّق، وفي حكم روايته خمسة أقوال الصحيح منها عدم قبولها، وعليه أكثر علماء الحديث، وغيرهم.

والثالث: مجهول الحال: وهو عدل الظاهر، ومجهول العدالة باطناً (المستور): وهو من روى عنه اثنان فأكثر، ولم يوثق، ومذهب الأكثرين من الجمهور رد رواية مجهول الحال[1].

وما تقدم من الكلام في عدم قبول رواية المجهول، إنما هو في حق مَنْ دون الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -؛ لأن جهالتهم غير قادحة ولا تضر، قال الحافظ الذهبي: ((فأما الصحابة - رضي الله عنهم - فبساطهم مطوي، وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات، فما يكاد يسلمُ أحدٌ من الغلط، لكنه غلط نادر، لا يضر أبداً إذ على عدالتهم، وقبول ما نقلوه العمل، وبه ندينُ الله تعالى))[2]، وذهب الحافظ الذهبي في آخر كتابه (ديوان الضعفاء) إلى أن روايات المجهولين على مراتب فقال: ((وأما المجهولون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم احتمل حديثه، وتُلُقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، ومن ركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل من صغار التابعين فسائغ رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه، وتحريه، وعدم ذلك، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره، ولا سيما إذا انفرد به))[3].

ومما ضعَّفه الحافظ الذهبي من المرويات بسبب جهالة الراوي الأحاديث الآتية :

١- قوله: ((قال يونس - وهو ابن بكير - عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم عن أبي سعيد قال: حلق أصحاب رسول الله ﷺ يوم الحديبية كلهم غير رجلين قصَّرا ولم يحلقا أبو إبراهيم مجهول))[4]، والحديث رواه الحافظ البيهقي في الدلائل[5].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ٢٢٣ - ٢٢٥، وتدريب الراوي: ١/ ٣٧٢ - ٣٧٣، وتوضيح الأفكار: ٢/١١٣ - ١٢٦.

(٢) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: ٤٦.

(٣) ديوان الضعفاء والمتروكين: ٤٧٨.

(٤) تاريخ الإسلام: ١/ ٢٦٣.

(٥) دلائل النبوة: ٤ / ١٥١.

٢- وقوله: ((قال حماد بن سلمة وجرير عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى النخعي قال: كنت بين مروان والحسن والحسين والحسين يُسابُّ مروان فقال مروان: إنكم أهل بيت ملعونون فغضب الحسن وقال: والله - لقد لعن الله أباك على لسان نبيه وأنت في صلبه. أبو يحيى مجهول))[1]. والحديث هذا رواه أبو يعلى الموصلي[2]، وابن عساكر[3].

٣- وقوله: ((وقال عثمان بن الهيثم المؤذن: حدثنا محبوب بن هلال عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس قال: جاء جبريل فقال: يا محمد مات معاوية بن معاوية المزني أفتحب أن تصلي عليه ؟ قال: نعم. فضرب بجناحه فلم يبق من شجرة ولا أكمة إلا تضعضعت له فصلى عليه وخلفه صفَّان من الملائكة في كل صفٍ سبعون ألف ملك قلت: يا جبريلُ بمَ نال هذا ؟ قال: بحبه (قل هو الله أحد) يقرؤها قائماً، وقاعداً، وذاهباً وجائباً، وعلى كل حال. محبوب مجهول لا يتابع على هذا))[4].

والحديث رواه أبو يعلى الموصلي[5]، والبيهقي[6]، وفيه محبوب بن هلال قال أبو حاتم الرازي: ليس بالمشهور[7]، وقال الحافظ الذهبي في الميزان: ((محبوب بن هلال المزني عن عطاء ابن أبي ميمونة لا يعرف، وحديثه منكر، ومقدار ما يرويه غير محفوظ))[8].

٤- وقوله: ((وفي مسند أحمد من حديث ابن بهمان عن عبد الرحمن بن حسَّان عن أبيه أن رسول الله ﷺ لعن زوارات القبور. ولكن ابن بهمان لا يعرف))[9].

وقد حكم الشيخ شعيب الأرنؤوط على هذا الحديث قائلاً: ((حديث حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة حال عبد الرحمن بن بهمان فإنهم لم يذكروا في الرواة عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خُثَيم القاريّ، ولم يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان، وقال ابن المديني: لا نعرفه،

---

[1] تاريخ الإسلام: ٢/ ١٩٩.
[2] مسند أبي يعلى: رقم الحديث (٣٧٧٦).
[3] تاريخ دمشق: ٥٧ / ٢٤٤.
[4] تاريخ الإسلام: ١/ ٤٣٠.
[5] مسند أبي يعلى: ٧/ ٢٥٨.
[6] دلائل النبوة: ٥/ ٢٤٦.
[7] الجرح والتعديل: ٨/ ٣٨٩، رقم الترجمة (١٧٨٠).
[8] ميزان الاعتدال: ٦/ ٢٨، رقم الترجمة (٧٠٩١).
[9] تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٥.

وقال الحافظ في التقريب مقبول...، وأخرجه ابن أبي شيبة: ٣/ ٣٤٥، وابن ماجه (١٥٧٤)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٠٧١)، والطبراني في الكبير (٣٥٩١)، والبيهقي في السنن: ٤/ ٧٨، من طريق قبيصة بن عقبة بهذا الإسناد، وأخرجه ابن ماجه (١٥٧٤)، والطبراني في الكبير (٣٥٩١)، و(٣٥٩٢)، والحاكم: ١/ ٣٧٤ من طرق عن سفيان الثوري به))[1]، وقول الشيخ شعيب: (ولم يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان) يخالف ما قاله في تحرير التقريب: ((بل مجهول تفرد بالرواية عنه عبد الله بن عثمان بن خُثيم، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن المديني: لا نعرفه؛ ولذلك ذكره الذهبي في الميزان))[2].

٥- وقوله: ((قال سليمان: حدثنا مطر بن العلاء قال: حدثنا عبد الملك بن يسار قال: حدثنا أبو أمية الشعباني، وكان جاهلياً قال: حدثني معاذ قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاثون سنة نبوة وخلافة ثلاثون سنة نبوة وملك وثلاثون سنة ملك وتجبُّر وما وراء ذلك فلا خير فيه)، رواه يعقوب الفسوي، والطبراني وفي السند مجهولان))[3].

ويريد بذلك: مطر بن العلاء الفزاري، وأبا أمية الشعباني واسمه: يُحْمِد.

وقد قال الطبراني في المعجم الأوسط بعد روايته الحديث: ((لا يروى عن أبي أمية إلا بهذا الإسناد تفرد به سليمان بن عبد الرحمن))[4].

ومن العجب أن يوثق الحافظ الذهبي أبا أمية الشعباني في الكاشف، ويعدُّه مجهولاً في تاريخ الإسلام[5].

وتنظر نظائر هذه المسألة عند الحافظ الذهبي في كتاب تاريخ الإسلام[6].

سادساً: التضعيف بسبب الإعضال:

الحديث المعضل: هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي، أما إذا لم يتوال بأن سقط راوٍ من بين راويين، ثم سقط من موضع آخر من الإسناد واحد آخر، فإن

---

(١) مسند الإمام أحمد: ٢٤/ ٤٢٤، رقم الحديث (١٥٦٥٧).

(٢) تحرير تقريب التهذيب: ٢/ ٣٠٩، رقم الترجمة (٣٨١٧)، وينظر ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٦٣ رقم الترجمة (٤٨٣١)، وتهذيب الكمال: ١٧ - ٦ - ٧، رقم الترجمة (٣٧٧٢).

(٣) تاريخ الإسلام: ٤/ ٩٧٥، وينظر المعرفة والتاريخ: ٢/ ٣٦١، والمعجم الأوسط: ٩/ ١٠٩، رقم الحديث (٩٢٧٠).

(٤) المعجم الأوسط: ٩/ ١٠٩.

(٥) ينظر الكاشف: ٢/ ٤٠٧، رقم الترجمة (٦٥٠٣).

(٦) ينظر على سبيل المثال تاريخ الإسلام: ١/ ٥٩١ - ٥٩٣، ٦٢٦، ٨٢٨، ٢/ ٦٦، ١/ ٦٧٢ - ٦٧٣.

الحديث عندئذٍ يكون منقطعاً من موضعين، فالمعضل لقب لنوع خاص من المنقطع، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلاً[1].

وقد حكم الحافظ الذهبي على حديثين بالإعضال وهما:

١- ((قال الواقدي: مرض عبد الله بن أُبي بن سلول في أواخر شوال، ومات في ذي القعدة، وكان مرضه عشرين ليلةً، فكان رسول الله ﷺيعودُهُ فيها، فلما كان اليوم الذي مات فيه، دخل عليه رسول الله ﷺ وهو يجودُ بنفسه، فقال... هذا الحديث معضل واهٍ لو أسنده الواقدي لما نفع، فكيف وهو بلا إسناد ؟))[2].

٢- وقال الحافظ الذهبي أيضاً: ((وذكر الواقدي أنَّ بردة النبي ﷺ كانت طول ستة أذرعٍ في ثلاثة وشبر، وإزاره من نسج عُمان طوله أربعة أذرعٍ، وشبر في ذراعين، وشبرٍ كان يلبسهما يوم الجمعة، والعيدين، ثم يُطويان. حديثٌ معضل))[3].

سابعاً: التضعيف بسبب التدليس:

يعد التدليس من أسباب ضعف الحديث وهو أنواع، وشرها وأفحشها تدليس الإسناد، وهو أن يحدث الراوي عمن لم يسمعه منه بلفظٍ لا يقتضي تصريحاً بالسماع، كأن يقول قال فلان، أو عن فلان[4]، قال العلائي: ((وبالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً، وشرها))[5]، وحكمه أنه محرم شرعاً، وحكى عبد الغني بن سعيد عن وكيع أنه قال: ((لا يحل تدليس الثوب، فكيف تدليس الحديث))[6]، وقال ابن حزم: ((وهو إحدى الكبائر لقول رسول الله ﷺ (من غشَّنا فليس منَّا)[7]، ولا غش في الإسلام أكبر من إسقاط الضعفاء من سند ليوقع الناس في العمل به، وهو غير صحيح))[8].

---

[1] معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ١٣٥ - ١٣٦، وتدريب الراوي: ١/ ٢٤٠ - ٢٤١، وتوضيح الأفكار: ١/ ٢٩٣.

[2] تاريخ الإسلام: ١/ ٤٤٢.

[3] المصدر نفسه: ١/ ٧٧٩.

[4] تدريب الراوي: ١/ ٢٥٦.

[5] جامع التحصيل: ١٠٣.

[6] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ١٨٧.

[7] صحيح مسلم - كتاب الإيمان - باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا -، رقم الحديث (١٦٤).

[8] الإحكام في أصول الأحكام: ١ / ١٢٥ - ١٢٦.

والحافظ الذهبي كغيره من المحدثين وقفوا من قضية التدليس موقفاً حازماً، فقد صرح بذلك في كتاب تاريخ الإسلام فقال: ((المدلس داخل في عموم قوله: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران١٨٨]، وداخل في قوله عليه السلام: (من غشنا فليس منا)[١]؛ لأنه يوهم السامعين أن حديثه متصل، وفيه انقطاع هذا إذا دلس عن ثقة أما إذا دلس خبره عن ضعيف يوهم أنه صحيح، فهذا قد خان الله ورسوله))[٢]، ووجدت عند الحافظ الذهبي أنه قد حكم على جملة من الأحاديث التي أشار إليها، ولم يذكرها، فقال في ترجمة سليمان بن مهران الأعمش: ((وللأعمش أحاديث ساقها صاحب الحلية[٣]، لكن الأعمش مدلس فقال فيها (عن) فلا تحمل على الاتصال))[٤]، قال الخطيب البغدادي في تدليس الأعمش: ((أخبرنا محمد بن جعفر بن علان الوراق قال: قال لنا أبو الفتح الأزدي الحافظ: قد كره أهل العلم بالحديث مثل شعبة، وغيره التدليس في الحديث، وهو قبيح، ومهانة، والتدليس على ضربين، فإن كان تدليساً عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء، وقبل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثني فلان، أو سمعتُ، فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه؛ لأنه يُحيل على مليء ثقة ولا نقبل من الأعمش تدليسه؛ لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سألته عمَّن هذا ؟ قال عن موسى بن طريف[٥]، وعباية بن ربعي[٦]، وابن عيينة إذا وقفته، قال عن ابن جريج، ومعمر، ونظرائهما، فهذا الفرق بين التدليسين))[٧].

وقال الإمام الشافعي – رحمه الله تعالى –: ((ومن عرفناه دلَّس مرَّة، فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بالكذب، فنرد بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق، فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلسٍ حديثاً حتى يقول فيه: حدثني، أو سمعتُ))[٨].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٠٩.

(٣) تنظر حلية الأولياء: ٥/ ٥٥ – ٥٦.

(٤) تاريخ الإسلام: ٣/ ٨٨٨.

(٥) موسى بن طريف هو من الضعفاء ينظر المجروحين: ٢/ ٢٣٨، وميزان الاعتدال: ٦/ ٥٤٥، رقم الترجمة (٨٨٩١).

(٦) عباية بن ربعي وهو من الضعفاء أيضاً، ينظر ميزان الاعتدال: ٤/ ٥٥، رقم الترجمة (٤١٩٣).

(٧) الكفاية في علم الرواية: ٣٦٢.

(٨) الرسالة: ٣٧٩ – ٣٨٠.

ثامناً: التضعيف بسبب الاضطراب:

الحديث المضطرب هو الذي يروى من أوجه مختلفة من راوٍ واحدٍ مرتين، أو أكثر، أو من رواة وتكون هذه الروايات متساوية ولا مُرجح بينها، فإن رجحت إحدى الروايتين، أو الروايات بحفظ راويها مثلاً، أو كثرة صحبته المروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالحكم عندئذٍ يكون للرواية الراجحة، ولا يكون الحديث مضطرباً[1]، وعلة ضعف الحديث بالاضطراب إشعاره بعدم الضبط عند الرواة، والذي هو شرط في صحة الحديث، وحسنه[2].

وفي موضع واحد حكم الحافظ أبو عبد الله الذهبي على حديث بالاضطراب، أشار إليه ولم يذكره، فقال في ترجمة محمد بن عبد الرحمن السَّهمي الباهلي: ((له حديث واحد في الدُّعاء مضطرب الإسناد))[3]، وهذا الراوي ممن ذكره الحافظ الذهبي في الميزان ونقل عن البخاري قوله: ((لا يتابع على روايته))[4].

تاسعاً: التضعيف بسبب الوضع:

الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، وهو المختلق، أو المكذوب المحرمة روايته سواء كان في الأحكام، أو القصص، أو الترغيب، أو غيرها، ويستثنى من ذلك في روايته أن يكون مقروناً ببيان وضعه، والتحذير منه؛ وذلك لقوله ﷺ: (من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين)[5]، وقوله: (يُرى) بضم الياء، أي يظن، وكفى بهذا الوعيد في حق من روى حديثاً يظن أنه كذب فضلاً عن أن يروي ما يعلم كذبه، ولا يبينه؛ لأنه ﷺ جعل المحدث بذلك مشاركاً في وضعه، ومن دلائل معرفة الوضع إقرار واضعه، أو ركاكة لفظه ومعناه، أو مخالفته للعقل بحيث لا يقبل التأويل، أو كونه منافياً لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو كون الراوي مبتدعاً، والحديث فيما يؤيد بدعته كالرافضي يروي في فضائل أهل البيت، أو القرائن الدالة على الكذب، نحو ما روى عن عبد الجبار بن عبد الله، قال: قيل لشعبة: من أين تعلم أن الشيخ يكذب ؟ قال: إذا روى عن النبي ﷺ: (لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها)، علمت

---

[1] معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): ١٩٢، وتدريب الراوي: ١/ ٣٠٨.

[2] تدريب الراوي: ١/ ٣٠٨.

[3] تاريخ الإسلام: ٤/ ٩٦٢.

[4] ميزان الاعتدال: ٦/ ٢٢٧، رقم الترجمة (٧٨٣٧).

[5] الحديث بصيغة التثنية، رواه الإمام أحمد في مسنده: ٢/ ٢٣٥، رقم الحديث (٩٠٣)، وكذا رواه مسلم بصيغة التثنية في مقدمة صحيحه ورواه أيضاً الإمام أحمد بصيغة الجمع في مسنده: ٣٠/ ١٢٢، رقم الحديث (١٨١٨٤).

أنه يكذب، فالقرعة نبات وليس هو مما يذبح، أو يكون الحديث مما فيه الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو فيه الوعد العظيم على الفعل اليسير، ومنها كل حديث يدعي تواطؤ الصحابة على كتمان أمر، وعدم نقله، كما تزعم الشيعة أنه ﷺ أخذ بيد علي - رضي الله عنه - بمحضر من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: (هذا وصيّي وأخي، والخليفة من بعدي، فاسمعوا وأطيعوا له) ثم اتفق الكل على كتمان ذلك، وتغييره، فلعنة الله على الكاذبين[1].

ومن الأحاديث التي حكم عليها أبو عبد الله الذهبي بالوضع ما يأتي:

١ - قوله في ترجمة الحسن بن علي بن إبراهيم أبي علي الأهوازي: ((وأطم ما للأهوازي في كتاب الصفات[2]، له حديث: (إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ثم خلق نفسه من ذلك العرق) وهذا خبر مقطوع بوضعه لعن الله واضعه ومعتقده مع أنه شيء مستحيل في العقول بالبديهة))[3]،

وهذا الحديث المكذوب من وضع محمد بن شجاع الثلجي وقد قال الحافظ ابن عدي في ترجمته: ((كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبه إلى أصحاب الحديث ليثلبهم بما روى عن حبان بن هلال - وهو ثقة - عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (إن الله تعالى خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها).))[4].

وهذا الحديث هو أول الأحاديث الموضوعة في كتاب الموضوعات لابن الجوزي فقد قال: ((هذا حديث لا يشك في وضعه وما وضع مثل هذا مسلم وإنه لمن أرك الموضوعات وأدبرها إذ هو مستحيل؛ لأن الخالق لا يخلق نفسه))[5].

٢ - ومنها قوله في ترجمة الحسن بن محمد بن يحيى أبي محمد العلوي: ((روى حديثاً موضوعاً عن إسحاق عن عبد الرزاق عن سفيان عن ابن المنكدر عن جابر رفعه قال: (عليٌّ خيرُ البشر فمن أبى فقد كفر)، وهذا مما اتهم بوضعه أبو محمد هذا وكان نسَّابةً شيعياً))[6].

---

[1] ينظر المحدث الفاصل: ٣١٦، والجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٢٥٧، والمنار المنيف: ٢٢، وتدريب الراوي: ١/ ٣٢٣ - ٣٢٦، وتوضيح الأفكار: ٢/ ٥٣ - ٧٦.

[2] واسم كتابه: البيان في عقود أهل الإيمان.

[3] تاريخ الإسلام: ٩/ ٦٨٠.

[4] الكامل في الضعفاء: ١/ ٣٧٦.

[5] الموضوعات: ١/ ١٠٥.

[6] تاريخ الإسلام: ٨/ ١٢٥.

وهذا الحديث المكذوب رواه الخطيب البغدادي، وقال بعد روايته له: ((هذا حديث منكر لا أعلم رواه سوى العلوي بهذا الإسناد وليس بثابت))[1]، وقال الدكتور بشّار عواد: ((عاب الذهبي في الميزان (١/ ٥٢١) على المصنف قوله: (ليس بثابت) فقال: (فإنما يقول الحافظ: ليس بثابت في مثل خبر القلتين وخبر (الخال وارث) لا في مثل هذا الباطل الجلي نعوذُ بالله من الخذلان)، أخرجه الجورقاني في الأباطيل والمناكير: ١/ ١٦٨ - ١٦٩، وابن الجوزي في الموضوعات: ١/ ٣٤٨ من طريق أبي سفيان عن جابر به مرفوعاً، وفي إسناده أحمد بن نصر الذراع، وهو كذاب (الميزان: ١/ ١٦١).))[2].

٣- ومنها قوله في ترجمة الحسن بن علي بن زكريا: ((قلتُ: جريءٌ على وضع الأسانيد والمتون ومن موضوعاته: (عليكم بالوجوه الملاح والحدق السُّود).))[3]، وتتمة هذا الحديث المكذوب: (فإن الله يستحي أن يُعذب الوجه المليح بالنار)، والحديث أخرجه الخطيب البغدادي ونقل عن حمزة السهمي: ((سمعتُ أبا محمد الحسن بن علي البصري يقولُ: الحسن بن علي بن زكريا أبو سعيد العدوي أصله بصري سكن بغداد كذّاب على رسول الله ﷺ يقول على النبي ﷺ ما لم يقل زعم لنا أنَّ خراشاً حدثه عن أنس بن مالك أحاديث فوق العشرة وزعم لنا أن عروة بن سعيد حدثه عن ابن عون نسخة، ومما حدَّث به لا جزاه الله خيراً عن شيخ سماه لنا عن شعبة عن توبة العنبري عن أنس رفعه...)) ثم ذكر الحديث المكذوب المتقدم ثم قال: ((وأشياء كثيرة تبين كذبه على رسول الله ﷺ))[4].

وقال الدكتور بشار عواد معلقاً على هذا الحديث: ((موضوع أخرجه ابن عدي في الكامل كما في اللآلئ: ١/ ١١٣ والديلمي في مسند الفردوس (٤٠٤٠) وابن الجوزي في الموضوعات: ١/ ١٦٠ و ١٦١ وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس كما في اللآلئ: ١/ ١١٣ - ١١٤ من طريق قتادة عن أنس بنحوه قال ابن عراق في تنزيه الشريعة ١/ ١٧٤: ((في سنده جعفر بن أحمد الدقاق وهو آفته)) وقال ابن القيم في المنار المنيف ص٦٣: ((كل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم أو الأمر بالنظر إليهم أو التماس الحوائج منهم أو أنَّ النار لا تمسهم فكذب مختلق وإفك مفترى))[5].

---

(١) تاريخ مدينة السلام: ٨/ ٤٤٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تاريخ الإسلام: ٧/ ٣٥٣.

(٤) تاريخ مدينة السلام: ٨/ ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٥) المصدر نفسه.

٤- ومنها قوله في ترجمة عصمة بن محمد بن فضالة الأنصاري المدني: ((له عن موسى ابن عقبة عن كريب عن ابن عباس مرفوعاً: (كلوا التمر على الرِّيق فإنه يقتل الدود) هذا موضوع))[1].

وهذا الحديث الموضوع رواه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات[2]، وأخرجه ابن عدي في ترجمة عصمة بن محمد، وقال: ((كل حديثه غير محفوظ وهو منكر الحديث))[3]، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات[4]، وقال الحافظ الذهبي في ترجمته من الميزان: ((قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال يحيى: كذَّاب يضع الحديث، وقال العقيلي: حدَّث بالبواطيل عن الثقات وقال الدارقطني، وغيره: متروك))[5].

٥- ومنها قوله في ترجمة إسحاق بن وهب بن عبد الله: ((وله عن ابن وهب عن نافع عن ابن عمر رفعه: (لردُّ دانقٍ من حرام يعدلُ عند الله سبعين ألف حَجَّةٍ)، وهذا حديث موضوع بيقين رواه ابن عدي، قال: حدثنا حمزة بن العباس الجوهري، وعمران بن موسى بن فضالة، وغيرهما قالوا: حدثنا إسحاق بن وهب قال: حدثنا ابن وهب فذكره))[6].

وقال ابن حبان في إسحاق بن وهب: ((كان يضع الحديث صُراحاً ولا يحل ذكره إلاَّ على سبيل القدح فيه))[7].

والحديث المكذوب هذا ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: ((هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ والمتهم به إسحاق))[8]، وعلق الحافظ الذهبي في كتاب آخر على هذه الرواية بقوله: ((هكذا فليكن الكذب))[9].

وتنظر نظائر هذه المسألة عند الحافظ الذهبي في كتاب تاريخ الإسلام[10].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ١١٦٨.

(٢) الغيلانيات، رقم الحديث (٩٥٠).

(٣) الكامل في الضعفاء: ٢/ ٢٥٨.

(٤) الموضوعات: ٣/ ٢٥.

(٥) ميزان الاعتدال: ٥/ ٨٦، رقم الترجمة (٥٦٣٧).

(٦) تاريخ الإسلام: ٦/ ٥٢، وينظر الكامل في الضعفاء: ١/ ٣٣٧.

(٧) كتاب المجروحين: ١/ ١٣٩.

(٨) الموضوعات: ٣/ ١١٧ - ١١٨.

(٩) ميزان الاعتدال: ١/ ٣٥٩، رقم الترجمة (٨٠٠).

(١٠) ينظر على سبيل المثال تاريخ الإسلام: ١/ ٨٣٦، ٤/ ١٦٤، ٣٩٩، ٥/ ٧٢، ٢٢٤، ٥٩٠، ١٠٠٧ - ١٠٠٨، ٦/ ٢٠ - ٢١، ٩٦، ٧/ ٣٤٧.

الفصل الرابع

المآخذ العلمية على الحافظ

الذهبي في نقد الحديث



المآخذ العلمية على الحافظ الذهبي

لقد اعتاد الباحثون التعصب لمن يكتبون عنه فغالباً ما يبينون المحاسن، والمناقب من غير نقد متأنٍ ومتبصر لآثار من يكتبون عنه، وهذا في رأينا يجانب، ويخالف مناهج البحث العلمي الرصين؛ لأن من المعلوم أن مفهوم النقد يشمل بيان المحاسن والمناقب، والمآخذ وقد بينا فيما سبق محاسن الحافظ الذهبي الطافحة في النقد، ونظراته النقدية الثاقبة، ولا بد لنا في هذا الفصل الأخير من أن نذكر بعض المآخذ على الحافظ الذهبي، وهذه المآخذ مما لم يسلم منها عالم، فمن المعروف والمقرر عند نقاد الحديث وجهابذته أنه ليس من شرط الحافظ أو الثقة أن يكون معصوماً عن الخطأ، والسهو، بل شرطه ألاَّ يفحش خطؤه، ولا يكثر، وميزان الكمال العلمي في ذلك ما قال الأحنف بن قيس: ((الكامل من عدَّت هفواته))[1]، ولا تعد إلاَّ من قلتها، وهذا الميزان ينطبق على كثير من الأئمة الكبار، ومنهم الحافظ شمس الدين الذهبي، فالصارم قد ينبو، والحازم قد يسهو، ولعل هذه المآخذ مندرجة في قول المتنبي:

ولم أرَ في عيوب الناس شيئاً كنقص القادرين على التمامِ[2]

ومما يدلل على هذا أن الحافظ أبا عبد الله الذهبي قد استدرك على نفسه خطأين صرح بهما في كتابه فقد قال في ترجمة علي بن يونس البلخي العابد: ((ذكره ابن أبي حاتم، وما رأيتُ أحداً ضعَّفه، ولا من ذكره في أصحاب مالك))، ثم قال بعد هذا: ((ثم ظفرت بذكره في الضعفاء للعقيلي فقال: لا يتابع على حديثه ثم ساق من رواية الفضل بن سهل الأعرج عن علي بن يونس حديثاً معروف المتن غريب السند))[3].

والموضع الثاني لما استدركه الحافظ الذهبي على نفسه قوله في ترجمة عبد الباقي ابن أحمد بن إبراهيم بن علي بن النرسي: ((قلتُ: سمعنا على أبي الفداء بن الفرَّاء جزءاً من حديث ابن صاعد بسماعه من أبي القاسم بن صَصْرى، والطبقة بخط الحافظ الضياء بإجازته من عبد الباقي بن النرسي بسماعه من القاضي أبي يَعْلَى، وفرحتُ بذلك فلما تنبهتُ في الحديث بان لي أن هذا غلط، وأن عبد الباقي ولد بعد موت أبي يعلى بسنة))[4].

---

(1) سير أعلام النبلاء: ٤/ ٩٣، والبداية والنهاية: ٩/ ٢١٨.

(2) ديوان المتنبي: ٢/ ٥٣٥.

(3) تاريخ الإسلام: ٥/ ١٣١، وينظر الضعفاء الكبير: ٣/ ٢٥٦.

(4) تاريخ الإسلام: ١١/ ٨٧٥.

وهذه المآخذ يمكن تقسيمها على ما يأتي:

المبحث الأول: عدم ذكره تخريج الحديث.

والمبحث الثاني: نسبته الحديث خطأ إلى غير مخرجه.

والمبحث الثالث: توهُّمه في كتب الحديث.

والمبحث الرابع: ما قاله خطأ في جرح الرُّواة، وتعديلهم.

والمبحث الخامس: ما نسبه خطأ لأهل الجرح، والتعديل.

والمبحث السادس: نسبته الوهم إلى غيره والواهم هو.

والمبحث السابع: ما حكم عليه بالصحة والصواب غير ذلك.

والمبحث الثامن: غياب مسألة الانتقاء عند الشيخين عن الحافظ الذهبي.

والمبحث التاسع: تناقض وتخالف كلامه النقدي مع كتبه الأخرى.

والمبحث العاشر: إيهامه في ذكر راوي الحديث.

والمبحث الحادي عشر: إيهامه في تخريجه بين الاتصال والانقطاع.

والمبحث الثاني عشر: ما قاله خطأ في تخريج زيادات ألفاظ الحديث.

وسأذكر لكل مبحث من هذه المباحث الأمثلة المبينة لعناوينها والموضحة لمضامينها.

المبحث الأول

عدم ذكره تخريج الحديث

مع علو كعب الحافظ أبي عبد الله الذهبي - رحمه الله تعالى - في علوم الحديث ونقده فإننا رأيناه في كتاب (تاريخ الإسلام) تاركاً كثيراً من المرويات الحديثية من غير تعقب لها، أو بيان رتبتها، والحكم عليها علماً بأنه قد عوَّد قارئه في القسم الآخر من هذا الكتاب بأن يتعقب الروايات الحديثية، وينقدها بل وحتى بعض المرويات التاريخية أخذت هذا المنحى، وهذا ما جعل كتابه الكبير يجمع بين منهج المحدثين والمؤرخين، فقد مزج بينهما مزجاً، ومن المعلوم أن الصفة الغالبة على الأخباريين ترك التثبت وسوق الأخبار من غير نقد وتمحيص، وهذا الأمر على النقيض من صنيع المحدثين الذين مهروا وأبدعوا، وأحرزوا قصب السبق في هذا الميدان، والذي هو مدعاة فخر واعتزاز لأمة الإسلام، ولقد كان تحقيق أستاذنا الدكتور بشار عواد رائعاً في سد نقص هذا الكتاب لما تركه الحافظ الذهبي في بيان المرويات الحديثية ونقدها وبيان منابعها ومناجمها وسد عوزها، وإنَّنا بهذا الكلام لا نحطُّ من قدر حافظنا ولا منزلته؛ لأنه هو الذي علَّمنا هذا المنهج النقدي، ودعا إليه أليس هو القائل: ((وأيُّ خيرٍ في حديث مخلوطٍ صحيحه بواهيه وأنت لا تفلِّيه، ولا تبحث عن ناقليه))[1].

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله الحافظ الذهبي: ((وقال زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي: ﴿تُرْجِي مَن تَشَاء مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب ٥١] قال: كان نساء وهبن أنفسهن للنبي ﷺ فدخل ببعضهن وأرجى بعضهن فلم ينكحن بعده منهن أم شريك يعني الدوسية))[2]، والحديث هذا الذي ذكره الحافظ الذهبي من غير بيان مخرجه رواه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى مرسلاً[3].

ومنها أيضاً قوله - رحمه الله تعالى -: ((وقال ابن عون عن ابن سيرين: قال أبو بكر لعمر: ابسط يدك نبايع لك فقال له عمر: أنت أفضل مني، فقال أبو بكر: أنت أقوى مني، قال: إن قوتي لك مع فضلك))[4]، والأثر الموقوف هذا رواه ابن أبي شيبة مطولاً

---

[1] بيان زغل العلم والطلب: ٦.

[2] تاريخ الإسلام: ١/ ٨٤٢.

[3] السنن الكبرى: ٧/ ٥٥، كتاب النكاح، باب ما أبيح له من الموهوبة.

[4] تاريخ الإسلام: ٢/ ٨.

بسنده، فقال: ((حدثنا أبو أسامة عن ابن عون عن محمد عن رجل من بني زريق، ثم ذكر تمام الأثر، وفيه مجهول بني زُريق[1].

ومنها قوله أيضاً: ((وروى أبو الأحوص عن ابن مسعود قال: لأن أحلف بالله تسعاً أن رسول الله ﷺ قُتِل قتلاً أحبُّ إليَّ من أن أحْلف واحدة يعني أنه مات موتاً وذلك بأن الله اتخذه نبياً وجعله شهيداً))[2]، والحديث رواه أحمد في مسنده[3]، وأبو يعلى الموصلي[4]، والحاكم[5]، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: ((إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الأحوص - وهو عوف بن مالك الجشمي - فمن رجال مسلم))[6].

وإلى غير ذلك من المرويات الكثيرة التي ساقها الحافظ الذهبي التي تركها من غير نقد، ولا بيان[7].

---

(1) المصنف: ٨/ ٥٧٣.

(2) تاريخ الإسلام: ١/ ٧٩٦.

(3) مسند الإمام أحمد: ٦/ ١١٥، رقم الحديث (٣٦١٧) و (٣٨٧٣) و (٤١٣٩).

(4) مسند أبي يعلى الموصلي، رقم الحديث (٥٠٨٥).

(5) المستدرك: ٣/ ٥٨.

(6) مسند الإمام أحمد: ٦/ ١١٥ رقم الحديث (٣٦١٧).

(7) ينظر تاريخ الإسلام: ١/ ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٥٠، ٢/ ١٦، ٣٣، ٣٢٤.

المبحث الثاني

نسبته الحديث خطأ إلى غير مخرجه

إن نسبة الحديث إلى غير مخرجه تعدُّ مأخذاً بارزاً عند نقاد الحديث، ومهرته؛ لأن ذلك يدل دلالة واضحة على عدم مراجعة النص من مظانه، والنقل غير المباشر من راويه، وأن المؤلف ينقل من مصدر آخر غير مهتم بقضايا تخريج الحديث أو لعل مرد ذلك هو التسرع في الكتابة فيذكر ما خطر على باله ويعتمد على حافظته والحفظ خوَّان، فيجري الخطأ، والوهم، وهو غير قاصدٍ له.

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله الحافظ الذهبي - رحمه الله تعالى -: ((وفي صحيح مسلم من حديث عائشة قالت أراد النبيُّ ﷺ أن يمسح مخاط أسامة، فقلتُ: دعني حتى أكون أنا الذي أفعله فقال: يا عائشة أحبِّيه، فإنِّي أحبُّهُ))[1]، وقد علق الدكتور بشار عواد على قول الحافظ الذهبي بقوله: ((كذا قال، وهو زلة قلم - رحمه الله - فإنه ليس في صحيح مسلم، ولعله أراد أن يقول: أخرجه الترمذي، فهو في جامعة برقم (٣٨١٨)، وقال: (حسن صحيح).))[2]، أو لعله أراد أن يقول وفي صحيح ابن حبان من حديث عائشة فتوهم في ذلك إذ الحديث رواه ابن حبان في باب ذكر الأمر بمحبة أسامة بن زيد - رضي الله عنه -[3].

ومن أمثلة ذلك قوله أيضاً: ((وقد خرَّج مسلم وغيره من حديث الثوري عن أبي الزبير عن عائشة أن رسول الله ﷺ زار البيت ليلاً))[4].

وقد علق الدكتور بشار عواد على هذا الحديث بقوله: ((هذا وهم من المصنف - رحمه الله - فليس هو في صحيح مسلم وما ذكره المزي في التحفة أن مسلماً أخرجه إنما أخرجه البخاري معلقاً: ٢/ ٢١٤ وقال في تاريخه الكبير: ١/ الترجمة (٣٥٢): مرسل. وأخرجه أبو داود (٢٠٠٠) والترمذي (٩٢٠) وابن ماجه (٣٠٥٩) وانظر تمام تخريجه في تعليقنا على الترمذي))[5]. والحديث أخرجه الإمام أحمد أيضاً في مسنده[6].

---

[1] تاريخ الإسلام: ٢/ ٤٧٥ - ٤٧٦.

[2] المصدر نفسه.

[3] صحيح ابن حبان، رقم الحديث (٧١٨٣).

[4] تاريخ الإسلام: ٣/ ٥٢٠.

[5] المصدر نفسه: ٣/ ٥٢٠.

[6] مسند الإمام أحمد: ٤٢/ ٤٧٢، رقم الحديث (٢٥٧١٩).

ونحو ذلك قوله أيضاً بعد أن ذكر رواية المسعودي بسنده عن علي - رضي الله عنه - في صفة النبي ﷺ: ((أخرجه النسائي))[1].

وقد علق الدكتور بشار عواد على ذلك بقوله: ((هكذا قال وما أظنه إلاّ واهماً فإنَّ النسائي لم يخرجه وإنما أخرجه الترمذي (٣٦٣٧) فلعله أراد أن يكتب الترمذي فكتب النسائي وهو في دلائل النبوة: ١/ ٢٥١ - ٢٥٢))[2].

وقد يذكر الحافظ الذهبي المخرج والطريق فيصيب في الأول ويخطئ في الثاني نحو قوله: ((وخرج أبو داود لأبي الزبير عن أبي هريرة مرفوعاً: فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون))[3]، وقد تعقب ذلك الدكتور بشار عواد قائلاً: ((وهذا أيضاً من وهم المصنف فإنما أخرج أبو داود هذا الحديث (٢٣٢٤) من رواية محمد بن المنكدر عن أبي هريرة وهو إسناد ضعيف لانقطاعه محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة))[4].

وتنظر المواضع الأخرى أيضاً في تاريخ الإسلام[5].

---

(١) تاريخ الإسلام: ١/ ٧٤١.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ٥٢٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٣١، ٣١٩، ٦٧٧.

المبحث الثالث

توهمه في كتب الحديث

لا ريب أن الحافظ الذهبي يعد من العلماء المتوسعين وكتبه شاهدة على ذلك وهذا مما يجعلنا نكبره ونجُّله إذ هذه الأخطاء اليسيرة مغمورة في بحر علمه وحفظه وفضله ومما توهمه أبو عبد الله الذهبي ما قاله في ترجمة زفر بن الهذيل العنبري: ((ثم ساق أبو نعيم في كتاب الحِلية له خمسة أحاديث))[1].

وقد تعقب ذلك الدكتور بشار عواد هذا الكلام بقوله: ((هكذا قال وهو وهم منه - رحمه الله - فإنه إنما ساق له أحاديث خمسة في كتابه أخبار أصفهان: ١/ ٣١٧ ولم يترجم له في الحلية أصلاً))[2].

ونحوه أيضاً ما قاله في ترجمة بكير بن معروف الدامغاني: ((قلتُ: خرج له أبو داود في المراسيل ما رواهُ عن مقاتل بن حيَّان عن الضَّحاك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] قال: هو على العرش وعلمه معهم))[3].

وقد تعقب ذلك الدكتور بشار عواد بقوله: ((هكذا نسب القول إلى كتاب المراسيل لأبي داود وجعله من رواية مقاتل بن حيان عن الضحاك وكله وهم ولعلَّه اختلطت على المؤلف عبارة المزي الذي ينقل منه إذْ قال: ((روى له أبو داود في كتاب المراسيل) (٦٢) حديثاً واحداً عن مقاتل: كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة قبل الخطبة .... الحديث وفي كتاب المسائل حديثاً واحداً عن مقاتل عن الضحاك في قوله تعالى: (مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُم) [المجادلة: ٧] قال هو على العرش وعلمه معهم))[4].

ولعل الوهم سرى للحافظ الذهبي بسبب ما رقمه المزي للراوي بـ(مد).

ونحوه ما قاله أيضاً في ترجمة محمد بن أبي بكر الحافظ أبي موسى المديني الأصبهاني: ((ومن مصنفاته الكتاب المشهور في (تتمة معرفة الصحابة) الذي ذيَّل به على أبي نعيم يدلُّ على تبحُّره وحفظه))[5].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ٥٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تاريخ الإسلام: ٤/ ٣١٩.

(٤) المصدر نفسه، وتهذيب الكمال: ٤/ ٢٥٤ رقم الترجمة (٧٧٢).

(٥) تاريخ الإسلام: ١٢/ ٧٤٠.

وقد تعقب ذلك الدكتور بشار عواد بقوله: ((كذا قال - رحمه الله - وتبعه على ذلك خلائق ممن نقل عنه وكله وهم فذيل أبي موسى إنما هو على كتاب (معرفة الصحابة) لابن منده استدرك عليه ما فاته. ذكر ذلك ابن الأثير في مقدمة كتابه (أسد الغابة) ١/ ١٠ وهو أعلم به فقد استعمله في كتابه ولعله اشتبه على المؤلف قول ابن النجار الذي ينقل منه المصنف (المستفاد الترجمة ٢٤): (ومن جملة مصنفاته كتاب تتمة معرفة الصحابة) فظنَّه كتاب أبي نُعيم لتشابه الاسمين))[1].

وينظر نحو ذلك أيضاً فيما توهمه الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام[2].

(١) تاريخ الاسلام:١٢/ ٧٤٠.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٧٤٥.

المبحث الرابع

ما قاله خطأً في جرح الرواة وتعديلهم

يعدُّ الحافظ الذهبي من المكثرين في التصنيف في علم الرجال وبيان الجرح والتعديل ويغلب فيمن ألف وأكثر أن يقع في بعض الأخطاء وعلم الحديث من العلوم التي تستنفد فيه الأعمار والأوقات في إتقان صنعته وذلك لاتساعه وتشعب علومه وفنونه وشرف منزلته وخطرها وما دام الحديث بهذه السعة والمنزلة فقطعاً يعذر فيه الخطأ غير الكثير[1].

ومن الأمثلة على هذا المبحث ما قاله الحافظ الذهبي في ترجمة الهيثم بن مروان العنسي أبي الحكم الدمشقي: ((لم أرَ لأحد فيه كلاماً، محله الصدق))[2].

وقد تعقب هذا النفي الدكتور بشار عواد بقوله: ((بل قال النسائي: (لا بأس به) كما في تهذيب الكمال: ٣٠/ ٣٩١)) ثم إن الحافظ الذهبي ممن هذَّب وذهب تهذيب الكمال فكيف ينفي ذلك وقد اطلع عليه ؟

ونحو ما تقدم قول الحافظ الذهبي أيضاً في ترجمة يونس بن أرقم البصري: ((ولم أره في الثقات ولا في الضعفاء نعم ليَّنه ابن خراش))[3].

وقد تعقب ذلك الدكتور بشار عواد قائلاً: (بل ذكره ابن حبان في الثقات: ٩/ ٢٨٧ - ٢٨٨)[4].

وقوله أيضاً في ترجمة معلى بن راشد أبي اليمان البصري: ((لم أرَ فيه مقالاً بجرح ولا توثيق وهو شيخ))[5]، وقد تعقب ذلك أيضاً الدكتور بشار عواد بقوله: ((كذا قال وقد قال النسائي: ليس به بأس تهذيب الكمال: ٢٨/ ٢٨٥))[6].

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة زيد بن واقد أبي علي السمتي البصري: ((قال أبو حاتم: هو بصريٌّ ثقة))[7].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ١٢٢٨.

(٢) المصدر نفسه وينظر تهذيب الكمال: ٣٠/ ٣٩١، رقم الترجمة (٦٦٥٧).

(٣) تاريخ الإسلام: ٤/ ٧٦٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ٤/ ٩٨٠.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه: ٥/ ٧٧.

وتعقبه الدكتور بشار عواد بقوله: ((هكذا نقل المؤلف ولم نقف عليه فلعله توهم فيه إذ قال في الجرح والتعديل: ٣/ الترجمة (٢٦٠٢): (بصري شيخ).))[1].

وقال الحافظ الذهبي في ترجمة ((خ: بيان بن عمرو البخاري))[2]: ((قال فيه ابن معين: ليس بشيء. قلتُ: ولهذا لم يخرج له البخاري وخرج له مسلم))[3].

قال الدكتور بشار عواد: ((هكذا بخطه وكأنه سبق قلم منه - رحمه الله - فقد خرج له البخاري في الصحيح كما رقم هو في أول الترجمة ولم يخرج له مسلم وينظر تهذيب الكمال: ٤/ ٣٠٥ - ٣٠٦))[4].

وتنظر الأمثلة الأخرى على ذلك في تاريخ الإسلام للحافظ أبي عبد الله الذهبي[5].

---

(١) تاريخ الإسلام:٥/ ٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ٥/ ٥٤٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ٤/ ٧٥٩، و ١١٠٨ - ١١٠٩ و ١١٢٣، و ٥/ ٨٨٣ و ٦/ ١٢٠ و ٢٠٤ - ٢٠٥.

المبحث الخامس

ما نسبه خطأ لأهل الجرح والتعديل

إن نسبة القول إلى قائله تعدُّ عند الباحثين من أصول المنهج العلمي وهي قضية مهمة دالة على التثبت والتبين في العلوم كافة وتزداد أهميتها عندما يتعلق الأمر بعلم الجرح والتعديل وهي دالة على ضبط العالم وإتقانه وأن المقصر في ذلك عندما يكثر منها تدل على عدم ضبطه وأنه يكون ممن يُقِّول غيره ما لم يقل وأنه يثبت للساكت ما لم يفه به ويدعي عليه شيئاً بغير حجة وبينة وهذا الأمر في غاية الأهمية وقد وقع الحافظ أبو عبد الله الذهبي في شيء يسير من هذا الأمر، فمنه قوله - رحمه الله تعالى - في ترجمة عبد الله بن كثير الدمشقي الطويل المقرئ: ((قال أبو زرعة الدمشقي: كان لا بأس به))[1].

وقد تعقب الدكتور بشار عواد نسبة أبي زرعة الخاطئة إلى دمشق فقال: ((هكذا نسب هذا القول لأبي زرعة الدمشقي وإنما هي لأبي زرعة الرازي كما في الجرح والتعديل: ٥/ الترجمة (٦٧٤) وتهذيب الكمال: ١٥/ ٤٧٢))[2].

ومنها قوله في ترجمة عبد الله بن معاذ بن نشيط الصنعاني ((وثَّقه مسلم وغيره حتى يحيى بن معين وأما عبد الرزاق فكان يكذبه قال أبو حاتم: هو أوثق من عبد الرزاق))[3].

وقد تعقب نسبة هذا القول إلى أبي حاتم الدكتور بشار عواد بقوله: ((هكذا نسب هذا القول لأبي حاتم وهو لأبي زرعة الرازي كما نص عليه البرذعي (٧٧٧) والمزي في تهذيب الكمال: ١٦/ ١٥٩))[4].

ومنها أيضاً ما قاله في ترجمة سحَّامة بن عبد الله البصري الأصم: ((قال أبو حاتم: صالح الحديث))[5].

وقد تعقبه الدكتور بشار عواد قائلاً: ((لا أدري من أين نقل قول أبي حاتم هذا فهو ليس في كتاب ابنه الجرح والتعديل: (٤/ الترجمة ١٤٠٤)، ولا ذكره المزي في التهذيب: (١٠/ ٢٠٦ - ٢٠٧) الذي ينقل منه ولا ذكره هو في تذهيب التهذيب: (٢/ الورقة ٦)، ولم أقف عليه))[6].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ١١٤١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه: ٤/ ١١٤١ -١١٤٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ٤/ ٥٦.

(٦) تاريخ الإسلام: ٤/ ٥٦.

المبحث السادس

نسبة الوهم إلى غيره والواهم هو

ومما يلتحق بالمبحث السابق ويتصل به مسألة توهيم الحافظ الذهبي غيره وتخطئته على أن الصواب عكسه ومن ذلك:

ما قاله في ترجمة الليث بن عاصم أبي زُرارة القِتْباني المصري: ((وقال ابن أبي حاتم: ليث بن عاصم أبو زرارة روى عن أبي قبيل وأبي الخير الجَيشاني وعنه ابن وهب وأبو شريك يحيى بن يزيد المصري وأبو الطاهر بن السَّرح. قلتُ: فهذا الذي ذكره ابن أبي حاتم آخر أكبر من صاحب الترجمة وهو سميُّهُ وهذا عجيبٌ. وأما شيخنا المِزِّي فخلط الترجمتين أعني الذي ذكره ابن أبي حاتم بليث بن عاصم بن العلاء الخَوْلاني الحدادي بالضم والتخفيف والظاهر أنهما واحدٌ وهم ابن أبي حاتم في نسبته وكنيته))[1].

قال الدكتور بشار عواد: ((هذا وهم من الذهبي - رحمه الله - فإنَّ المزي لم يخلط بينهما بل ذكر ترجمتين فذكر ليث بن عاصم بن العلاء تمييزاً (تهذيب الكمال: ٢٤/ ٢٨٨ - ٢٩١) فلعل ذلك كان في مسودة التهذيب التي اطلع عليها المؤلف كما صرَّح بذلك في المقدمة))[2].

---

[1] تاريخ الإسلام: ٥/ ٤٣٢.

[2] المصدر نفسه: وينظر الجرح والتعديل: ٧/ ١٨١، الترجمة (١٠٢٣).

المبحث السابع

ما حكم عليه بالصحة والصواب غير ذلك

يعدُّ مأخذاً كبيراً على المحدث الذي يحكم بالصحة على حديثٍ ما وهو ليس كذلك وقد صرح الحافظُ أبو عبد الله الذهبي بالصحة على بعض الأحاديث علماً بأن الحديث لا يصح ومن ذلك:

قوله - رحمه الله تعالى -: ((وعن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (لو تركنا هذا الباب للنساء) قال: فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات. متفق على صحته))[1].

وقد تعقب هذا التصحيح الدكتور بشار عواد بقوله: ((لا بل لا يصح فهو يروى من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع قال: قال عمر بن الخطاب بمعناه قال أبو داود: (وهذا أصح).))[2].

ومنها أيضاً قوله في ترجمة الصحابي جندب بن عبد الله - رضي الله عنه -: ((روى إسماعيل بن مسلم عن الحسن عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (حدُّ الساحرِ ضربةٌ بالسيف)، وقال أبو عثمان النهدي: كان ساحرٌ يلعب عند الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط، فيأخذ سيفه فيذبح نفسه، ولا يضُرُّه، فقام جُنْدب، فأخذ السيف، فضرب عنقه ثم قرأ: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣]، إسناده صحيح))[3]. وهذا الحديث رواه الترمذي، وقال: ((هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلاَّ من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه، وإسماعيل بن مسلم العبدي البصري، قال وكيع: هو ثقة،ويروى عن الحسن أيضاً، والصحيح عن جندب موقوفاً))[4]، وقد ساق ابن عدي هذا الحديث في ترجمة إسماعيل بن مسلم المكي الضعيف في الكامل في الضعفاء[5].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٢/ ٨٤٦.

(٢) المصدر نفسه، وسنن أبي داود رقم الحديث (٣٩١) والمعجم الكبير للطبراني رقم الحديث (٢٥٣) والمعجم الأوسط رقم الحديث (١٠٣٠).

(٣) تاريخ الإسلام: ٢/ ٦٢٤.

(٤) جامع الترمذي - كتاب الحدود - باب ما جاء في حد الساحر، رقم الحديث (١٤٦٠)، وقد فصل تخريجه أستاذنا الدكتور بشار عواد في تعليقه على جامع الترمذي.

(٥) الكامل في الضعفاء: ١/ ٢٨٢.

المبحث الثامن

غياب مسألة الانتقاء عند الشيخين عن الحافظ الذهبي

مسألة الشرط في رواية الصحيحين في رواية المتكلم فيهم اضطربت فيها وتباينت الأقوال ولم تأخذ مساراً منضبطاً يستطيع الباحث من خلالها أن يجد التطبيقات عليها غير متخالفة ومتناقضة وقد قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي - رحمه الله تعالى - في ترجمة الراوي فليح بن سليمان: ((وقال العقيلي: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا سعيد بن منصور قال: حدثنا فليح عن أبي طوالة عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من تعلم علماً مما يبتغي به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عَرْفَ الجنة) ثم قال العقيلي: الرواية في هذا الباب ليِّنة. قلت: هذا الحديث على نكارته على شرط الشيخين ولم يخرجاه))[1].

وقد تعقب كلام الحافظ الذهبي الدكتور بشار عواد بقوله: ((هذا القول فيه ما فيه وإنما انتقى الشيخان من حديث فليح ومسألة الشرط هذه كلها فيها نظر وكيف يكون على شرط الشيخين وهو منكر))[2].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ٤٨٠، وينظر الضعفاء للعقيلي: ٣/ ٤٦٧.

(٢) المصدر نفسه، وتنظر ترجمة فليح بن سليمان في تهذيب الكمال: ٢٣/ ٣١٧ - ٣٢٢.

المبحث التاسع

تناقض وتخالف كلامه النقدي مع كتبه الأخرى

إن وجود التخالف والتناقض بين أقوال المصنف سواء كان في أحد كتبه أو بينه وبين كتبه الأخرى يعدُّ مأخذاً علمياً كبيراً على العالم والمصنف ولم أجد للحافظ أبي عبد الله الذهبي من خلال قراءتي لكتاب تاريخ الإسلام تناقضاً بين أقواله في هذا الكتاب ولكني عندما قارنت بين هذا الكتاب وبين كتبه الأخرى ظهرت لي اختلاف أقواله وتناقضها ولعل السبب في ذلك هو أن كتاب تاريخ الإسلام من أوائل ما ألفه إذ انتهى من تأليفه سنة (٧١٤ هـ)[1] وأن كتبه الأخرى توالت بعده ولا سيما سير أعلام النبلاء ومعرفة القراء الكبار وتذكرة الحفاظ وغيرها من الكتب الكثيرة إذ يبدو أنه قد أعاد النظر في بعض القضايا العلمية ومن أجل ذلك جاءت أقواله في كتبه الأخرى في بعض الأحيان أكثر دقة وصواباً من كتابه تاريخ الإسلام.

ومن الأمثلة على ذلك قوله في ترجمة عبد القدوس بن بكر بن خُنَيس: ((وهو قليل الرواية ما رأيت لأحدٍ فيه كلاماً))[2]. بينما قال الحافظ الذهبي نفسه في ميزان الاعتدال: ((سمع من حجاج بن أرطأة عن عامر بن عبد الله وذكره البخاري في كتاب الضعفاء فقال: لا يعرف لحجاج سماع من عامر وقال أبو حاتم: لا بأس به))[3].

وقد علَّق الدكتور بشار عواد على حكمه النقدي هذا بقوله: ((كذا قال وقد قال في ميزان الاعتدال: ٢/ الترجمة (٥١٥٥): ذكره البخاري في كتاب الضعفاء وكان المزي قبله قد نقل عن أبي حاتم قوله: لا بأس به وأن ابن حبان ذكره في الثقات))[4].

ومنها أيضاً قوله في الحكم على عبد الله بن عثمان البصري بأنه ((صدوق))[5] بينما حكم عليه في كتاب الكاشف بأنه ((ثقة))[6].

---

[1] ينظر تاريخ الإسلام: ١٥/ ٧٢٠.

[2] تاريخ الإسلام: ٤/ ٩١٨.

[3] ميزان الاعتدال: ٤/ ٣٨٢، رقم الترجمة (٥١٦٠).

[4] تاريخ الإسلام: ٤/ ٩١٨، وينظر التاريخ الكبير: ٦/ ١٢١، والجرح والتعديل: ٦/ ٢٩٨، والثقات لابن حبان: ٨/ ٤١٩.

[5] تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٦٣.

[6] الكاشف: ١/ ٥٧٤ رقم الترجمة (٢٨٥٣).

وقد علق الدكتور بشار عواد على حكمه في كتاب تاريخ الإسلام بقوله: ((هكذا قال وهو قول عجيب لا أدري من أين أتى به فقد قال النسائي فيه: ثقة ثبت وكذلك نقل ابن خلفون عن ابن عبد الرحيم وقال هو في الكاشف: ثقة وقال الدارقطني: هو أجل من روى عن شعبة لذلك اقتصر الحافظ ابن حجر في التقريب على قول النسائي وهو كما قال وينظر تهذيب الكمال: ١٥/ ٢٨٨ - ٢٨٩))[1].

ومنها أيضاً قوله في الراوي الحسين بن عبد الرحمن أبي عبد الله الاحتياطي المقرئ: ((لم أرَ فيه جرحاً))[2] بينما قال في ميزان الاعتدال: ((قال علي بن المديني: تركوا حديثه قلت: لعله الاحتياطي فإنه غير معتمد وقيل: اسمه الحسن كما مرَّ وقال الخطيب في تاريخه: الحسين بن عبد الرحمن بن عباد بن الهيثم أبو علي الاحتياطي وبعضهم سماه الحسن روى عن ابن عيينة وابن إدريس وجرير بن عبد الحميد، وعنه الهيثم بن خلف، ومحمد بن أبي الأزهر النحوي وعدة قال المروزي: سألتُ أبا عبد الله عن الاحتياطي فقال: يقال له حسين أعرفه بالتخليط، وذكر أنه دخل في أمر السلطان. قلتُ: وذكرته في طبقات القراء قال: جعفر ابن محمد بن أبي العجوز الخصيب: حدثنا الحسين بن عبد الرحمن الاحتياطي حدثنا عبد الله ابن إدريس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: (زيِّنوا مجالسكم بالصلاة على رسول الله ﷺ وبذكر عمر بن الخطاب) هذا منكر موقوف وقال الهيثم ابن خلف: أنبأنا الحسن بن عبد الرحمن الاحتياطي حدثنا جرير عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (ليس في الجنة شجرة إلا على كل ورقة منها مكتوب لا إله إلا الله محمد رسول الله أبو بكر الصديق عمر الفاروق وعثمان ذو النورين) قلت: هذا باطل والمتهم به حسين))[3].

وعلق الدكتور بشار عواد على قول الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام بقوله: ((كذا قال وقد فاته هنا قول الإمام أحمد فيما نقله عنه الخطيب: ٨/ ٦٠١: (يقال له حسين أعرفه بالتخليط) وقال ابن عدي: ٢/ ٧٤٦: (نسبه لي محمد بن العباس الدمشقي يسرق الحديث منكر عن الثقات) وذكر بعض ما أنكر عليه وقال ٨/ ٧٤٨: (ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق)، وقد تنبه المصنف إلى ذلك في الميزان: ١/ ٥٣٩ فذكر قول ابن

---

[1] تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٦٣.

[2] تاريخ الإسلام: ٥/ ١١٢٣.

[3] ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٩٤،رقم الترجمة (٢٠٢١).

عدي فيه[1]، وقد ترجم له الخطيب في موضعين: فيمن اسمه الحسن: ٨/ ٣٠٩، والحسين: ٨/ ٦٠٠ وكذلك فعل المصنف في الميزان))[2].

ومن ذلك أيضاً ما قاله في ترجمة إدريس بن يحيى المعروف بالخولاني الزاهد: ((... عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: (من أطعم أخاهُ المسلم حتى يشبعه، وسقاه حتى يرويه بعده الله من النار سبع خنادق ما بين كل خندق مسيرة خمس مئة عام)، هذا حديث غريب جيِّد الإسناد رواته كلهم إليَّ مصريون، أو نازلون بديار مصر رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق عن عمارة بن وثيمة عن أبيه عن إدريس))[3]، بينما قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال: ((هذا حديث غريب منكر تفرد به إدريس أحد الزهاد))[4]. ونقل عن الحاكم أنه قال: ((مصري صاحب موضوعات وقال ابن حبان: يروي الموضوعات ثم ساق له الحديث الذي وقع لنا مسلسلاً بالمصريين))، ثم ذكر الحديث[5]. والحديث حكم بوضعه ابن حبان[6]، وابن الجوزي[7]، والشوكاني[8]، ومن العجيب أن الحاكم مع قوله المتقدم صحح إسناد الحديث بعد روايته له في المستدرك[9].

ومنها أيضاً قوله في ترجمة حماد بن زيد بن درهم: ((قلتُ: ومن خاصية حماد بن زيد أنه لا يدلس أبداً قال خالد بن خداش: سمعته يقول: المدلس متشبِّع بما لم يعط))[10].

بينما ذكر الذهبي في كتاب سير أعلام النبلاء أن القول هو لخلف بن هشام البزار، وليس لخالد بن خداش[11].

---

(١) لم يذكر الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال قول ابن عدي فيه.
(٢) تاريخ الإسلام: ٥/ ١١٢٣.
(٣) المصدر نفسه: ٥/ ٢٦٧ – ٢٦٨.
(٤) ميزان الاعتدال: ٣/ ٧١، رقم الترجمة (٢٧٦٧).
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المجروحين: ١/ ٣٩٧.
(٧) الموضوعات: ٢/ ١٧٢.
(٨) الفوائد المجموعة: (٧٥).
(٩) المستدرك على الصحيحين: ٤/ ١٢٩.
(١٠) تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٠٩.
(١١) سير أعلام النبلاء: ٧/ ٤٦٠.

وقد عقب الدكتور بشار عواد على قول الحافظ الذهبي بقوله: ((هكذا نسبه إلى خالد ابن خداش وإنما المعروف هو قول خلف بن هشام البزار كما في السير: ٧/ ٤٦٠ وغيره))[1] والذي يبدو لي أن نسبته في تاريخ الإسلام أدق وأصح من نسبته في سير أعلام النبلاء؛ لأن الحاكم النيسابوري رواه بسنده إلى خالد بن خداش[2]. وكذا رواه الخطيب البغدادي بسنده ونسبه إلى خالد بن خداش[3].

ومما تناقض فيه كلام الحافظ الذهبي أيضاً حكمه على الراوي مرثد بن عبد الله الزماني بأنه ((صدوق))[4] بينما حكم عليه بغير ذلك في ميزان الاعتدال فقال: ((فيه جهالة ذكره العقيلي وقال: لا يتابع على حديثه هكذا وجدت بخطي فلا أدري من أين نقلته إلا أنه ليس بمعروف))[5].

ومما تخالف فيه كلام الحافظ الذهبي مع كتبه الأخرى نسبة المرويات الصحيحة والحسنة والضعيفة في مستدرك الحاكم فقد قال في معرض الرد على أبي سعد الماليني ت (٤١٢ هـ) عندما قال: ((طالعتُ كتاب المستدرك على الشيخين الذي صنَّفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما ! قلتُ: وهذا إسرافٌ، وغلو من الماليني، وإلا ففي المستدرك جملة وافرة على شرطهما، وجملة كبيرة على شرط أحدهما لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صحَّ سندُهُ، وفيه بعض الشيء، وما بقي وهو نحو الربع، فهو مناكير، وواهيات لا تصح، وفي بعض ذلك موضوعات قد أعلمت لما اختصرت هذا المستدرك ونبهت على ذلك))[6]، بينما قال في سير أعلام النبلاء: ((ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما، أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية ومؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح، وحسن، وذلك نحو ربعه وباقي الكتاب مناكير، وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلبُ ببطلانها))[7].

---

(١) تاريخ الإسلام: ٤/ ٦٠٩.

(٢) معرفة علوم الحديث: ١٠٣، ذكر النوع السادس والعشرين.

(٣) الكفاية في علم الرواية: ٣٥٦.

(٤) تاريخ الإسلام: ٢/ ٢٢١.

(٥) ميزان الاعتدال: ٦/ ٣٩٣، رقم الترجمة (٨٤١٦)، وتنظر ترجمة مرثد بن عبد الله في تهذيب الكمال: ٢٧/ ٣٥٦، رقم الترجمة (٥٨٤٩)، وتحرير تقريب التهذيب: ٣/ ٣٥٩، رقم الترجمة (٦٥٤٦).

(٦) تاريخ الإسلام: ٩/ ٩٨ - ٩٩.

(٧) سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٧٥ - ١٧٦.

والصواب في ذلك ما قاله في السير يقول الدكتور بشار عواد: ((غيَّر المصنف رأيه في هذه النسب حينما تمكن من معرفة هذا العلم))[1].

ومن تخالف كلامه النقدي على الرواة قوله في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبري اليماني الصنعاني: ((قال ابن عدي استصغر في عبد الرزاق أحضره أبوه عنده، وهو صغير جداً، فكان يقول: قرأنا على عبد الرزاق قرأ غيره، وحدث عنه بأحاديث منكرة. قلت ساق له حديثاً واحداً من طريق ابن أنعم الإفريقي يحتمل مثله، فأين الأحاديث التي ادَّعى أنها له مناكير، والدبري صدوق محتج به في الصحيح سمع كتباً فأداها كما سمعها))[2] وما ذكره الحافظ الذهبي يخالف ما قاله في الميزان فقد قال في ترجمة إسحاق بن إبراهيم: ((قال ابن عدي: استصغره عبد الرزاق. قلتُ: ما كان الرجل صاحب حديث وإنما أسمعه أبوهُ واعتنى به سمع من عبد الرزاق تصانيفه وهو ابن سبع سنين أو نحوها لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة فوقع التردد فيها هل هي منه فانفرد بها أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق وقد احتج بالديري أبو عوانة في صحيحه وغيره وأكثر عنه الطبراني، وقال الدارقطني في رواية الحاكم: صدوق ما رأيت فيه خلافاً إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن، قلتُ: ويدخل في الصحيح؟ قال: أي والله وفي مرويات الحافظ أبي بكر بن الخير الإشبيلي كتاب الحروف الذي أخطأ فيها الدبري، وصحَّفها في مصنف عبد الرزاق للقاضي محمد بن حمد مفرج القرطبي))[3].

فقد قال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام: أين الأحاديث المناكير؟ إنما له حديث واحد من طريق الإفريقي ثم في الميزان يُقر بوجود المناكير، والأخطاء والتصحيف.

وتنظر نظائر هذه الأمثلة في تاريخ الإسلام[4].

---

[1] تاريخ الإسلام: ٩/ ٩٨ -٩٩.

[2] تاريخ الإسلام: ٦/ ٧١٤ – ٧١٥، وينظر الكامل في الضعفاء: ١/ ٣٣٨.

[3] ميزان الاعتدال: ١/ ٣٣١ – ٣٣٢ رقم الترجمة (٧٣٢).

[4] تاريخ الإسلام: ٢/ ٣٥٩، ٥٠٢، ٦/ ٢٠١.

المبحث العاشر

إيهامه في ذكر راوي الحديث

من المعلوم أن الغاية والغرض من ذكر تخريج الحديث هو أن يعرف الحديث ويتضح مَخْرجه ومُخْرِجُهُ فإذا كان المحدث لا يعتني ولا يدقق في هذا الأمر فإن ذلك يوقع اللبس عند غيره، ومن الأمثلة على ذلك ما قاله الحافظُ الذهبي - رحمه الله تعالى -: ((وقال أبو داود: حدثنا شعبة عن أبي إسحاق سمع أبا عبد الله الجدلي يقول: سألت عائشة ...))[1]، ثم ذكر الحديث.

وقد تعقب ذلك الدكتور بشار عواد بقوله: ((والمراد بأبي داود هو الطيالسي، والحديث في مسنده برقم (١٥٢٠).))[2]، وكان على الحافظ أبي عبد الله الذهبي زيادة كلمة (الطيالسي) بعد (أبي داود) تمييزاً له وفرقاً بينه وبين الحافظ أبي داود السجستاني فمن المعروف أن إطلاق اسم أبي داود عند تخريج الحديث ينصرف عهداً ذهنياً إلى أبي داود السجستاني.

ومنها أيضاً قوله: ((وقال سليمان بن معاذ الضبي عن سماك عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن بمكة لحجراً كان يُسلِّم عليَّ ليالي بعثتُ إني لأعرفه الآن. رواه أبو داود))[3].

وقد أدى هذا بأن كتب أُستاذنا الدكتور بشار عواد معلقاً على هذا الحديث بقوله: ((هكذا قال: وما أظنُهُ إلا وهماً فإنَّ أبا داود لم يخرج هذا الحديث وإنما أخرجه أحمد: ٥/ ٨٩ و ٩٥ و ١٠٥، والدارمي رقم الحديث (٢٠) ومسلم: ٧/ ٥٨، والترمذي برقم (٣٦٢٤).))[4].

والحديث هو عند أبي داود الطيالسي - رحمه الله تعالى -[5].

---

[1] تاريخ الإسلام: ١/ ٧٥٨.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه: ١/ ٥٣٨.

[4] المصدر نفسه.

[5] مسند أبي داود الطيالسي: ١/ ٤٢٠، رقم الحديث (٨١٨).

المبحث الحادي عشر

إيهامه في تخريجه بين الاتصال والانقطاع

مما تجدر العناية به للمحدث الناقد البصير ما يذكره بعد الرواية من التخريجات، والتنبيه إلى الروايات الأخرى مع بيان اتصالها أو انقطاعها، ولا يكتفي بذكر المخرج؛ لأن ذلك يؤدي إلى إيهام القارئ أو السامع بأنه مروي أيضاً بالصفة السابقة للرواية، ولذا كان صنيع هذا يعدُّ مأخذاً على أبي عبد الله الذهبي، لأنه معدود من النقاد الجهابذة المهرة؛ ولأنه قد عودنا بدقة تخريجه ومتانة نقده وإتقانه. فقد روى الحافظ الذهبي بسنده إلى الفربري قال: ((حدثنا البخاري قال: حدثنا مُعلَّى بن أسد قال: حدثنا وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنَّ النبي ﷺ (احتجم، وهو محرم، واحتجم، وهو صائم)، رواه النسائي عن محمد بن حاتم عن حبان بن موسى عن ابن المبارك عن معمر عن أيوب))[1].

وقد تعقب الدكتور بشار عواد قول الحافظ الذهبي هذا بقوله: ((ظاهر صنيع المصنف أن النسائي أخرجه من هذا الطريق متصلاً، وهذا غير صحيح فالنسائي إنما أخرجه في سننه الكبرى (٣٢٢١) من هذا الطريق عن عكرمة مرسلاً))[2].

---

[1] تاريخ الإسلام: ١٣/ ٨٠٤.

[2] تاريخ الإسلام: ١٣/ ٨٠٤، وينظر تخريج الحديث في تعليق الدكتور بشار عواد على جامع الترمذي، رقم الحديث (٧٧٥).

المبحث الثاني عشر
ما قاله خطأ في تخريج زيادات ألفاظ الحديث

مما يعدُّ مأخذاً على الحافظ الذهبي عدم عنايته بزيادات الحديث الواردة في الروايات الأخرى والتي ينفيها عن مخرجها، وهي ثابتة في الروايات الأخرى، ومن ذلك ما قاله في الحديث المرفوع: ((إنَّ ابني هذا سيِّد ولعلَّ الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين عظيمتين. أخرجه البخاري دون عظيمتين))[1].

فقوله بأن البخاري لم يروه بزيادة (عظيمتين) ليس صواباً إذ هو مروي بهذه الزيادة في إحدى روايات الحديث[2].

ومن ذلك أيضاً ما قاله في حديث عائشة - رضي الله تعالى عنها -: ((كفِّن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة. متفق عليه، ولمسلم فيه زيادة سحولية من كرسف))[3]، وهذه الزيادة التي نبه عليها، والتي قصرها على رواية الإمام مسلم غير مصيب فيها وكان عليه أن يجعله متفقاً عليه مع هذه الزيادة إذ هي عند البخاري أيضاً في صحيحه[4].

ومن ذلك أيضاً قوله في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: ((قال رسول الله ﷺ: لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء، أخرجه البخاري، وعند مسلم (عاتقيه).))[5]، وهذه أيضاً ليست مقتصرة على الإمام مسلم فقد رواها أيضاً الإمام البخاري بصيغة التثنية[6].

---

(١) تاريخ الإسلام: ١/ ٧٢١.

(٢) صحيح البخاري - كتاب الصلح - باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي - رضي الله عنه - رقم الحديث (٢٧٠٤).

(٣) تاريخ الإسلام: ١/ ٨٢٩.

(٤) صحيح البخاري - كتاب الجنائز - باب الثياب البيض - رقم الحديث (١١٨٥).

(٥) تاريخ الإسلام: ١/ ٧٨٤.

(٦) صحيح البخاري - كتاب الصلاة - باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه - رقم الحديث (٣٥٩) وينظر فتح الباري: ١/ ٤٦١.

الخاتمة

ونسأل الله تعالى حُسْنَها، وأهم ما يستخلص من هذا البحث في النقد الحديثي عند الحافظ الذهبي في كتاب (تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام)) أُجملها بالأمور الآتية:

١- تضمن هذا الكتاب أبواباً كثيرة من النقد الحديثي، وخصوصاً المجلدات الأربعة الأولى.

٢- أظهر البحث دقة الحافظ الذهبي في كثير من مواطن النقد الحديثي، وبراعته في دراية الحديث، وروايته.

٣- النقد الحديثي عند الحافظ الذهبي يظهر بصورة النقد العملي أكثر من الجانب النظري التقعيدي.

٤- أبرز البحث أصالة النقد الحديثي عند الحافظ الذهبي إذ يكثر من تعقباته النقدية في حكمه على الرواة، ومروياتهم.

٥- أظهر البحث استقلالية الحافظ الذهبي، واجتهاده من خلال نقده الحديثي.

٦- اتسم نقد الحافظ الذهبي الحديثي بالاختصار، والإيجاز سواء كان في الرواة، أو مروياتهم.

٧- مصطلحات النقد الحديثي عند الحافظ الذهبي في كتاب تاريخ الإسلام معتمدة على من سبقه من المحدثين ولكنه لا يُسلِّم بكل ما قال المحدثون قبله ولذا ظهرت ردوده وترجيحاته واعتراضاته. ومخالفته لغيره من المحدثين - رحمهم الله جميعاً -.

٨- بدا من خلال البحث والمتابعة لأقوال الحافظ الذهبي بعض المآخذ العلمية عليه، والشيء إذا سلم جُلُّه فقد حسن كُلُّه.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

وصلى الله تعالى وسلم على محمدٍ وآله

وصحبه أجمعين

عمر مكي



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الأبار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، ت (٦٥٨ هـ)، التكملة لكتاب الصلة، القاهرة، ١٩٥٥ - ١٩٥٦م.
- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت (٢٤١ هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس، دار العلم، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣.
- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله بن أحمد، تحقيق وصي الله محمد عباس، الطبعة الثانية، دار الخانجي، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- أبو إسحق الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي، ت (٤٧٦هـ)، المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، ت (٣٢٧ هـ)، المراسيل، اعتنى به شكر الله بن نعمة الله قوجاني، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
- الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، ١٩٧٩.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ت (٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- البخاري، الأدب المفرد مع شرح فضل الله الصمد، المكتبة الإسلامية، حمص، ١٤١٩هـ - ١٩٦٩م.
- البخاري، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- البرقاني، أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي، ت (٤٢٥هـ)، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني، ت(٣٨٥هـ)، جمعه وحققه أبو عمر محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦م.
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي، ت (٢٩٢هـ)، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- بشار عواد معروف، الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٦م، وطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٨م.
- بشار عواد معروف وزملاؤه، المسند الجامع لأحاديث الكتب الستة ومؤلفات أصحابها الأخرى وموطأ مالك ومسانيد الحميدي ومسند أحمد وعبد بن حميد، وسنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م.
- بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، ت (٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- البيهقي، دلائل النبوة، ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- البيهقي، معرفة السنن والآثار، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- أبو بكر الشافعي، محمد بن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن غيلان البزاز، ت(٣٥٤)هـ، الغيلانيات، تحقيق الدكتور حلمي كامل أسعد، دار ابن الجوزي، الدمام- المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ت (٢٧٩هـ)، الجامع الكبير، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الثانية، دار الجيل، ودار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٩٩٨م.
- الترمذي، الشمائل المحمدية، تحقيق عزت عبيد الدعاس، الطبعة الثانية، حمص مؤسسة الزغبي، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي، ت (٨٧٤هـ) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٩٢٩ - ١٩٥٦م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، ت (٨١٦هـ)، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسنى، المغرب، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ابن جماعة، بدر الدين بن جماعة، ت (٧٣٣هـ)، الأحاديث التساعية الإسناد، تحقيق الدكتور عبد الجواد خلف، دار البيان، القاهرة، ١٩٩٤م.
- الجورقاني، أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، ت (٥٤٣هـ)، الاباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، المطبعة السلفية ببنارس-الهند، ١٤٠٣-١٤٠٤هـ.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، ت (٥٩٧هـ)، الموضوعات، تحقيق عبد الرحمن بن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، ت (٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق الدكتور معظم حسين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- الحاكم، المستدرك على الصحيحين، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٣٩٨هـ.
- الحاكم، سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للإمام الدارقطني، ت(٣٨٥هـ)، جمعه وحققه أبو عمر محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي، ت (٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان، ترتيب علي بن بلبان الفارسي، المسمى الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ابن حبان، كتاب المجروحين، تحقيق محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ابن حبان، الثقات، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، ت (٨٥٢هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ابن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ابن حجر العسقلاني، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، حيدر آباد، ١٣٨٦هـ.
- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ٢٠٠٤م.

- ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب مع تحرير تقريب التهذيب، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت - لبنان، عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد - الهند، ١٣٢٥هـ، والطبعة التي بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، ورفيقه، دار الكتاب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ابن حجر العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، دار الجيل، بيروت.
- ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، اعتنى به حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ٢٠٠٤م.
- ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، ت (٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، الطبعة الثانية، دار الآفاق الحديث، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٨٣م.
- أبو الحسين البصري، محمد بن علي بن الطيب، ت (٤٣٦هـ)، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ.

- الحسيني، أبو المحاسن محمد بن علي، ت (٧٦٥هـ)، ذيل تذكرة الحفاظ، دمشق، ١٣٤٧هـ.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، ت (٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية،الطبعة الهندية المطبوعة بحيدر آباد، ١٣٥٧هـ.
- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السَّلام، تحقيق الدكتور بشَّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، وطبعة القاهرة، ١٩٣١م.
- خليفة بن خياط، العصفري، ت (٢٤٠هـ)، التاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام، ت (٢٥٥هـ) مسند الدرامي المعروف بسنن الدرامي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، ت (٣٨٥هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث الأزدي، ت (٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، بيت الأفكار الدولية، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- أبو داود السجستاني، المراسيل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، ت (٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ابن دقيق العيد، تقي الدين بن علي بن وهب، ت (٧٠٢هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تحقيق الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ت (٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٠هـ.
- الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٩ - ١٩٩٨م.
- الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، الطبعة الثامنة، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ.
- الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود والدكتور عبد الفتاح أبي سنة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق محمد شكور بن محمد الميادينى، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الذهبي، بيان زغل العلم والطلب، نشرة حسام الدين القدسي، دمشق، ١٣٤٧هـ.
- الذهبي، معجم الشيوخ (المعجم الكبير)، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف- المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨هـ.
- الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، دار القرآن الكريم، الطبعة الثالثة، بيروت- لبنان، ١٤٠٠هـ- ١٩٩٢م.

- الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهـم، مطبعـة الظـاهر، مصر،١٣٢٤هـ.
- الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق مـن المجهـولين، وثقـات فـيهم لين، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكـة المكرمـة، ١٣٨٧هـ.
- الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، ت (٣٦٠هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والـواعي، تحقيـق الـدكتور محمـد عجـاج الخطيـب، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٣٩١هـ.
- الزركشي، بدر الدين محمد بـن عبـد الله بـن بهـادر، ت (٧٩٤هــ)، البحـر المحيط في أصول الفقه، حرره الدكتور عبـد الـستار أبـو غـدة، منـشورات وزارة الأوقاف، الكويت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيـق محمـد عـلي سـمك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، ت (٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو،دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٤م.
- السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي، ت (٧٥٦هـ)، وولـده تـاج الـدين عبـد الوهاب، ت(٧٧١هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، تحقيق محمود أمـين الـسيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- السُّبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، ت (٧٧١هـ) معجم الشيوخ، تخريج الحافظ شمس الدين ابن سعد الصالحي، ت (٧٥٩هـ)، تحقيـق الـدكتور بـشار عواد معروف وتلميذيه، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ٢٠٠٤م.
- السخاوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، ت (٩٠٢هـ)، المقاصـد الحـسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، (مطبوع مع كتاب التاريخ عند المسلمين لفرانتس روزنتال، وترجمة الدكتور صالح أحمد العلي)، بغداد/ ١٩٦٣م.
- السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، ت (٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت،
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت (٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي، الطبعة الرابعة، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٨هـ.
- الشافعي، محمد بن إدريس، ت (٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، ت (١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاهرة، ١٣٤٨هـ.
- الشوكاني، الفوائد المجموعة من الأحاديث الموضوعة، تحقيق المعلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٦٠م.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، ت (٢٣٥هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ت (٦٤٣هـ)، معرفة أنواع علم الحديث (المعروف بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، ت (٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، اعتنى به س. دريدنغ وغيره، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤هـ.
- الصفدي، نكت الهميان في نكت العميان، تحقيق أحمد زكي، القاهرة، ١٩١١م.

- الصنعاني، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، ت (١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ابن طاهر البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد الاسفرائيني التميمي، ت (٤٢٩هـ)، الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي، ت (٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء، الموصل - العراق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن إبراهيم الحسني، دار الحرمين، القاهرة - مصر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الطبراني، المعجم الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٣م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، ت (٣١٠هـ)، تهذيب الآثار، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود شاكر، وتصحيح علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، ت(٣٢١)هـ شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٨٥م.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، ت (٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، تحقيق مسعد بن عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، المملكة المغربية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، ت (٢١١هـ)، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مطابع دار القلم، بيروت - لبنان، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله، ت (٢٦١هـ)، معرفة الثقات، بترتيب الإمامين نور الدين الهيثمي، وتقي الدين السبكي مع زيادات ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٩٨٥م.
- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، ت (٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق لجنة من المختصين، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.
- ابن عراق الكناني، علي بن محمد، ت(٩٦٣هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله بن محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ت (٥٧١هـ)، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العَمْروي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ.
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي، ت (١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق النيسابوري، ت (٣١٦هـ)، المسند، حيدر آباد، ١٩٤٣م.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، ت (٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، أو الضعفاء من رواة الحديث، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، ت (٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، بغداد، ١٩٧٤م - ١٩٧٥م.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، رتبه ووثقه خليل مأمون شيحا، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧.

- القاضي عياض، بن موسى بن عياض السبتي، (٥٤٤هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، مطبعة الشمال الأفريقي، المملكة المغربية، الرباط، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٥م.
- القنوجي، أبو الطيب صديق حسن خان، ت(١٣٠٧هـ)، الحطة في ذكر الصحاح الستة، تحقيق علي الحلبي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، ت(٧٥١هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٣٩٠هـ.
- ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل، ت (٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ومكتبة النصر، الرياض، ١٩٦٦م.
- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مؤسسة المختار، مصر، ٢٠٠١م.
- اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، ت (٤١٨هـ)، كرامات أولياء الله عز وجل، مطبوع مع شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت (٢٦١)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة - مصر، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، وطبعة بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨.
- ابن المبارك، عبد الله، ت (١٨١هـ)، الزهد، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، ت (٣٥٤هـ)، ديوان أبي الطيب مع شرح العرف الطيب لناصيف اليازجي، دار الأرقم، بيروت - لبنان.
- المِزِّي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف، ت (٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦هـ.

- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت (٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٨٨م، وطبعة بيت الأفكار الدولية.
- ابن معين، يحيى بن معين بن عون المري، ت (٢٣٣هـ)، التاريخ والعلل، رواية عباس الدوري، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.
- ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن أبي بكر، ت (٨٤٢هـ) الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، تحقيق زهير الشاويش، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، ت (٣٠٣هـ)، سنن النسائي، طبعة بيت الأفكار الدولية، الرياض.
- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، ت (٤٣٠هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق عادل يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبار أصبهان، الدار العلمية بدلهي - الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الطبعة الثانية دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
- النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف، ت (٦٧٦هـ)، المجموع شرح المهذب، الناشر زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام، مصر.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، ت (٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، ت (٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، ت (٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى الموصلي ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

Al-Hadith Criticism in "History of Islam" by Al-Hafith Al-Thahabi (died ٧٤٨ A.H.)

Prepared by
Omar Makki Sagheer Al-Esawi

Supervised by
Prof. Dr. Bashar Awad Ma'rouf

Abstract

This study discussed the aspect of Hadith criticism of Al-Hafith Al-Thahabi (٦٧٣-٧٤٨ A.H.) in his greatest and most influencing work, which is his book: "History of Islam and the Deaths of Celebrities and Great Figures" which is the foundation of his entire books. His criticism in this book signified his strong and solid knowledge. It consisted of the narrators' criticism and narrations, and the first four volumes have more criticism in them than the others, and the aspect of the applied Hadith criticism was greater than the theoretical one. The criticism of Al-Hafith Al-Thahabi is characterized by independence and interpretative judgment, along with brevity in his critical sayings. Some scholarly faults became clear through investigating Al-Hafith Al-Thahabi, and the treatise plan is based on an introduction and a preface that included the concise biography of Al-Hafith Al-Thahabi; as

well as, the treatise is divided into four chapters, each chapter consists of topics:
First chapter is designated for the characteristics of Al-Hafith Al-Thahabi approach.
Second chapter is designated for the standards of narrators' criticism of Al-Hafith Al-Thahabi.
Third chapter is designated for Al-Hafith Al-Thahabi judgment about Hadiths.
Fourth chapter is designated for the scholarly faults of Al-Hafith Al-Thahabi in Hadith criticism.

Finally, I have concluded this study by an epilogue in which I demonstrated the most important results, then followed it with an index of sources and references.





فهرس المحتويات

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



دار الغرب الإسلامي

تـونـس

لصاحبها الحَبيب اللمْسي

6 نهج الدالية بالفي - تونس – تلفون: 0021671393360 – فاكس: 0021671396545 – خليوي: 216-96-346567

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.: 200 - R.P. 1015 TUNIS

الرقـم :	2009 / 2 / 1000 / 502
التنضيد :	بيت الكتاب – د. بشّار معروف
الطباعة :	دار صادر ـ بيروت ـ لبنان

Al-Naqd al-Ḥadīthīy ʿind al-D̲hahabīy

Fī Kitābihi Tārīkh al-Islām

By

ʿUmar Makkī Saghīr

Revised by

Bashar A. Marouf



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

Tunis 2009


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



Al-Naqd al-Ḥadīthiy ʿInd al-Dhahabīy

Fī Kitābihi Tārīkh al-Islām

By

ʿUmar Makkī Saghīr

Revised by

Bashar A. Marouf



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

Tunis 2009